Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement
Délégation Générale à l'Administration
Pénitentiaire et à la Réinsertion

يـــوم دراســـي حــول الفـضــاء السـجـنــي

« الـضرورات الأمـنـيـة والتزامـات إعـادة الإدمـاج »

Journée d'étude sur l'espace Carcéral

« Exigences sécuritaires et engagements de Réinsertion »

الأربعاء 10 يونيو 2015
الجامعة الدولية بالرباط

Mercredi 10 Juin 2015
Université Internationale de Rabat

Les Cahiers de la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion n°1

مـقـدمـة

مما لا شك فيه أن السجن يعتبرمن المؤسسات التي تعمل على التصدي للجـريـمـة والحفاظ على الأمـن العـام باعتبارها مؤسسة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية في إطـار مـن المسؤولية والإنضباط واحترام لحقوق الإنسان. وبالموازاة مع ذلك فإن مؤسسـة السجـن تعتبر أيضا مؤسسة ذات طابع اجتماعي وإنساني تروم من بين ما تروم إليه إلى تحـقـيـق أهداف تربوية وإصلاحية على اعتبار أنه لا ينبغي تجريد السجين من كرامته وأنه ينبـغـي لمؤسسة السجن أن تؤمن له ظروف اعتقال إنسانية وعهدة تضمن له فرصا أفضل من أجـل تهييئه لإعادة الإندماج في المجتمع. وفي هذا الإطارفإن المندوبية العامة قد أخذت على عاتقها إطـلاق مجمـوعـة مـن الأوراش والمشاريع للوقوف على بعض الإكراهات التي من شأنه تشخيصها تشـخـيـصـا واقعيا وعلميا أن يدفع بنا نحو تجاوزها وإيجاد الحلول الناجعة لها وذلك من أجل تحـقـيـق الأهداف والنتائج المرجوة عبر إعداد البرامج والمشاريع التي من شأنهـا أن تعـزز الرقـي بظروف اعتقال السجناء ومضاعفة فرص إعادة تأهيلهم للإندماج في المجـتـمـع تـفـعـيـلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ثم تحسين ظروف عمل الموظفين والرفع من أدائهم في محيط مؤسساتي يضمن الأمـن والمـراقـبـة ويأخذ بعين الإعتبار هشاشة هذه الفئة من المواطنين والظروف الخاصة التي يعيـشـونـهـا بمناسبة قضائهم للعقوبات المحكوم عليهم بها. ذلك أن سلامة السجـنـاء وأمنـهم وأنسـنـة ظروف اعتقالهم تبقى الأولوية عند تبني وتنفيذ أي استراتيجية تتغيى تكثيف الجهود من أجل رفع تحدي حفظ التوازن بين ضمان الأمن والإنضباط وواجب صون كرامة النزلاء وحماية حقوقهم و تأهيلهم لإعادة الإندماج في المجتمع، ثم إن صياغة خريطة سجنـيـة تـقـوم علـى أسس هندسية حديثة تبقى حتمية لا غنى عنها من أجل تأمين انسجام تام بين مهام المندوبيـة العامة وأهدافها في ظل الحرص على تركيز وتفعيل القانون المنظم للسـجـون واعتـبـاره منطلقا للتحسين، وصياغة مخطط استراتيجي لتطوير البنية التحتية حتـى تواكـب المعاييـر الدولية في مجال تحسين بعض الخدمات الأساسية. وهكذا فإن تنظيم هذا اليوم الدراسي بشراكة مـع الجامـعـة الدوليـة بالـربـاط ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وحضور ومشاركة عدد من الفاعلين الجمعوييـن في مجال حقوق الإنسان وعدد من الخبراء الوطنيين والأجانب يأتي في وقت تسعى فيـه المنـدوبـيـة العامة إلى تعزيز الحقوق الأساسية للسجناء التي تبقى الهاجس الرئيسي وتتـوخـى لأجـلـه إشراك جميع الفاعلين في تشخيص الواقع الحالي ودراسة آفاق التطوير من خلال استشراف الحاجات المستقبلية فيما يتعلق بطبيعة المؤسسات السجنية وطاقتها الاستيعابية انطلاقـا مـن قناعة راسخة تجزم بضرورة تجانس السجن مع محيطه المجالي.

Programme

Journée d'étude sur l'espace Carcéral

« Exigences sécuritaires et engagements de Réinsertion »

Mercredi 10 Juin 2015	
8h30 - 9h00	***Accueil des participants.***
9H00 - 10h15	***Séance d'ouverture***
	Monsieur **Mohamed Salah Tamek**, Délégué Général à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion. Monsieur **Driss Merroune**, Ministre de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire. Monsieur **Charki Draiss,** Ministre délégué auprès du Ministre de l'Intérieur Monsieur **Driss El Yazam**i, Président du Conseil National des Droits de l'Homme. Monsieur **Noureddine Mouaddib**, Président de l'Université Internationale de Rabat.
10H15 - 10h30	*Pause-café.*
10H30 - 13h30	***Séance plénière n°1.***
10h30-10h50	**Ahmed Abadi**, Secrétaire Général de la Rabita Mohammedia des Oulémas au Maroc : « Architecture Carcérale : vers une politique de réinsertion des détenus ».
10h50-11h10	**Hassan Hmina**, Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion : « Exigences sécuritaires et engagements de Réinsertion »
11h10-11h30	**Andreu Estella**, expert espagnol **:** « l'évolution du concept de la peine avec l'architecture carcérale : de la prison Kara (Mèknes) à la prison électronique »
11h 30 - 11h50	***Débat***

11h50-12h10	**Jean-Charles Froment ,** Directeur de l'Ecole des Sciences Politiques, Grenoble.
12h10-12h30	**Abderrazak Rouwane,** Secrétaire Général de la Délégation Interministérielle des Droits de l'Homme.
12h30-12h50	**Azzedine Belmahi**, Coordonnateur de la Fondation Mohammed VI pour la Réinsertion des détenus : « Architecture carcérale tributaire de la conception moderne de la prison ».
12h50-13h10	**Abderrahim Jamaii**, Président de l'Observatoire Marocain des Prisons : *« Dimension Droits de l'Homme dans l'architecture carcérale ».*
13h10 - 13h30	***Débat***
13H30 - 14h30	*Pause déjeuner*
14H30 - 18h00	***Séance plénière n°2***
14h30 - 14h50	**Bergeron Jacqueline**, Présidente d'Erasmus Expertise.
14h50 - 15h10	**Réda Guennoun**, Directeur de l'Architecture, Ministère de l'Urbanisme et de L'Aménagement du Territoire : ***« L'évolution de l'architecture carcérale en relation avec la peine »***
15h10 - 15h30	**Abderrahim Kassou,** Architecte, membre du CNDH : « Réflexion sur l'architecture carcérale et les Droits de l'Homme ».
15h30 - 15h50	***Débat***
15h50 - 16h10	**Mourad Alami,** Magistrat, Ministère de la Justice et des Libertés **:** « propositions du Ministère de la Justice et des Libertés ».
16h10 - 16h30	**Scott Hollingsworth**, expert American .
16h30 - 16h50	**Amine Demnat**i, Architecte : « Architecture carcérale : Droits de l'Homme, Sécurité, Gestion et Réinsertion ».
16h50 - 17h10	***Débat***
17h10 - 17h30	**Hassan El Mrabit**, Protection Civile : « Sécurité et Réinsertion »**.**
17h30 - 17h50	**Samir El Mnebhi Loudiyi**, Président de l'Ordre des architectes
17h50 - 18h10	**Rick Hansen**, expert danois.
18h10 - 18h30	***Débat***
18h30 - 18h45	Clôture de la conférence.
18h45	Cocktail.

الـبـرنـامـج

يـوم دراسـي حول الفضاء السجني

الضرورات الأمنية والتزامات إعادة الإدماج

الأربعاء 10 يونيو 2015	
9:00 - 8:30	استقبال المشاركين
10:15 - 9:00	الجلسة الافتتاحية
	السيد محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج
	السيد ادريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني
	السيد الشرقي اضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية
	السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
	السيد نور الدين مؤدب، رئيس الجامعة الدولية بالرباط
10:30 - 10:15	استراحة شاي
13:30 - 10:30	العروض الصباحية
10:50 - 10:30	**السيد أحمد عبادي**، أمين عام الرابطة المحمدية لعلماء المغرب "عناصر جدلية المبنى والمعنى في هندسة السجون، نحو سياسة إدماجية للنزلاء".
11:10 - 10:50	**السيد حسن حمينة**، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج " الفضاء السجني: الضرورات الأمنية والتزامات إعادة الإدماج".
11:30 - 11:10	**السيد أندرو إستيلا**، خبير إسباني" تطور مفهوم العقاب والهندسة السجنية: من سجن قارة بمكناس إلى السجن الإلكتروني".
11:50 - 11:30	**أسئلة ومداخلات 20 دقيقة**
12:10 - 11:50	**السيد جون شار فرومان**، مدير مدرسة العلوم السياسية بكرونوبل –فرنسا "هندسة السجون بين الأبعاد الأمنية ومتطلبات إعادة الإدماج "
12:30 - 12:10	**السيد عبد الرزاق روان**، الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان " البعد الحقوقي والإنساني في هندسة السجون'
12:50 - 12:30	**السيد عز الدين بلماحي**، منسق مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج" هندسة السجون وارتباطها بالمفهوم الحداثي للسجن"

13:10 - 12:50	**السيد عبد الرحيم الجامعي**، رئيس المرصد المغربي للسجون " البعد الحقوقي والإنساني في هندسة السجون"
13:30 - 13:10	**أسئلة ومداخلات 20 دقيقة**
14:30 - 13:30	وجبة الغداء
18:30 - 14:30	العروض المسائية
14:50 - 14:30	**السيدة بيرجيرون جاكلين**، رئيسة إيراس موس خبرة ‹› هندسة التكوين بالوسط السجني «
15:10 - 14:50	**رضا كنون**، مدير الهندسة المعمارية بوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ‹› تطور هندسة السجون وعلاقتها بتطور مفهوم العقوبة"
15:30 - 15:10	**السيد عبد الرحيم قاسو**، مهندس عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان " تأملات حول هندسة السجون في علاقتها مع حقوق السجناء"
15:50 - 15:30	**أسئلة ومداخلات 20 دقيقة**
16:10 - 15:50	**السيد مراد العلمي**، قاضي ملحق بمديرية الشؤون الجنائية والعفو ‹› تطور هندسة السجون وعلاقتها بتطور مفهوم العقوبة"
16:30 - 16:10	**السيد سكوت هولينسوورت**، خبير أمريكي «بناء السجن والتدبير الدينامي لفضاءاته»
16:50 - 16:30	**السيد أمين الدمناتي عبد النبي**، مهندس معماري "هندسة السجون بين الأبعاد الأمنية ومتطلبات إعادة الإدماج "
17:10 - 16:50	**أسئلة ومداخلات 20 دقيقة**
17:30 - 17:10	**السيد حسن المرابط**، الوقاية المدنية " هندسة السجون بين الأبعاد الأمنية ومتطلبات إعادة الإدماج"
17:50 - 17:30	**السيد سمير لوديبي لمنبهي**، رئيس هيئة المهندسين المعماريين "هندسة السجون بين الأبعاد الأمنية ومتطلبات إعادة الإدماج "
18:10 - 17:50	**السيد ريك هانسن**، خبير دانماركي « système carcéral scandinave comment les archi-tectes approchent la punition et la réhabilitation »
18:30 - 18:10	أسئلة ومداخلات 20 دقيقة
18:45 - 18:30	ختام المحاضرة
18:45	حفل شاي

السيد محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني
السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية
السيد سفير مملكة الدانمرك
السيد الكاتب العام للرابطة المحمدية للعلماء
السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان
السيد رئيس الجامعة الدولية
السيد الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان
السيد الكاتب العام لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
السيد الكاتب العام لمؤسسة الوسيط
السيد منسق مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء
السيد رئيس المرصد الوطني للسجون
السيدة جانا كولي مديرة المكتب الدولي لمكافحة المخدرات والتعاون الأمني بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط
السيدة المديرة العامة لإدارة السجون بجمهورية النيجر
السيد ممثل إدارة السجون بمالي
السيد ممثل إدارة السجون بالسنغال
السيد ممثل إدارة السجون بتونس
السيد عامل عمالة سلا
السيد عمدة سلا

حضرات السيدات والسادة

يطيب لي أن أستهل هذه الكلمة الافتتاحية بالترحيب بكم بمناسبة هذا اليوم الدراسي حول موضوع هندسة السجون بالمغرب والذي يندرج في سياق سلسلة من اللقاءات والمبادرات التي تسعى من خلالها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى تكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير قطاع السجون عبر إشراك جميع الفاعلين المعنيين و ذلك تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد والتوجيهات الملكية السامية وتنفيذا للسياسة الحكومية في هذا الشأن.

إن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها المندوبية العامة لتوجيه عملها والتي ترتكز على أربع محاور أساسية تتمثل في الحفاظ على سلامة و أمن السجناء وأنسنة ظروف الاعتقال و تهيئ المعتقلين لإعادة إدماجهم و تحديث الإدارة وتعزيز إجراءات

الحكامة، يتطلب منها العمل وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء والفاعلين المعنيين بتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية.

إن تفعيل هذه الإستراتيجية الجديدة يقتضي رفع تحديين أساسين:

- يتعلق الأول بتحقيق الموازنة بين مهمة المحافظة على الأمن والانضباط، من جهة، وواجب صون كرامة النزلاء وحماية حقوقهم وتأهيلهم لإعادة الإدماج، من جهة أخرى.
- فيما يرتبط الثاني بضرورة إعادة رسم الخريطة السجنية على أساس النظر إلى المؤسسة السجنية كمرفق عمومي حيوي للقرب شانها في ذلك شان باقي المرافق الأخرى وبالتالي تعميمها تماشيا مع التقطيع الجهوي الجديد للمملكة و بناء على معطيات موضوعية تعكس خصوصيات كل جهة على حدة.

حضرات السيدات والسادة

بقدر ما نحن مقتنعون اليوم بأن المؤسسات السجنية كفضاء لتنفيذ العقوبة يجب أن تستجيب في تصاميمها الهندسية لضوابط ومعايير أمنية كافية، فإننا نقر بأن هذه التصاميم يجب أن تجسد الأبعاد الإنسانية والإدماجية للحياة في الوسط السجني.

وفي هذا الصدد فان الطابع الأمني للمؤسسة السجنية يفرض مسؤوليات مشتركة على كافة المتدخلين خلال كل مراحل الانجاز. ففتح ورش لبناء سجن من السجون يقتضي تشغيل عدد كبير من الأشخاص يناهز في المتوسط 400، منهم الشركاء المؤسساتيون والمتدخلون من مختلف المهن : المهندسون المعماريون، ومكاتب الدراسات والمختبرات ومكاتب المراقبة وعمال مقاولات الأشغال... وهذا الأمر يشكل في حد ذاته خللا امنيا واضحا.

كما تقتضي الحساسية الأمنية للمؤسسات السجنية في علاقتها بمحيطها المباشر، خاصة في سياق تدبير الأزمات وفي علاقة بضرورة ضمان أمن هذه المؤسسات، توفير مدار خارجي وقائي عازل.

وعليه فان الإبداع المنشود في وضع التصاميم المعمارية وضرورة احترام القواعد الدنيا لمعاملة السجناء يستوجب استحضار خصوصيات المؤسسة السجنية كمؤسسة أمنية و اتخاذ كافة الضمانات الأمنية لحمايتها، بما في ذلك سرية تصاميمها، مما يتعين معه وضع إطار تنظيمي خاص يحدد المساطر التي يجب اتباعها بخصوص مختلف التراخيص والتدخلات.

إن إيلاء العناية الضرورية بالجانب الأمني يجب ألا يجعلنا نغفل الجوانب الأساسية الأخرى في وضع التصور الشامل لمختلف الوظائف التي يجب أن تضطلع بها المؤسسة السجنية، والمتمثلة في تمكين السجناء من التمتع بكل حقوقهم الإنسانية من إيواء وتغذية وتهوية وترويح عن النفس ورياضة وممارسة للشعائر الدينية وتطبيب واستفادتهم من مختلف برامج الإدماج التي تضعها الإدارة، سواء تعلق الأمر بالبرامج المرتبطة بالتربية الوطنية والتعليم ومحو الأمية والتكوين المهني أو بالمشاركة في أوراش الإبداع الفني والحرفي والتنشيط الثقافي، دون إغفال البرامج المتعلقة بالمواكبة الاجتماعية والنفسية والروحية.

إن التصور الشامل للوظائف الثلاثة المذكورة، الأمنية والحقوقية والإدماجية، يجب أن يتجسد في التصاميم الهندسية للمؤسسة السجنية من خلال برمجة مختلف البنيات التحتية والمرافق والفضاءات الضرورية لتفعيل هذه الوظائف. كما أن هذه التصاميم الهندسية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفئات الهشة من أحداث ونساء، خاصة المرفقات منهن، وذوي الاحتياجات الخاصة

والمرضى والعجزة...الخ، وذلك في انسجام مع المرجعيات والمواثيق الأممية ذات الصلة.

إضافة إلى ذلك يتعين إدماج نمط معقلن لتصنيف السجناء ينبني على شبكة من المعايير الموضوعية في تصميم مختلف المرافق والفضاءات، وبالأخص المعقل، وذلك بهدف تسهيل تدبير الساكنة السجنية سواء من الناحية الأمنية أو من الناحية الإدماجية.

وإذا كانت هندسة السجون مرتبطة إلى حد بعيد بالاعتبارات والمداخل المذكورة، فإنها ترتهن في نفس الوقت بعلاقتها بمحيطها الخارجي بكل خصوصياته الديمغرافية والأيكلوجية والاقتصادية والثقافية والسوسيولوجية والأمنية، مما يقتضي معه وضع تصاميم هندسية تضمن تفعيل كل الوظائف الضرورية، لكن بتوزيع فضائي يأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات.

إن النظر إلى المؤسسة السجنية من خلال هذا التصور الشامل والمندمج لما يجب أن يكون عليه تصميمها الهندسي وللوظائف الأمنية والحقوقية والإدماجية التي من المفروض أت تضطلع بها من شأنه أن يرفع عنها الطابع القدحي الذي كان دائما ملازما لها في التمثلات الاجتماعية وأن يعمل على تطبيع المرفق السجني كمرفق يكتسي كغيره من المرافق بعدا وظيفيا ومجتمعيا.

انطلاقا من هذا التصور، فإن هذا اليوم الدراسي سوف ينكب على مجموعة من المحاور الموضوعاتية المتكاملة والمرتبطة بهندسة السجون والتوزيع الوظيفي لفضائها، وذلك من خلال عروض ومداخلات ومناقشات تعكس تجارب وطنية ودولية. فالغرض من هذا اليوم الدراسي هو رسم معالم نموذج وطني لهندسة السجون يمكن أن يشكل دليلا مرجعيا في إطار التعاون والشراكة في مجال تدبير قطاع السجون على المستوى الدولي والإقليمي، خاصة في إطار محور التعاون جنوب – جنوب.

حضرات السيدات والسادة

إن تدبير قطاع السجون بقدر ما يجب أن يهتم بالجوانب الوظيفية الكيفية للمؤسسات السجنية، فإنه ملزم بتوسيع قدرتها الاستيعابية وذلك بهدف حل معضلة الاكتظاظ التي تنعكس سلبا على وظيفتيها الأمنية والإدماجية. إن هذا الإكراه يقتضي اعتماد نمط معقلن في الاختيارات التقنية في البناء وفي آلية تنفيذ مشاريع البناء لضمان الجودة وتسريع وتيرة الإنجاز.

وفي هذا الإطار فإن المندوبية قد انخرطت في برنامج طموح لتوسيع الحظيرة السجنية من خلال بناء سجون جديدة لتعويض السجون المتقادمة أو السجون الواقعة بالمدارات الحضرية وبطاقة استيعابية أكبر. إضافة إلى ذلك، يشمل البرنامج بناء مؤسسات سجنية للقرب من أجل إحلال بعض التوازن في توزيع الساكنة السجنية على المستوى الوطني.

ومن المرتقب فتح 10 مؤسسات سجنية بطاقة استيعابية تناهز 13.000 سرير عند متم هذه السنة ستساهم بشكل ملموس في خفض الاكتظاظ المسجل حاليا بالسجون والذي تناهز نسبته حاليا 58 في المائة كمعدل إجمالي على المستوى الوطني بمعيار 3 أمتار مربعة لكل نزيل كحد أدنى، علما أن هذه المشاريع تدخل في إطار البرنامج المذكور الذي يشمل 37 مشروعا آخر بطاقة استيعابية تناهز 45.000 سرير في أفق سنة 2018. ومن شأن تنفيذ هذا البرنامج الحد من ظاهرة الاكتظاظ وتدارك نمو الساكنة السجنية.

وفي الختام، إن أملي كبير في أن تمكن العروض والمداخلات والنقاشات المنصبة على المحاور الموضوعاتية المدرجة في هذا اليوم الدراسي وتعدد الخبراء المتدخلين والمشاركين من الخروج بتوصيات بخصوص تصور شامل للإطار المعياري الذي ينبغي أن يوجه الاختيارات الهندسية والتقنية لبناء جيل جديد من السجون.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني

- السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الادماج محمد التامك،
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية،
- السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- السيد رئيس الجامعة الدولية بالرباط،
- السيدات والسادة الحضور،

يسعدني أن أشارك في الافتتاح الرسمي لأشغال هذا اليوم الدراسي الذي تنظمه المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج، مشكورة على مجهوداتها وعلى هذه المبادرة الطيبة، في موضوع الفضاءات السجنية بين المتطلبات الامنية والتزامات الادماج .

حضرات السيدات والسادة، إن موضوع الاهتمام بفضاءات استقبال نزلاء السجون من خلال مقاربة إدماجية وأمنية، ليعكس بجلال الاهتمام الذي توليه المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج لمعالجة الاشكاليات المرتبطة بتنفيذ وتتبع المهام المخولة لها، لاسيما ما يتعلق بتحديات ضمان البعد الإنساني والحقوقي وهو الامر الذي تضطلع به بمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء من خلال المقاربة التي اعتمدتها بتوجيهات ملكية سامية والمتمثلة في تعزيز الرصيد البنياتي التي تحدثها داخل الفضاءات السجنية، وإعادة مقاربة تهدف إلى أنسنة الفضاء السجني وتوفير المواكبة الاجتماعية لنزلائه، ليبرز بجلاء حجم الاهتمام بهذه الفئة من المجتمع وحرص بلادنا على الاستمرار في الاستثمار المهني والثقافي في أبناء هذا الوطن مهما كانت وضعياتهم. حيث لم يقتصر الاهتمام بهذه الفئة من المواطنين داخل الفضاءات السجنية بل تعداه إلى خارج أسوارها عبر تأسيس مركز للرعاية اللاحقة، والذي يضطلع بمهمة مساعدة المفرج عنهم من السجناء عن طريق المصاحبة الاجتماعية والتتبع وذلك من خلال ورشات في مجال التربية والتكوين المهني والصحة والانشطة الثقافية والرياضية. إضافة إلى تنظيم دورات في البحث عن العمل وإعداد وصياغة المشاريع. هدفها في ذلك صون كرامة السجناء ومساعدتهم على الادماج السوسيو مهني والقطع مع استمرارية الحكم السلبي مع من قضوا عقوبات سجنية ونالوا حرياتهم بعد ذلك وتجنيبهم النظرة الدنيا للمجتمع في حق نزلاء المؤسسات السجنية.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما راكمته بلادنا، منذ عشرات سنين خلت وطيلة المئة سنة الاخيرة عن تاريخ صدور أول قانون للتعمير بتاريخ 4191 من مكتسبات ومرجعيات معرفية وقانونية ترتبط بتدبير المجال الترابي وبتوفير الظروف الملائمة للاستقبال والاستثمار العمومي

والخاص، ليشكل مدخلا من مداخل التأطير التقني لدعم مقاربة التعاطي مع الفضاءات السجنية. والحال أن المرجعيات المعيارية الخاصة باستقبال المرافق العمومية من قبيل هذه الفضاءات، لا يجب أن يقتصر على البرمجة واستغلال الفرص العقارية دونما التفطن لطبيعة هذه المرافق ونوعية الوظائف التي تقدمها وكذا تغير وتطور نظرة المجتمع إليها ولمهامها. فطبيعة المجتمع المغربي والخصوصيات المجالية من جهة وعنصر وظيفتـي الادماج والتأهيل من جهة ثانية يجب الأخذ بهما عند إعداد أي مرجعية تتعلق بالفضاءات السجنية. علاوة على تبني ووضع تصورات هندسية تراعي شروط الصحة والسلامة وتوفير حد معين من ظروف العيش الكريم والملائم والاندماج في المحيط الخارجي للمؤسسة نفسها.

إن القصد الاساسي من اعتماد مرجعية معمارية خاصة وتصورات هندسية ملائمة هو جعل هذه الفضاءات مرافق اندماجية قادرة على الاسهام في تغيير نظرة المجتمع للمؤسسات السالبة للحرية إلى مؤسسات للإدماج والتهذيب والتأديب والإصلاح والتكوين والقدرة على الارتقاء بالفضاء السجني إلى وسط لإعادة التربية والتعلم واكتساب الخبرات وتغيير نمط العيش لاسيما عبر تنمية الانشطة الثقافية والرياضية والتكفل الطبي بالسجناء وتطوير الانشطة التعليمية والتكوينية.

وضمن هذا المنحى، أود التأكيد على أن وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني بكل مكوناتها المركزية والاممركزة مستعدة للإسهام في هذه المقاربة والعمل مع كل الفرقاء والفاعلين العموميين وفي مقدمتهم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج قصد تطوير الاسهام التقني والمعرفي الكفيل بمواكبة هذا الورش الاصلاحي المجتمعي والحقوقي والإنساني.

وفي الختام، لي اليقين أن ما ستخلص إليه الورشات العلمية من توصيات سيكون كفيلا بترتيب التوجهات المستقبلية لكيفية التعاطي مع فضاءاتنا السجنية في المستقبل القريب. لذا لا يسعني إلا أن أجدد الشكر للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الادماج السيد محمد صالح التامك، وأن أتمنى لأشغالكم النجاح والتوفيق.

محمد بلكبير، رئيس مركز الدراسات والأبحاث في القيم عن **السيد أحمد عبادي**، أمين عام الرابطة المحمدية لعلماء المغرب

«الضرورات الأمنية والتزامات إعادة الإدماج»

"عناصر جدلية المبنى والمعنى في هندسة السجون، نحو سياسة إدماجية للسجناء"

تقديم المداخلة:

اخترت أن أقارب موضوع "الضرورات الأمنية والتزامات إعادة الإدماج" من بعدين مترابطين هما: "المبنى" و"المعنى" في هندسة السجون، مع إبراز الجدلية التي تربط بين هذين المكونين، انطلاقا من واقع التخطيط لبناء السجون الذي تحكمه تصورات وتمثلات، قائمة في ذهن المهندسين قبل أن يتحقق السجن ككيان مادي واقعي ملموس، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. وكأن الحكم على السجن يستمد من اعتباره مكانا لإيواء المجرمين وذوي السلوكيات الخطيرة، ومن ثمة فتصور السجن قبل بنائه قائم على أساس أنه حصن اسمنتي منيع من زنازين، لا يمكن نقب جدرانه ولا الانفلات منه.

جدلية المبني والمعنى

ومن المقدمات السابقة يتضح أن هندسة السجون مرتبطة بجدلية المبنى والمعنى، انطلاقا من أن المبنى هو الحامل المادي والمقابل الحسي، وهو السجن ككيان مادي، في حين أن المعنى هو حكم ذهني مجرد، وهو السجن كفكرة وهندسة. والربط بين المبنى والمعنى يحيل إلى الربط بين الشكل والمضمون أو بين الشكل والجوهر. وفي إطار الجدلية بين المبنى والمعنى أحيد عن التصور القديم، الذي يجعل من المبنى أو الشكل أولوية، بينما يبقى المعنى والجوهر (الإنسان) في مرتبة دنيا، لاسيما وأن الدراسات التي استأثر اهتمامها بالسجن والسجناء، بداية من جيرمي بنتام **Jerem Bentham** في كتابه **Le panoptique** أو الرؤية الكلية من موقع معين، ومرورا بميشيل فوكو **Michel Foucault** في كتابه "المراقبة والعقاب **Surveiller et punir** تؤسس لفكر جديد، يكون فيه المعنى أولى من المبنى. والقصد من ذلك أن هندسة السجن تكون لَبِنَتُها الأولى متمحورة حول السجين، بكل ما يحمل من أبعاد إنسانية، وأن تحقيق كرامته هو الحجر الأساس في إنشاء السجون. ويجد هذا التصور مشروعيته في مجموعة من المحددات:

- ففي السجن يحيا السجين ويشتغل؛
- على السجن أن يكون نقطة تحول وانتقال، وصلة وصل بين الماضي والمستقبل لا بين عالم السجن وعالم خارج السجن؛
- أن يكون السجن آلية تجعل السجين يرى في المدة الحبسية التي قضاها في السجن، مرحلة تطور ديناميكي في حياته، ومحتسبة في عمره كتجربة من التجارب الإنسانية، وليس مرحلة معلّقة وغير محسوبة ضمن سنوات عمره الكرونولوجي؛
- أن يكون السجن، مهما كانت الأسباب والظروف الحبسية، عاملا دالا على الأمل، ومبشّرا بمستقبل واعد. وفي غياب هذا المؤشر تكون حياة السجين عبثا وعدما.

وانطلاقا من هذه المؤشرات على المعمار السجني أن يكون فضاء وظيفيا في الإعداد للمستقبل خارج السجن.

الإنسان كمعنى

كل الفلسفات والشرائع تقيم قواعدها وأحكامها على كرامة الإنسان كمعنى، ومنها القيم الإسلامية التي تهدف إلى بناء الإنسان وفق الطينة الخيرة التي أرادها له الله سبحانه وتعالى، المتمثلة في "التكريم" مصداقا لقوله تعالى:

"وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا".

وهذا التكريم ملازم للإنسان في كل مراحل حياته، أينما وجد وحيثما ارتحل، والسجن لا يمكنه أن يعطّل هذه الكرامة، لأن الإنسان معنى.

يقولون "الجدران تفرض نفسها على الإنسان"، ولكن هذا القول غير صحيح إلا بالنسبة لجدران السجون، إذ بإمكان المرء أن يفرض نفسه على الجدران لكن جدران السجون تستعصي عليه، مع العلم أن الإنسان هو الذي جعل من جدران السجن ما هي عليه، من خلال أفكاره التي جعلت المبنى أولى من المعنى، فترتب عن ذلك قتل للأحلام وفض للعلاقات والروابط، وانتشار للاضطرابات السلوكية...، وهذا ما يجعل من كل بناية سجنية المعمار الذي لا ننتظره.

لكي نفهم ما هو السجن، علينا أن نقوم بتحليل بنيته الهندسية وما يترتب عن ذلك من علاقات وجدانية بين السجن ونزلائه. وهنا أتكلم عن السجون بصفة عامة وليس السجون المغربية. فالمعروف أن كل نزيل يرتبط عاطفيا بنزله، وينسج معه علاقات ودية أقلها الحرص على جماليته، إلا أن هذه العلاقات بين السجن ونزلائه قد تكون في أغلب الحالات علاقات عكسية، لأن الشكل المعماري للسجون يدعو إلى ذلك: جدران اسمنتية شاهقة وسميكة، وأبواب فولاذية تحكمها مزاليج قوية، وممرات ضيقة ومظلمة، وزنازين مهترئة تنعدم فيها وسائل الراحة، واكتظاظ، ومصحات سجنية لا تستجيب لحاجات المرضى من حيث العدد والأعراض المرضية، والترحيل إلى المستشفيات المتخصصة مقيّد بشروط...، مع العلم أن هذا التردي الحاصل في هندسة السجون لن يفيد في إعادة إدماج السجناء، لأنه منبثق من فكرة واحدة هي العقاب.

التثقيف داخل الفضاءات السجنية

إن التثقيف عملية مسترسلة ترافق الإنسان طيلة حياته، إذ أن الإنسان يولد باستمرار استجابة لمتطلبات المستجدات التي تعرف في زمننا تناميا قويا ومسترسلا، ولذلك فمختلف المؤسسات المنوط بها تثقيف الإنسان تضطلع بهذا الدور لجعل الإنسان يعيش عصره وينسجم مع واقعه منفتحا على العالم، لكن السجن يحيد عن هذا الدور التثقيفي، وبالتالي يعرف السجين نكوصا في قدراته المعرفية وعلاقاته الاجتماعية، وحين الإفراج عنه يجد عوائق تجعل إعادة الاندماج عملية صعبة، وهذا ما يفسر الكثير من حالات العود.

على السجن بمختلف بنياته أن يعمل على مساعدة السجين لإيجاد معنى لوجوده في الحياة والقيام بمسؤولياته الفردية والوطنية، مما يساعده على مواصلة الحياة المنتجة. إن سياسة تدبير المؤسسات السجنية على مستوى المغرب، تعتبر رائدة انطلاقا من مجموعة مؤشرات أهمها عناية صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بالسجناء ورعايتهم، وتخصيص حيّز من عائدات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لإعادة إدماج السجناء مبنى ومعنى. وفي هذا السياق، حدث تغير جذري في هندسة المرافق التكوينية،

داخل المؤسسات السجنية، الخاصة بإدماج السجناء، حتى ليخال لك،

وأنت داخل مرفق تكويني إدماجي للسجناء، أنك في مؤسسة تعليمية أو تكوينية جامعية. ومبعث هذا الإحساس الهندسة التي تم اعتمادها في

بناء هذه المرافق، والمعدات والتجهيزات المؤثثة لها، والإشراف الفني العلمي المتميز، والنتائج المحصّلة.

ولكي ينطلي هذا البعد الهندسي المعتمد في إنجاز المرافق التكوينية على باقي المرافق السجنية الأخرى، يفترض أن تنطلق كل عملية خاصة ببناء سجن

جديد، أو إعادة تهيئة سجن قديم من استحضار هندسة تقوم على فلسفة الإدماج، بحيث يكون المعمار السجني وظيفيا ويتمثل لك في إيجاد:

- زنازين تتوفر فيها كرامة النزيل من حيث التهوية والإنارة والمرافق الصحية؛
- أماكن للترفيه (مسرح، قاعة لعرض الأفلام...)؛
- أماكن تثقيفية (مكتبة، أنترنيت،...)؛
- ساحات لممارسة مختلف الرياضات؛
- أنشطة التنشئة الاجتماعية المساعدة على الإعداد للاندماج؛
- ورشات ومعامل للتكوين والتكوين المستمر؛
- فضاءات لاستقبال الزوار؛
- أماكن للعبادة؛
- مصحات وأطباء متخصصون؛
- أقسام لمتابعة الدراسة بمختلف أسلاكها؛
- إقامة تظاهرات وحفلات إحياء للمناسبات الدينية والوطنية؛
- تيسير ربط الصلة بين السجناء وذويهم.

خلاصة:

الإنسان لا يمكنه أن يكون منتجا إلا إذا كان له هدف في الحياة، ولا يمكنه أن يكون كذلك إلا إذا أوجد لحياته معنى، والسجين إنسان من حقه أن يجعل لحياته معنى في ظل الكرامة التي خصته بها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. لكن ذلك لا يتأتى إلا ضمن فلسفة تقوم على جدلية المبنى والمعنى في هندسة السجون.

السيد حسن حمينة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- **السيد المندوب العام؛**
- **السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني؛**
- **السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية؛**
- **السيد رئيس الجامعة الدولية بالرباط؛**

أيتها السيدات والسادة الحضور الكريم:

أول ما أستهل به مداخلتي حول موضوع:" الفضاء السجني: الضرورة الأمنية والتزامات إعادة الإدماج"، هو الوقوف عند الرؤى والدلالات والغايات التي دفعت المندوبية العامة إلى التفكير أولا ثم تنظيم هذا اليوم الدراسي حول هندسة السجون وتدبير فضاءاتها ثانيا، فصحيح أن المناسبة هي فريدة نوعا ما خصوصا اذا ما إعتبرنا أنها المرة الأولى التي يتم فيها مناقشة هذا الموضوع وفق منظور علمي ماكرو استراتيجي تتداخل فيه المقاربات السوسيولوجية والسيكولوجية، والتاريخية، والأمنية، والإصلاحية، والصحية، واللوجيستيكية، والاتروبولوجية الوظائفية وغيرها، من أجل أن تصب جميعها في وعاء يسمح بفهم أفضل لهذا الخطاب الغير مكتمل للسجن والذي يمكن أن تكشفه لنا العلوم والبحوث والتجارب خلال هذا اليوم الدراسي في ظل مشاركة غنية لخبراء وطنيين ودوليين، خصوصا وأن الحقيقة تعكس أنه خلال العقدين الأخيرين أصبحت مجتمعاتنا وسجوننا في تقارب مستمر، فهذه الأخيرة أصبحت كاريكاتورات للأولى، وفي نفس الوقت تشبهها وتختلف عنها، حيث يظهر أن المجتمع قد ترك بصمته في الوسط السجني وأن التأثير هو من الخارج نحو الداخل وليس العكس كما نخشى غالبا. وينبغي الإشارة إلى أن الفقرات التي ستأتي في مداخلتي قد تم التحقق من ثباتها وصدقها في الواقع خاصة وأنني انطلقت من مرجعية الباحث العلمية وخلفية المنتمي لعالم السجون المهنية، فما يأتي من أفكار تمت معايشته من الداخل والتفكير فيها من الخارج، وإن كانت التجربة المهنية لا تعني بالضرورة فهم الأشياء وإنما تيسر ذلك الفهم فحسب.

إن السجون الحالية لم تولد من فراغ، فهي تتوفر على تراث تاريخي غني وطويل، حيث ترتبط نشأتها بظهور المجتمعات المنظمة وعلى مر العصور، وقد تم استخدامها كرد فعل أساسي لمكافحة الجريمة ولكن بأساليب ومرجعيات متعددة.

ومنذ نشأتها عرفت السجون تطورات متلاحقة بفعل المجهودات المتواصلة للفلاسفة والعلماء ورجال الدين أيضا لكن هذه

التطورات ظلت بطيئة في مجملها بفعل استمرار النظرة الدونية للسجين، وبالتالي كانت السجون تتماشى مع هدفين أساسيين هما:

- احتجاز المتهمين في انتظار المحاكمة؛
- أو المحكومين في انتظار تنفيذ العقوبات البدنية والسالبة للحرية.

وعليه كانت تبنى بشكل يبعث على الرهبة والكآبة والاشمئزاز، حيث كانت ضيقة ومظلمة وقذرة ومهمشة ولا تحظى بأدنى اهتمام أو مراقبة، فكانت بذلك حياة السجناء بداخلها عبارة عن تجربة أليمة ومعاناة حقيقية في غياب ابسط الظروف الإنسانية والحاجيات الأساسية كالتهوية والتغذية والنظافة والعلاج والتواصل مع العالم الخارجي..الخ، حيث كان الحرمان يشمل كل هذه الأشياء ولا يقتصر على الحرية فقط، إلا انه تحت تأثير تطور مجموعة من المدارس والعلوم مثل علم الإجرام، وعلم العقاب، وعلم النفس، وعلم الإجتماع...الخ.

بعد ذلك، صارت نظرة المجتمع إلى المجرم تتغير كونه مريض يحتاج إلى العلاج عوض العقاب، ومن تم بدأ العمل على تحسين أساليب معاملة السجناء بغاية إعادة إدماجهم في المجتمع وضمان عدم عودتهم إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم. لأجل ذلك تم إنشاء أنواع جديدة من السجون بخصوصيات ومقومات مختلفة تبعا للوظائف المنوطة بها اتجاه ساكنتها من السجناء وحاجياتهم والأساليب الملائمة لإصلاحهم وتهذيبهم، إذ يتم توزيعهم على المؤسسات السجنية المختلفة وفقا لخصوصياتهم، وظهرت بذلك إلى جانب السجون المغلقة السجون الشبه مفتوحة والمؤسسات الإصلاحية للأحداث الجانحين.

وعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي عرفتها السجون والتي جعلتها تحتل مكانة هامة على مستوى وضع التخطيطات الجنائية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والحقوقية..الخ ، باعتبارها ليست مجرد العصا التي يلوح بها المجتمع ضد الخارجين عن القانون، أو الفضاء المغلق الكئيب لاحتجازهم بل هي كذلك الوسيلة الأكثر فعالية لحد الآن على الأقل لحماية المجتمعات ومكافحة الجريمة وتوفير الأمن والاستقرار. وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها السجون، ورغم الإصلاحات الواضحة التي شهدتها بنيويا أو مؤسساتيا، فهي لا تزال موضوع انتقادات كثيرة تكاد تتفق على محدودية أدائها لوظائفها الإصلاحية بالشكل المطلوب لإعادة إدماج السجناء في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

ويبدو ان المغرب لم يخرج عن هذه القاعدة في تطور مؤسسة السجن بالرغم من عدم وجود تاريخ مضبوط لظهور أول سجن باستثناء بعض الشذرات المتعلقة بالسجون الواردة ضمن مؤلفات المرحلة، حيث يتضح ان السجون الكبرى بدأت في الظهور خلال عصر المرابطين والحجة في ذلك أن أبا مروان عبد الملك بن زهم الطبيب المعاصر لعلي بن يوسف صرح بأنه شاهد وهو بسجن مراكش " قوما كانوا في أطياف سجنه المعروف بقرقدين يتطارحون على أعشاب كانت تُزال من الشقوق ويأكلونها"، والظاهر من خلال النصوص أن تقليد بناء السجون قد استمر خلال عصر الموحدين، ذلك أن ابن الخطيب في وصفه للمعالم العمرانية لمدينة تينمل أشار إلى وجود سجن بناه محمد بن تومرت غداة استقراره بها. على أن السجن لم يكن هو الفضاء الوحيد الذي كان يسجن به المعارضون ففي حالة الاكتظاظ كان يتم اللجوء إلى استغلال مخازن الحبوب أو بدور ملحقة بالقصور المخزنية، كما أن بعض النصوص ذات الصلة بالتاريخ الموحدي تشير إلى أن عبد المومن بن علي استعان بخدمات سجنائه لهدم مدينة فاس أثناء عودته من حركته الطويلة التي استنزف من خلالها القوات المرابطية(المراكشي ابو عبد الله محمد، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق وتعليق الدكتور بن شريفة الرباط 1984 السفرة 8 قسم 1 ص 341).

كما أن نصا آخر يذهب إلى أن حفيدهُ يعقوب المنصور استخدم اسرى معركة الارك في بناء سور مدينة الرباط ومسجد حسان.

ونقلا عن الأستاذ الحسين بولقطيب من خلال مقالته" نظام العقوبات، والسجن بالمغرب الوسيط" فان النصوص العائدة

للمرحلة الوسيطية تتحدث عن وجود سجون قد يكون بعضها تميز بالسعة والضخامة، إذ بدون هذه السعة والضخامة لا يمكن فهم سر احتفاظ يعقوب المنصور بأربعين ألف أسير وهم حصيلة انتصار الارك المشهورة.

وفي مرحلة متقدمة من تاريخ المغرب بدأت السجون تتطور شيئا ما تبعا للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وتبعا لأنواع السجناء والجرائم المرتكبة فأصبحت السجون على الشكل التالي:

- مطامير وهي عبارة عن سجون تحت سلطة القياد؛
- سجون تابعة للباشوات داخل المدن وهي عبارة عن دار سفلي تتوفر على قبو غالبا ما يكون شبيها بكهف رطب؛
- ثم سجون تابعة للدولة الحاكمة أو ما يسمى بالمخزن والتي كانت تخصص لتنفيذ العقوبات الطويلة ومن بين هذه السجون(سجن مصباح بمراكش وسجن جزيرة بالصويرة).

ومن أخطر السجون في تاريخ المغرب قبل عهد الحماية نذكر:

- سجن الصويرة الذي بني داخل جزيرة على شكل مربع بدون سقف وقد أشرف على بنائه كل من القاضي مولاي مامون البلغيتي، والباشا الحاج التطواني، والأمين إدريس بنونة، والمصطفى جسوس؛
- سجن قارة بمكناس و هو بناء تحت أرضي ضخم خصصه مولاي إسماعيل لجمع المحصول الزراعي للمغرب بأكمله، إلا انه اضطر إلى تحويله إلى سجن نظرا لكثرة السجناء في عهده (مغاربة وأجانب)، حيث بلغ عدد الأسرى في وقت من الأوقات 25 ألف من الأجانب و30 ألف من المغاربة من أصحاب الجرائم العظمى.

وفي سياق الحديث عن بناء السجون وهندستها وغايتها، سوف لن نطيل في سرد كرونولوجيا التطور الذي عرفته خلال فترة الحماية وبعدها بالنظر لعلمنا بحيثياتها وتفاصيلها وسياقاتها التاريخية والسياسية والإنسانية والاقتصادية، بل سنركز على ما تم القيام به خلال العقدين الأخيرين من تجديد وإعادة الهيكلة لبعض السجون والاستغناء على سجون عتيقة أخرى، ومن تم بناء سجون جديدة بمواصفات تحترم المعايير الدولية في الاعتقال وتتواءم مع التشريعات الجنائية والسجنية الحديثة وما تنص عليه من وظائف للسجن.

فبالرجوع للمادة الأولى من المرسوم المنشئ لمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الصادر في 21 ماي 2009 نجده يحدد اختصاصاتها في "مهمة إعداد والسهر على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال إعادة إدماج السجناء، والحفاظ على سلامتهم وسلامة الأشخاص والمباني والمنشات المخصصة للسجون والمساهمة في الحفاظ على الأمن العام"، فمن خلال هذه المادة يتبين أن ما يميز مرسوم 21-5-2009 هو تحديده بصورة دقيقة وواضحة للتكاملية التي تصطبغ بها اختصاصات السجون والتي هي الحفاظ على الأمن وإعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء. إلا أن إشكالية التوفيق بين الجانب الأمني وإعادة الإدماج غالبا ما تصطدم بالتركيبة المعقدة للسجن تركيبة أو اناطوميا سجنية **Anatomie de la prison**، تتأرجح بين السجون الجبرية **Prisons coercive** وسجون إصلاحية **Rééducative**. فالحديث عن إعادة إدماج السجناء يجرنا باستمرار إلى الحديث عن الجانب الأمني لان نوع العلاقة التي تربط بين موظف السجن والسجين يحددها دائما طرف ثالث هو الطبيعة المغلقة للفضاء السجني

والتي تقتضي مجموعة من الإجراءات الأمنية. ومهما تطورت السجون على مستوى قوانينها التنظيمية وبناياتها ووظائفها وإمكانياتها وأساليب عملها، يظل الجانب الأمني يشكل هاجسها الرئيسي في آخر المطاف. وهذا لان" منع السجين من الخروج" أمر يتطلبه الأمن الاجتماعي و بشتى الوسائل، منها القوة والسلاح كما أن السلطة السجنية يجب فرضها بالنظر إلى التهديدات المختلفة التي يشكلها السجناء باستمرار من خلال الاخلالات الأمنية المتعددة والأحداث الطارئة المتكررة التي تعرفها السجون. ومن تم تظل السجون مؤسسات أمنية جبرية بالأساس قبل أن تكون إصلاحية أو معيارية. فموظف السجن يحرص أشد ما يستطيع على أداء واجباته بالشكل الذي يضمن عدم وقوع مشاكل أمنية. ومن تم نجد الجانب الأمني يتحقق عموما على حساب الجانب الإصلاحي. وبذلك فالسؤال يظل مطروحا بقوة في أذهان الجميع: أيهما أسبق وأهم: الأمن أم إعادة الإدماج؟

وتأسيسا على ذلك فإن الأهداف الأمنية والأهداف الإصلاحية لا تسيران دائما جنبا إلى جنب حيث يصير هناك تقاطع في الأهداف بسبب ازدواجية مهمة موظف السجن (الأمن وإعادة الإدماج)، ومن تم يصير دور موظف السجن ووظيفة السجن على العموم مبهمة ويشوبها الكثير من الغموض والضبابية والتناقض أيضا في بعض الأحيان رغم محاولات التوفيق بين الجانبين والتحدي الذي تخلقه للمهتمين والباحثين في سبيل سد الفجوة بين الجانب الأمني والجانب الإصلاحي والتي يقتضي حلها التحلي بكثير من المرونة والتسامح والحوار مع النزلاء.

وبالرغم من المشاكل والصعوبات التي يطرحها الجانب الأمني عند تطبيق البرامج الإصلاحية، يرى بعض الباحثين والمختصين في العلوم السجنية أن التناقض بين الأمن وإعادة الإدماج أمر مرفوض ومردود، لأنه تناقض مصطنع في حقيقته، فالعنصران يمكنهما أن يسيرا جنبا إلى جنب وإن يكمل أحدهما الآخر ويدعمه عن طريق تسخير الأمن لتنفيذ البرامج الإصلاحية والعكس أيضا، بل إن الإفراط في فرض الضوابط الأمنية هو الذي يعرقل في أحيان كثيرة سياسة إعادة الإدماج. وبالتالي فإن أنسنة السجون وانفتاحها وتطبيق البرامج الإصلاحية بداخلها يعد عاملا مساعدا لتحقيق امنها وسلامة نزلائها. ومن تم فان الوظيفتين الأمنية والإصلاحية للسجون يتكاملان فيما بينهما حسب **Guy Lemire**، ويمكن لموظف السجن التوفيق بينهما بنجاح رغم أن المتطلبات الأمنية تظل أكثر بروزا ووضوحا على أرض الواقع وخاصة إذا ما تم التمييز بين مختلف أصناف السجناء أثناء تطبيقه للقواعد الأمنية فإعمال تصنيف **Classification** صحيح وموضوعي للسجناء يسمح في كثير من الأحيان بتفريد العقوبة **Individualisation de la peine** لكل صنف منهم، كما أن انسجام البناء والإمكانيات المادية واللوجيستيكية والأمنية والبشرية مع كل صنف من السجناء يسمح بتدارك واستباق وقوع العديد من الأزمات، وتنظيم أفضل للعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة السجنية.

وفي سياق تداعيات بناء السجن على التنفيذ السليم لوظائف المؤسسة السجنية يبدو انه وعلى الرغم من تمكن بلادنا في السنوات الأخيرة من بناء عدد من المؤسسات السجنية وفق مواصفات حديثة فإننا كمهنيين كنا في كل مرة نكتشف بعض النواقص والعيوب او المعيقات التي وان كانت لا ترتبط بالجودة في البناء بقدر ما هي ترتبط بالكيف وببعض الخصوصيات المهنية واللوجيستية والأمنية والمسطرية وحتى الفلسفية وغيرها، والناتجة عن اختلاف تمثل السجن بين المعماري ومدير السجن أو المديرين للشأن السجني، والحاجة إلى تطابق هذين التمثلين من اجل إبداع بناء حداثي للسجن يتوافق ليس فقط مع الاستلهام والاستئناس بالنماذج المتقدمة الموجودة في دول أخرى، وإنما أيضا ولما لا ابتكار نموذج مغربي ينسجم مع خصوصياتنا وثقافتنا وتاريخنا وإمكانياتنا وهويتنا وأهدافنا ومشاكلنا وحلولنا خصوصا عندما نحلل محتوى القاعدة الفقهية التي تقول بأنه

لا يمكن أن نحكم على حضارة بلد إلا إذا زرنا سجونه.

فالحرمان من الحرية وان كان له نفس الأثر في جميع البلدان إلا أن قساوة العيش في السجن تختلف من بلد إلى بلد بل من سجن إلى آخر، حيث يكون علينا على الأقل العمل من اجل أن لا يزيد السجن من إلحاق الضرر بالمعتقل، وإنما يسمح له فيه باكتساب سلوكيات جديدة. وهذا اليوم الدراسي هو مناسبة لدراسةٍ ومعالجةٍ موضوعاتية لبعض الإشكاليات التي أصبح المعنيون بالشأن السجني يبحثون لها عن إجابات من قبيل:

أولا: التفكير في إبداع هندسة سجنية فئوية تنسجم مع عملية تصنيف المعتقلين والأجنحة المودعين فيها وبشكل يأخذ بعين الاعتبار درجة الخطورة أو العكس معدل الاندماج والتكيف الذي تتطبع به كل فئة من المعتقلين ونظام الاعتقال أو الحياة داخل الجناح الذي يمكن أن يسمح به البناء.

ثانيا: إعادة النظر في بناء بعض المرافق في السجن من قبيل الأجنحة المخصصة للنساء المرفقات بأطفالهن، والجدوى من وجود أبواب ونوافذ في شاكلة قضبان حديدية، ثم غرف العزلة التي تشبه غرف التأديب بينما تختلف الغاية من كل واحدة منهما. وإنشاء غرف بمواصفات خاصة بالنسبة للمختلين عقليا أو الذين يعانون من اكتئاب حاد والمدمنون أيضا.

ثالثا: تكييف المرجعية القانونية في تعريف أنواع المؤسسات السجنية مع التحديد الدقيق لمواصفات بناء هذه السجون ومحتويات البرامج الأمنية والإصلاحية بها ومكوناتها وغاياتها وأهدافها بعد أن تم تراكم تجارب لا بأس بها في تدبير كل نوع منها وحدوث نضج كاف في فهم خصوصياتها.

رابعا: التفكير ومناقشة عدد من النقاط المرتبطة بأمن المؤسسة السجنية وهيبتها سواء ما تعلق ببعض العيوب الأمنية **Vices Sécuritaires** كوجود نقط سوداء **Points noirs** تعيق الرؤية والمراقبة أو تشكل أهدافا سهلة الإستهداف نسبيا، وتصميم وتطوير أماكن حفظ المفاتيح والأسلحة تتوفر على كافة الشروط الأمنية الضرورية التي تضمن تدبير احترافي للمفاتيح وتنظيم هيكلي لتركيبتها **Organigramme des combinaisons des clés**.

خامسا: ويتعلق الأمر بمسالة ظهور السجن وبناية السجن وفق عمران له دلالاته الردعية وله هيبته التي يستمدها من الأسوار العالية والأبراج العاتية والأسلاك الشائكة والجدوى من ذلك، خصوصا إذ علمنا انه مؤخرا وقع التوجه نحو إخراج السجون من مداراتها الحضرية لبناء أخرى خارجها حيث ربما يكون من المفيد من ناحية الكلفة الاقتصادية التخطيط لبناء سجون تتميز على عكس الصنف الأول بتحفظها etèrcsiD مع الحفاظ على المقومات الأمنية الأساسية لبناء سجن ولكن دونما حاجة إلى الاستثمار في بعض الأمور التي لا يترتب عن عدم وجودها تهديد.

سادسا: ارتباط بناء السجن بثقافة البلد سواء من الناحية الدينية أو الأعراف والتقاليد المجتمعية المتعلقة بالزيارة والأكل في العنابر و أوراش الصناعات التقليدية والعادات المرتبطة بالسلطة والمراقبة والتنظيم والحركية والخصوصية وديناميكية الجماعات والقيادة واحترام القواعد والاصوات المرتبطة بالسجن سواء عند إعمال المفاتيح أو الإعلان عن عملية النداء أو حس حركة

الموظفين أثناء المراقبة بالليل والجدوى من خلق معنى لفصول السنة بالسجن عبر إنشاء مناطق خضراء.

سابعا: وهي النقطة المرتبطة بالنظام الجماعي للإعتقال وما يشكله من إكراهات حياتية يمكنها أن تصل إلى الحد الذي يهدد الصحة والحياة بالنسبة لبعض المعتقلين سواء عندما يصبح المدخنون يهددون صحة الغير، وتصبح معه النوافذ الموجودة في الغرفة غير قادرة على تجديد الهواء خصوصا مع عدم وجود مروحات بهاته النوافذ يمكنها أن تؤمن هذه العملية، المشاجرات بين السجناء ثم تقاسم عدد من السجناء للمرحاض الواحد.

كل هاته المواضيع المطروحة على سبيل المثال لا الحصر يمكنها أن تشكل مع غيرها أرضية لتدارس رؤى جديدة لها من اجل جعل سجوننا مؤسسات آمنة تتوفر فيها الجدارة المهنية واحترام حقوق الإنسان وتوفير الضمانات والآليات لقيام السجون بوظائفها.

وينبغي الإشارة أخيرا إلى أن السياسة الجنائية لكل بلد تعد بمثابة رد فعل منظم ومقصود للمجتمع ضد الأفعال الإجرامية فهي تهدف أساسا إلى محاربة الجريمة، وبالتالي يظل هناك تقاطع قوي بين السياسة الجنائية والشأن السجني، بل وتعتبر السجون جزء لا يتجزأ من السياسة الجنائية، ومثلها مثل جميع أجهزة الدولة المعنية بمكافحتها، وبالتالي فالسياسة الجنائية يجب أن لا تكون بعيدة عن واقع السجون ومشاكلها، حيث أن السياسة الجنائية نفسها يمكن أن تكون السبب الرئيسي في عدم قيام السجون بوظائفها بشكل سليم فكلما توفر بلد على سياسة جنائية ناجحة كلما انعكس هذا النجاح على سجونه والعكس صحيح.

Andreu ESTELA BARNET, Consultant International

Peter Halley - *Prison with Conduit, 1981*

« L'ÉVOLUTION DU CONCEPT DE LA PEINE ET L'ARCHITECTURE CARCÉRALE : DE HABS QARA À LA HIGH TECH PRISON »

JOURNÉE D'ÉTUDE SUR ARCHITECTURE PÉNITENTIAIRE

Constat

Le Royaume du Maroc a entre leurs mains le défi le plus important de son histoire pénitentiaire : définir sa nouvelle orientation politique et stratégique. Il est en train de définir sa mission, ses valeurs et sa vision, c'est-à-dire : ce qui a à être et à faire son administration pénitentiaire. Dans ce contexte déjà quelques décisions très importantes ont été prises :

Le 29 avril 2008, le Royaume du Maroc a établi une Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion. Depuis cette date, la DGAPR est une structure autonome, détachée du Ministère de la Justice, et rattachée directement à la Primature.

Autre des actuels et fondamentaux défis de la DGAPR la mise en place d'un plan ambitieuse de modernisation du parc immobilier pénitentiaire pour augmenter la capacité d'accueil des détenus et pour adapter les établissements aux exigences de la loi et a la nouvelle politique pénitentiaire.

Classification des établissements pénitentiaires marocains

Etablissements pénitentiaires (Chapitre Premier, Article 2 du Dahir nº 1-99-200 du 13 joumada I 1420 portant promulgation de la Loi nº 23-98 relative à l'organisation et au fonctionnement des établissements pénitentiaires (B.O du 16 septembre 1999).

Etablissements detention preventive :	Articles 2 au 7	61	Généralement réservés aux détenus soumis à la détention préventive, aux condamnés à courtes peines et aux contraignables.
Prisons locales			
Etablissements pour condamnés :	Article 8		
Maisons centrales	Article 9	2	Condamnés à des peines de longue durée
Pénitenciers agricoles	Article 10	7	Semi-ouverts d'exécution des peines. Niveau regional
Prison locales	Article 11		Habiliter aux condamnés à la réinsertion dans la vie active à leur libération
Centres de réforme et d'éducation	Article 12	4	Unités spécialisées dans la prise en charge de mineurs (≤ 20 ans)
Prisons pour femmes		2	
Total établissements		76	

La politique actuelle de la DGAPR étant de moderniser son parc par l'ouverture de nouveaux établissements et la fermeture de prisons considérées comme vétustes, aujourd'hui 12 nouveaux établissements vont être ouverts offrant environ 9000 places, entre 2014 et 2016.

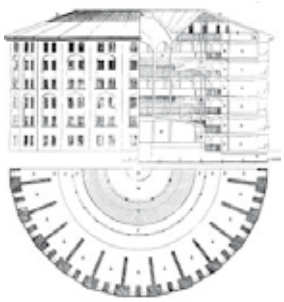
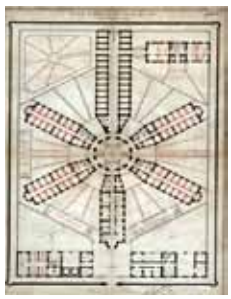
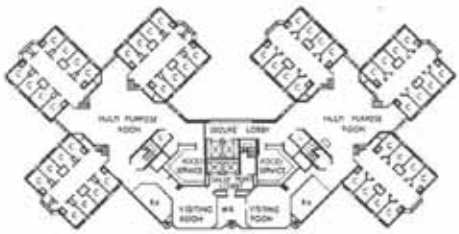

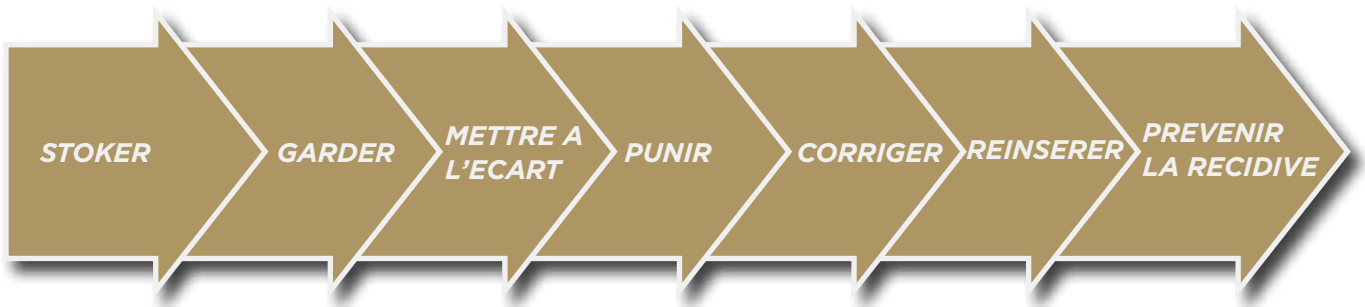

Enseignement tiré nº 1: *l'architecture carcérale a évolué en fonction des buts de la peine*

Enseignement tiré nº 2: *la conception, la construction et l'ouverture d'un établissement pénitentiaire ne peut pas être improvisé, il doit être planifié et programmé dans unes orientations stratégies qui se traduisant par un Schéma Directeur d'Equipements Pénitentiaires (SDEP).*

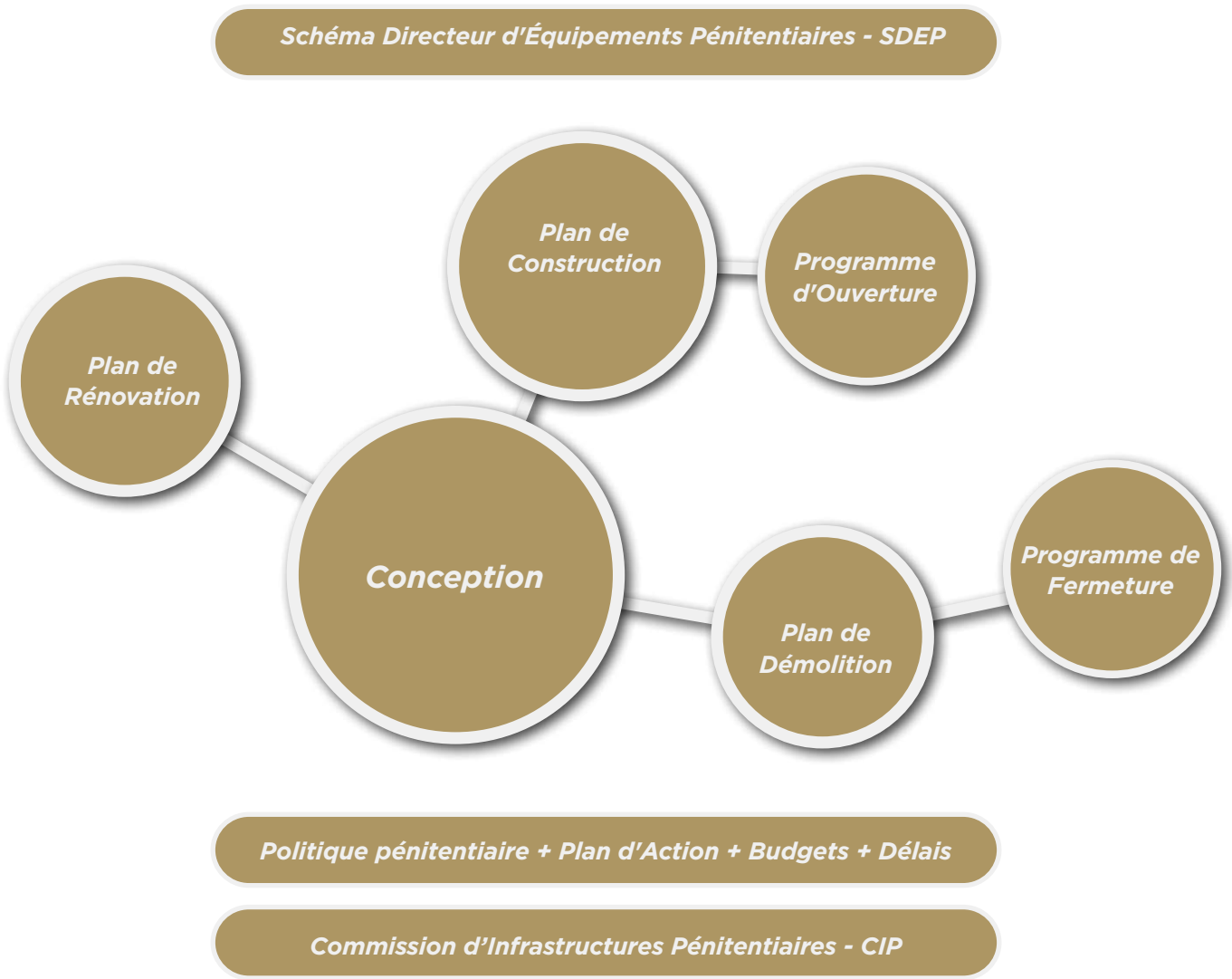

Enseignement tiré n° 3: *le processus de conception d'un établissement pénitentiaire est une étape à ne pas rater. Tout comme l'élaboration ou la révision d'une politique pénitentiaire, il exige l'examen et la mise en commun de réflexions sectorielles:*

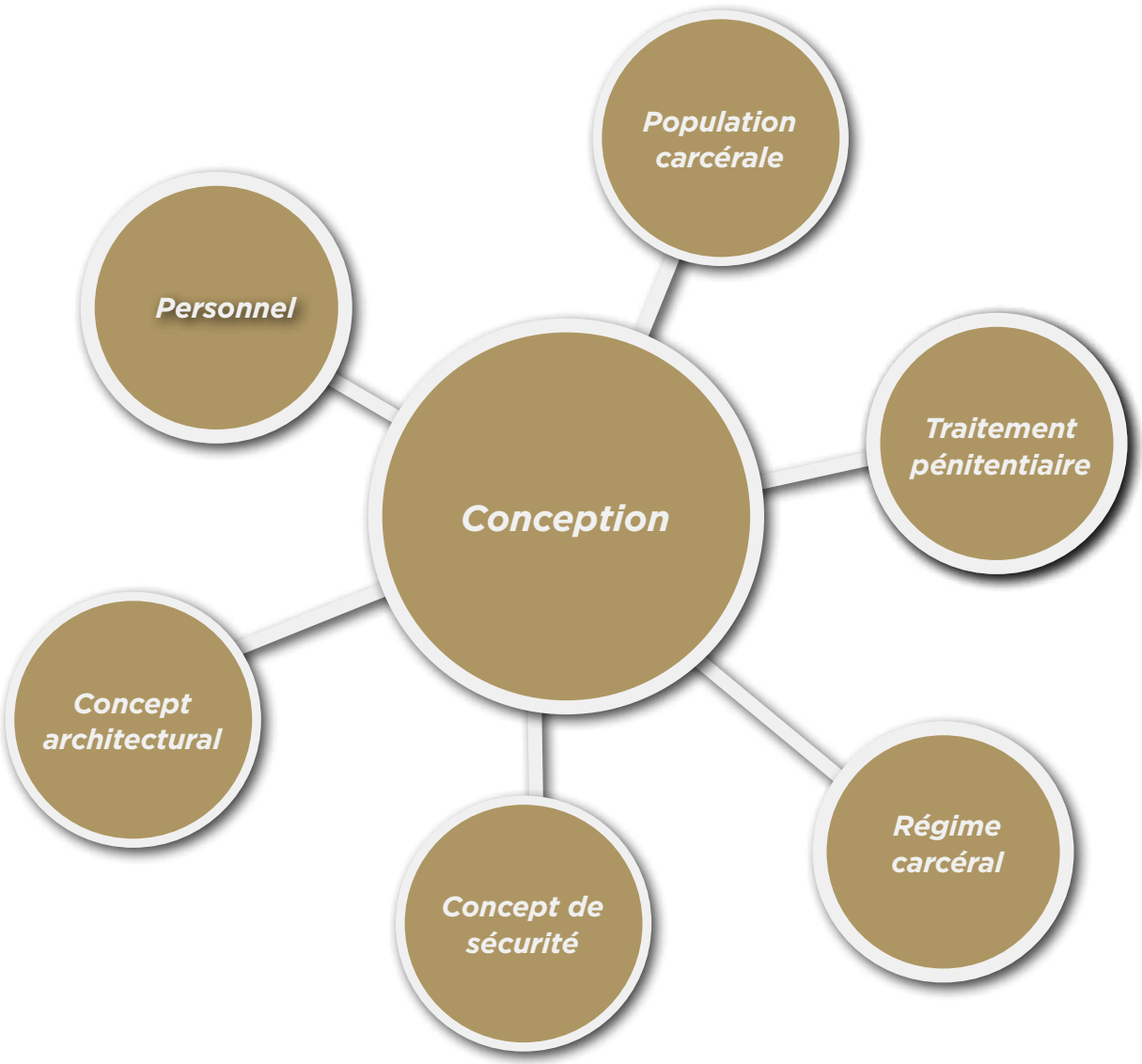

Conception

Traitement pénitentiaire

QU'EST-CE QUE C'EST LE TRAITEMENT PÉNITENTIAIRE ?

« L'ensemble des actions stratégiques institutionnelles, collectives et(ou) individuelles, qui partent de quelques objectifs explicitement formulés, temporalisés et évaluables, et qui ont pour but de :

Promouvoir le respect des droits fondamentaux des détenus ;

Faciliter l'adaptation des détenus au milieu pénitentiaire, et

Promouvoir leur processus de réadaptation sociale, pendant le parcours d'accomplissement de la peine, afin d'éviter la récidive. »

Le traitement comme objetif institutionnel des etablissements penitentiaires :

Axes strategiques sur les quelles se structure le traitement dans un etablissement penitentiaire

DOMAINES D'ACTUATION QUI FONT PARTIE DES DIFFERENTS AXES STRATEGIQUES

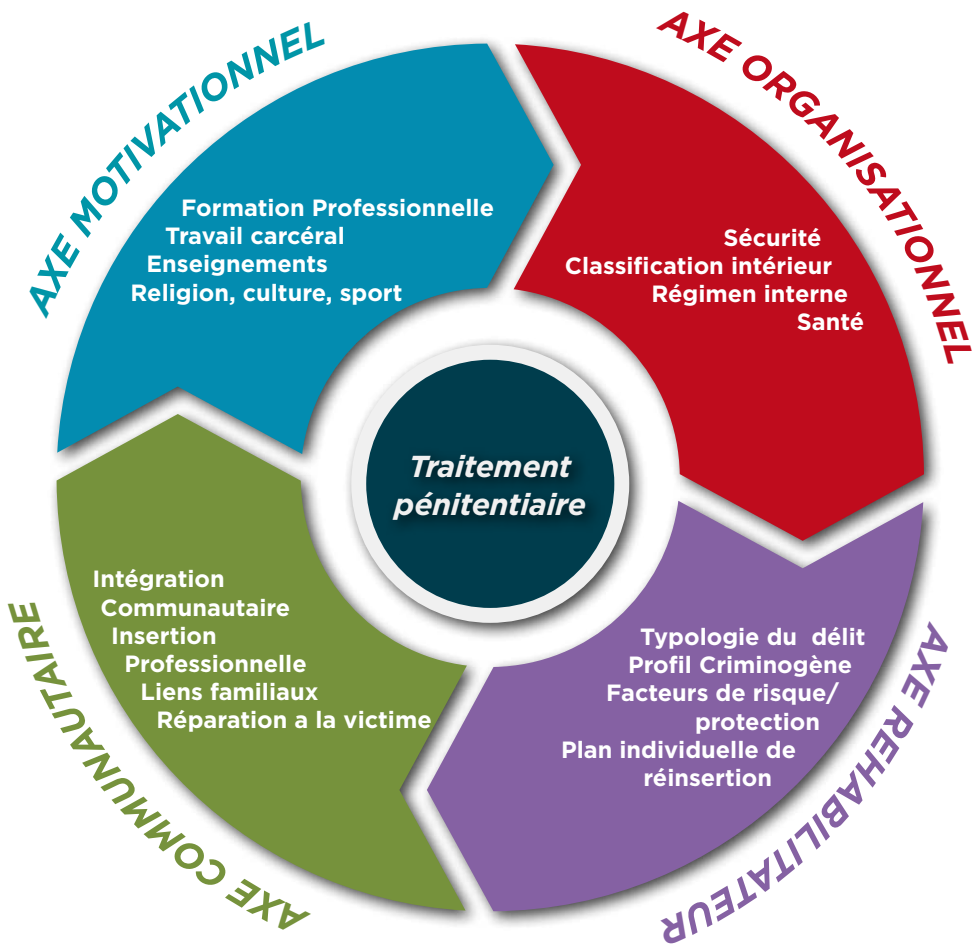

QU'EST-CE QUE NOUS ENTENDONS PAR PROGRAMMES D'INTERVENTION DANS LE CONTEXTE PENITENTIAIRE?

Les techniques et les moyens d'intervention, collectifs ou individuels, de caractère organisationnel, motivationnel et thérapeutique ont pour but l'adaptation des détenus au milieu pénitentiaire et la réadaptation sociale, pendant le parcours d'accomplissement de la peine, afin d'éviter leur récidive.

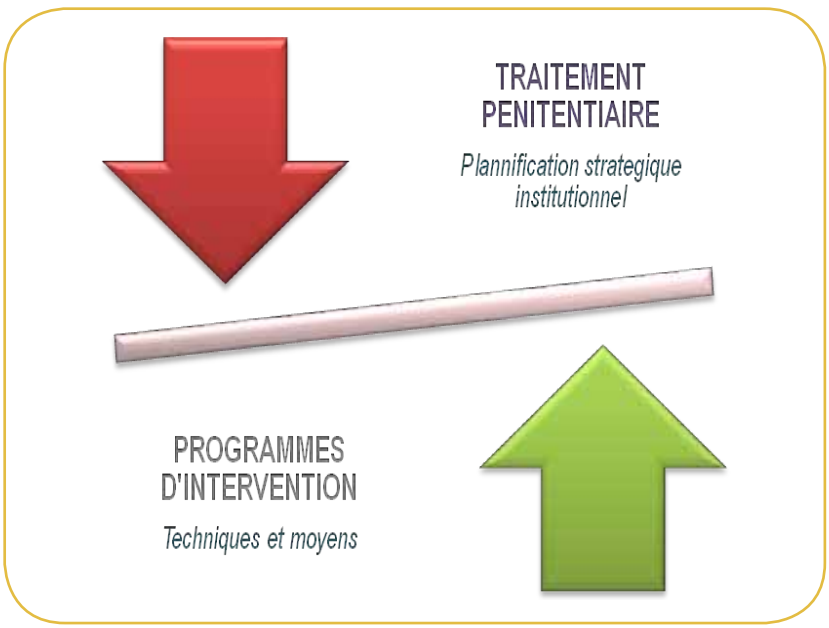

Les Programmes d'intervention doivent être élaborés à partir des: objectifs explicitement formulés, temporalisés et évaluables.

Tout Programme doit inclure une proposition méthodologique d'activités, une organisation, des professionnels intervenants, un système d'évaluation de leur efficacité et les moyens nécessaires.

CLASSIFICATION DES PROGRAMMES D'INTERVENTION EN FONCTION DES AXES STRATÉGIQUES INSTITUTIONNELS D'UN ÉTABLISSEMENT PÉNITENTIAIRE ET L'INTERVENTION AVEC LES DÉTENUS :

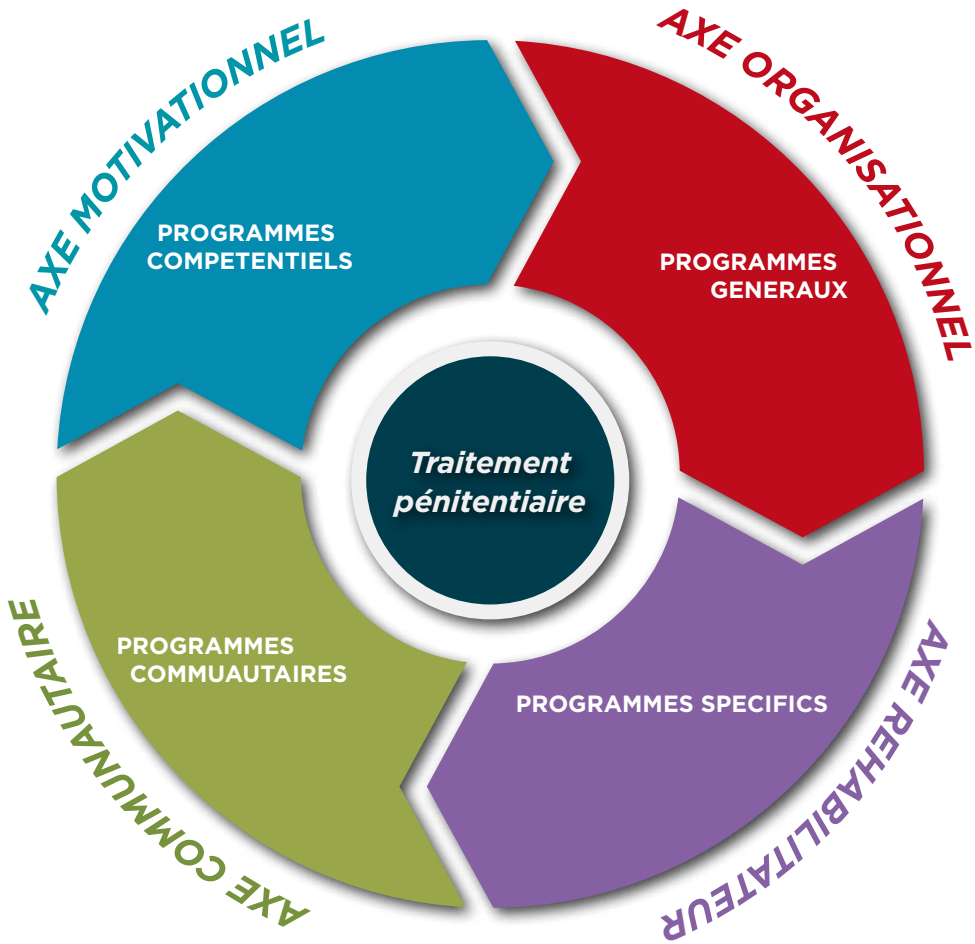

QU'EST-CE QUE NOUS ENTENDONS POUR PROGRAMMES D'INTERVENTION GENERAUX D'INTERVENTION DE L'AXE ORGANISATIONNEL

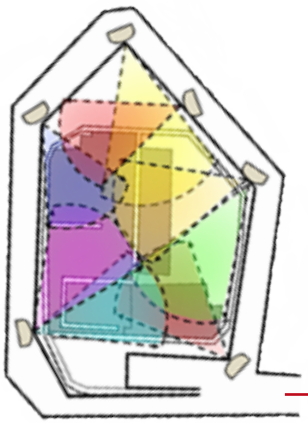

Les techniques et les moyens d'intervention, de type organisationnel ont pour objectif d'influer positivement sur la promotion et la conservation d'une ambiance collective et un climat social dans l'établissement pénitencier afin de favoriser le développement collectif et individuel des professionnels et des détenus.

PROGRAMMES GENERAUX

Exemples de programmes:

Classification intérieure
Régime d'isolement
Prévention de suicides
Éducation pour la santé
Intervention en situation de crise
Programmes de gestion des contingences (p. ex. une économie de jetons [EJ])

QU'EST-CE QUE NOUS ENTENDONS POUR PROGRAMMES COMPETENCIELS D'INTERVENTION DE L'AXE MOTIVATIONNEL

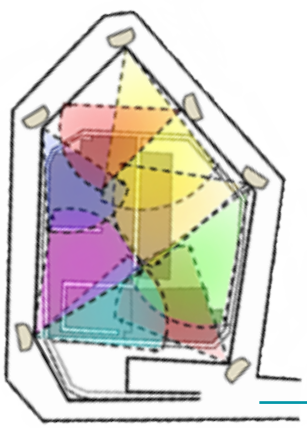

Les techniques et moyens d'intervention collectifs ou individuels de types occupationnel, professionnel, formatif, éducatif, culturel, récréatif et spirituel que l'établissement pénitencier offre à la population privée de liberté, ont pour objectif d'influer directement l'acquisition et la promotion des compétences : personnelles, professionnelles et sociales de cette population.

Le but consiste généralement à aider les détenus à acquérir des connaissances, l'information et le soutien qui lui permettra de développer des techniques manuelles ou cognitives qu'il peut ensuite appliquer en milieu personnel et(ou) professionnel.

PROGRAMMES COMPETENCIALES

Exemples de programmes:

Formation professionnelle
Travail pénitentiaire
Enseignement
Culturels
Sportifs
Loisirs
Religieux

QU'EST-CE QUE NOUS ENTENDONS POUR PROGRAMMES SPECIFIQUES D'INTERVENTION DE L'AXE REHABILITATEUR

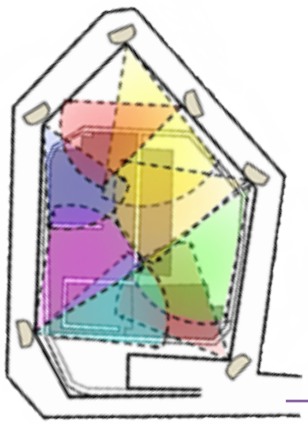

Les techniques et moyens d'intervention collectifs ou individuels de type thérapeutique qui doivent influer sur les facteurs de risque et(ou) les besoins diagnostiqués chez le condamné et ou le libéré, et que touchent directement les causes de fond de rupture de l'individu vis-à-vis de la société et qui ont poussé le détenu à l'acte.

Ces programmes sont connus aussi comme PROGRAMMES CORRECTIONNELS

PROGRAMMES SPÉCIFICS

Exemples de programmes:

Quelques exemples de Programmes Spécifiques

Programmes d'intervention en cas de toxicomanie		• Programmes de prévention • Programmes intensifs prélibératoires • Programmes communautaires • Programmes de toxicomanies de réduction du risque	Programme de maintenance et prévention de rechute
Délits violents	Programme d'intervention en cas de délits d'agression sexuelle	• Programmes de base • Programmes intensifs • Programme d'intervention individuel • Interventions pharmacologiques	
	Programme d'intervention en cas de délits avec violence		
	Programmes d'intervention en cas de délits de violence conjugale		
	Programmes d'intervention pour délinquants autoroutiers		
Programmes d'Appui		• Différents problématiques, niveaux et intensités	

QU'EST-CE QUE NOUS ENTENDONS POUR PROGRAMMES COMMUNAUTAIRES D'INTERVENTION DE L'AXE REVINCULATEUR

Les techniques et moyens d'intervention collectifs ou individuels ont pour objectif la réadaptation sociale et l'insertion communautaire de la personne privée de liberté et(ou) libérée afin d'éviter sa récidive.

La réadaptation sociale et l'insertion communautaire contribuent à la sécurité publique par la mise en œuvre d'une gamme d'activités et de services, y compris des stratégies de surveillance et des programmes interventions qui répondent aux besoins individuels, tiennent compte des facteurs de risque et favorisent la transition et la réinsertion sociale des personnes qui retournent dans la collectivité, principalement en partenariat avec la société civil.

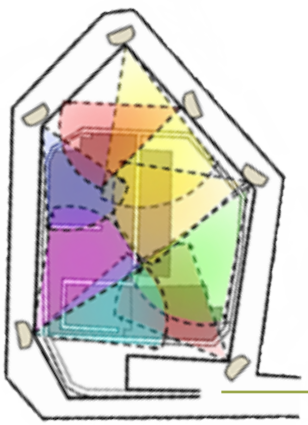

PROGRAMMES COMMUNAUTAIRES
Exemples de programmes:
Ecole des parents Orientation et insertion professionnelle

Mission : c'est une commission multidisciplinaire, sur le chapeau de la DGAPR, pour la conception des établissements pénitentiaires.

Composition : Doit être composée de membres de l'administration pénitentiaire, de médecins, d'architectes, d'avocats, de magistrats, de sociologues, d'organisations des droits de l'homme… et donner la possibilité d'écouter aux représentants de la société civil, même aux détenus et ex détenus.

Résultats attendus : Elaboration d'un rapport de propositions sur l'amélioration du fonctionnement du système pénitentiaire, des conditions de vie des détenus et des conditions de travail du personnel de surveillance en détention et professionnels des établissements pénitentiaires.

Conception

Commission d'Infrastructures Pénitentiaires - CIP

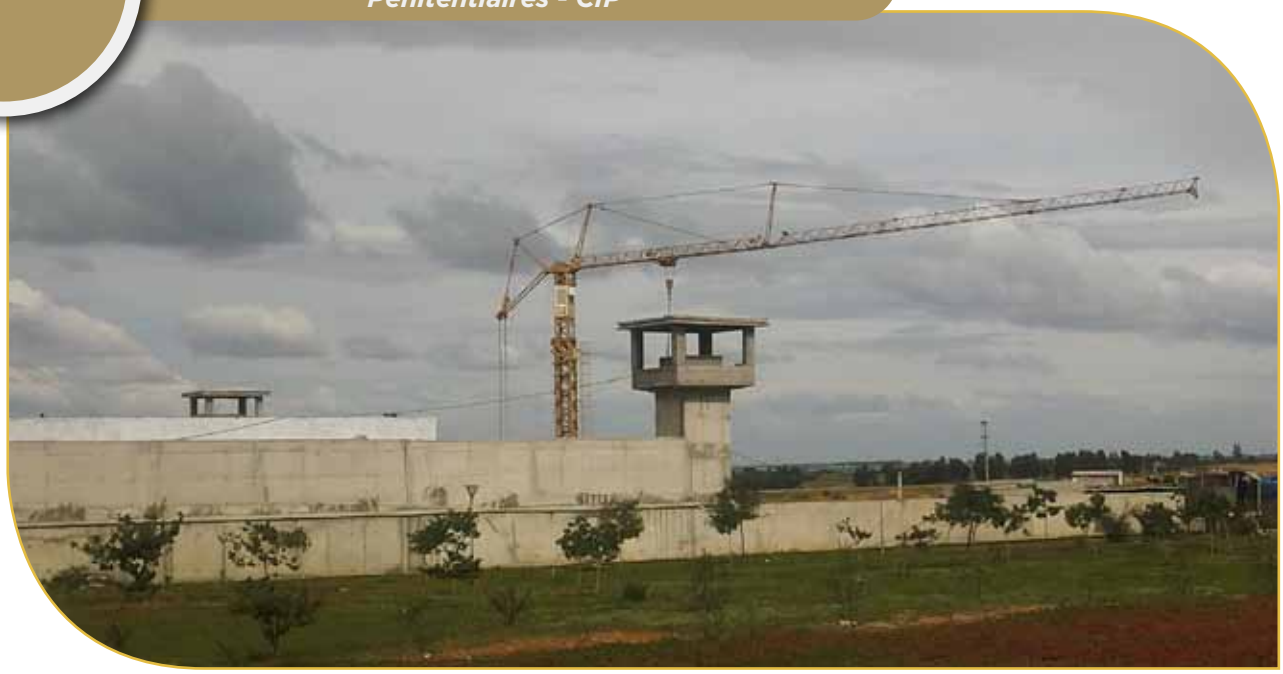

Enseignement tiré nº 4 : *la conception d'un établissement ne peut cependant être une opération clé en main. A la fin de l'élaboration du projet, le dialogue doit se poursuivre entre les utilisateurs des différents secteurs et le concepteur pour préciser les détails et les équipements et des ajustements doivent encore être possibles en cours de construction, tout en respectant le cahier des charges et le budget, grâce à un dialogue en ce qui concerne certains détails pratiques qui ne peuvent pas toujours être imaginés sur plan.*

Non-conforme aux critères posés par la loi pénitentiaire

Dégradation absolue des conditions de détention

VÉTUSTE

السيد عبد الرزاق روان الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

«البعد الحقوقي والإنساني في هندسة السجون»

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

يوم دراسي حول موضوع « الضرورات والتزامات إعادة الإدماج »

التصميم

أولا: تطور المعايير الدولية في مجال حماية حقوق السجناء والمحرومين من الحرية
ثانيا: التطور التاريخي لتنظيم السجون بالمغرب
ثالثا: ضرورة مراعاة هندسة السجون للمعايير الدولية لمعاملة السجناء
رابعا: الولوجيات
خامسا: الحق في الصحة
سادسا: الحق في التعليم
سابعا: الحق في ممارسة التمارين الرياضية
ثامنا: البنيات الثقافية
تاسعا: الحق في الشغل
عاشرا: ممارسة الشعائر الدينية

أولا: تطور المعايير الدولية في مجال حماية حقوق السجناء والمحرومين من الحرية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1984؛
- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 1957؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966؛

اتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الملحق بها 1984؛
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث 1985؛
مجموعة المبادئ الخاصة بحماية كل السجناء الموضوعين تحت أي شكل من أشكال الحبس 1988؛

القواعد الأساسية لمعاملة السجناء 1990؛
قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) 2010.

ثانيا: التطور التاريخي لتنظيم السجون بالمغرب

- مرحلة ما قبل الحماية: استمدت السجون بالمغرب تنظيمها من الشريعة الإسلامية والقواعد العامة والأعراف؛
- مرحلة الحماية: تم تنظيم السجون بموجب ظهيري 1915 و 1930 الذين استمدا من القانون الفرنسي، حيث جعلت السجون تابعة للشرطة والجيش؛
- مرحلة الاستقلال: خضعت السجون لوزارة العدل من خلال إصدار قوانين ومراسيم تطبيقية وتنظيمية حاولت التلاؤم مع المعايير الدولية، والتي كان أهمها قانون 23/98 الذي شكل قفزة نوعية في تطور المؤسسة السجنية بالمغرب ؛

هذا التطور جاء نتيجة مجموعة من التراكمات في مجال حقوق الإنسان نذكر منها :

- إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990؛
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين نتيجة العفو الملكي الشامل سنة 1994؛
- تعزيز انخراط المملكة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بالمصادقة على أربع اتفاقيات دولية دفعة واحدة سنة 1993؛
- إحداث هيئة التحكيم المستقلة للتعويض سنة 1999؛
- هذا التراكم سيتعزز بعد اعتماد القانون المنظم للسجون من خلال مراجعة المنظومة الجنائية، وإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإحداث هيئة الانصاف والمصالحة التوصيات الوجيهة التي إصدرتها في الموضوع، وإحداث المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فضلا عن سحب التحفظات والانخراط في البروتوكولات الملحقة.
- وهو المسار الذي استكمل بالإصلاح الدستوري لسنة 2011.

ثالثا: ضرورة مراعاة هندسة السجون للمعايير الدولية لمعاملة السجناء خاصة على مستوى:

الظروف المناخية:

- حجم الهواء المخصص لكل سجين؛
- المساحة الدنيا التي تصلح للفرد:6 أمتار مربعة بالنسبة للزنازن الفردية؛
- الإضاءة الطبيعية؛
- التدفئة؛
- مرافق صحية تراعي خصوصية السجين؛
- ضرورة الفصل بين الجنسين؛
- الفصل بين مختلف فئات السجناء داخل المنشأة السجنية؛
- السماح بعزل الأشخاص رهن الاعتقال الاحتياطي عن الذين صدرت في حقهم عقوبات سجنية؛
- فصل النزلاء حسب نوعية الجرائم المقترفة

رابعا: الولوجيات

تزويد المؤسسات السجنية بالولوجيات التي تسمح ل:

- السجناء ذوي الإعاقة بالوصول إلى مختلف المرافق داخل المؤسسة؛
- تمكين ذوي الإعاقة الذين يزورون ذويهم داخل السجون من القيام بذلك بشكل ميسر.

خامسا: الحق في الصحة

الوصول إلى الحقوق الصحية المناسبة هو حق أساسي لجميع البشر، ومن الضروري تمتع السجين بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

- مراعاة هندسة المؤسسات السجنية وتوفير وحدات طبية مجهزة بها وتيسير الوصول إليها؛
- يجب أن تراعي هندسة السجون في المجال الصحي فصل السجناء المصابين بأمراض معدية عن السجناء الآخرين؛
- ضرورة توفر بنايات صحية خاصة بطب النساء، وتزويدها بموارد بشرية متخصصة في أمراض النساء والولادة؛
- ضرورة إنشاء وحدات خاصة بالطب النفسي في المؤسسات السجنية؛

سادسا: الحق في التعليم

في حالة استحالة مواصلة الأحداث لتعليمهم خارج المؤسسة السجنية كما تنص على ذلك المعايير الدولية، من الضروري التفكير عند وضع تصاميم للسجون في إحداث مؤسسات تسمح للنزلاء الأحداث بمواصلة تعليمهم:

- تراعى فيها المعايير الدولية في بناء المدارس؛
- تسمح بممارسة كافة الأنشطة الموازية التي يسمح بها في كافة المدارس؛

سابعا: الحق في ممارسة التمارين الرياضية

تراعي الهندسة حاجة السجين إلى فضاء يساعد على ممارسة الرياضة وتزويد السجن بما يحتاجه من معدات وتجهيزات لهذا الغرض تأخذ بعين الاعتبار الحاجات المختلفة للسجناء في هذا المجال:

- الشيء الذي يسمح بممارسة التمارين الرياضية المناسبة في الهواء الطلق؛
- إحداث قاعة مغطاة تسمح بمزاولة الرياضة في الظروف المناخية الصعبة؛

ثامنا: البنيات الثقافية

تراعي هندسة السجون أن كل فرد له الحق في حياة ثقافية، تسمح له بالتعبير والانفتاح على التقدم العلمي والفني، وفي هذا الصدد من الضروري تزويد السجون:

- بفضاءات متعددة الاختصاصات تصلح لممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والفنية؛

تزويد المؤسسة السجنية بمكتبات تسمح بتطوير المعارف والاطلاع على مختلف الإبداعات الفكرية والعلمية؛

- إحداث مراسم ومحترفات توضع رهن إشارة السجناء؛

تاسعا: الحق في الشغل

تراعى في تصاميم هندسة السجون، تمكين السجين من فضاء خاص يساعده على:

- الحصول على تكوين مهني ييسر له سبل الحصول على العيش الكريم بعد انتهاء مدة العقوبة السجنية؛
- إحداث ورشات تسمح بنقل بعض أنشطة القطاع الخاص إلى داخل السجون؛
- خلق فضاءات لممارسة بعض الحرف لتنمية الدخل الفردي للسجين؛

عاشرا: ممارسة الشعائر الدينية

- التفكير عند وضع التصاميم الهندسية للسجون في إحداث مسجد يسمح بتنظيم كافة الصلوات بما فيها صلاة الجمعة؛
- تخصيص فضاءات خاصة بالتعبد وممارسة الشعائر لذوي الديانات الأخرى

Azzdine Belmahi, Coordonnateur Général de la fondation
Mohamed VI pour la réinsertion des détenus

L'architecture Carcérale

Exigences Sécuritaires et Engagements de Réinsertion

« ... بموازاة مع الإصلاح المتقدم الذي شمل قانون السجون و برنامج العمل الطموح الذي نسهر على أن تنهض به مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج نزلاء المؤسسات السجنية فقد أصدرنا تعليماتنا قصد الإسراع ببناء مركبات سجنية عصرية مدنية و فلاحية و الاعتناء بالظروف المادية و المعنوية للسجناء »

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة القضائية 29 يناير 2003 أكادير

La politique pénitentiaire est un package

- La philosophie -les objectifs
- Les RH
- La gestion
- Les conditions de détention
- La finalité
- Les décisions et les réalisations architecturales ont indiscutablement un impact direct et fort sur les personne détenues
- Et ceci aussi bien au niveau de la cellule que des voies de circulation, des lieux d'activités ou de l'enceinte extérieure

La prison au centre de l'actualité

- Sens de la peine
- Conditions de détention
- Problèmes liés à la vie carcérale.

Chaque système pénal dispose d'un système d'incarcération, d'architecture type

La prison : Monde protégé par son architecture

- Hauts murs
- Grilles massives
- Miradors

L'être humain mis à l'ombre.

La prison : Monde protégé par son architecture

- La prison génère des images caricaturales par manque de visibilité.
- Croyances qui dénotent une méconnaissance globale du système pénitentiaire.

L'enferment : suppose dangerosité donc conflit entre le dedans et le dehors.

- Les prisonniers qui apprennent à s'adapter en prison désapprennent souvent à survivre dans la société extra carcérale

Tel est le paradoxe de la peine d'emprisonnement

- Désocialiser l'individu en l'isolant de son milieu de vie pour ensuite le réintégrer dans la société

Fondement de la conception Pénitentiaire classique

Exclusion préalable antinomique de la resocialisation.

- Contexte de surpopulation pénale :

Éclosion de « véritables cités carcérales »

- Ex: PC Moul Bargui Safi- PL Oudaya Marrakech

Localisation géographique des prisons

Banlieues excentrées, campagnes reculées, logique de mise à l'écart

Stigmatisation

Le rejet de la prison dans ce qui aujourd'hui l'espace rural se double d'une autre forme d'exclusion et de ségrégation

• La prison doit reconquérir l'urbanité dans une perspective de réinsertion

• La ville est le milieu favorable à l'implantation d'un espace pénitentiaire

• Certes un tel mouvement de retour à la ville est difficilement envisageable au regard des mentalités

Localisation géographique des prisons

L'isolement total, négation des droits et des libertés.

L'architecture répond prioritairement à deux objectifs : isoler- protéger.

La Réforme Pénitentiaire

Selon les principes généraux énoncés par l'ONU sur les «Règles minimales pour le traitement des détenus» :

La détention doit se dérouler dans un cadre de vie sain et sécuritaire sans porter atteinte à la dignité humaine. Elles veulent protéger le détenu et son respect de lui-même. Elles s'appuient sur le principe fondamental du respect des droits humains, elles comprennent des articles relatifs à l'hygiène, la ventilation, l'espace minimal de vie et d'intimité, la séparation des détenus par âge, sexe, des possibilités d'exercices physiques, la mise en œuvre de programmes éducatifs, la pratique religieuse et la liberté de pensée. Des services de santé mentale et générale et conformes aux politiques en matière de soins de santé sont à prévoir.

Cela vise à une harmonisation des conditions de détention

L'approche moderne La prison =lieu de réhabilitation

Il ne s'agit pas d'abolir les prisons mais plutôt d'envisager de les transformer

Prison censée

• Protéger la société

• Amender, transformer et réhabiliter le détenu.

La Sécurité

• Externe : grilles, barrières, miradors, caméras ; fouilles.

• Interne : surveillance - contrôle.

Cependant : **Prison est lieu :**

De vie,

De rencontres,

D'échanges,

Vie communautaire : héberger des hommes et non des matricules

Comment intégrer à l'encellulement une réflexion sur le collectif ?

• L'architecture au service de l'objectif de vie en communauté .

• Adapter l'architecture aux besoins de ceux qui y vivent.

• L'architecture= reflet du changement des attitudes de la société envers les détenus.

• Cependant La prison ne peut offrir aux détenus une condition jugée préférable à celle des hommes libres car ce serait la dépouiller de sa force dissuasive

• Les architectes : coincés entre les contraintes de sécurité et le devoir de faire entrer dans les prisons un pan de chaleur humaine, d'intimité:

Ex : comment les toilettes ne seraient plus visibles des détenus tout en le restant du gardien ?

Typologie des prisons

• L'architecture au service de l'objectif de vie en communauté .

TYPE DE PRISON	RAPPORT DE POUVOIR	FONCTION PRINCIPALE	CARACTERISTIQUES
Révélation	Unipolaire : Pouvoir des gardiens sur le détenu	Amendement par la pénitence	Isolement, silence, travail individuel
Entreposage	Bipolaire: Pouvoir des Gardiens contre le détenu	Neutralisation	Surveillance statique, privilèges, code des détenus.
Rééducation	Tripolaire : Gardiens, détenus, éducateurs	Réhabilitation : Modèles médical et de formation	Traitement, formation, sentence indéterminée, programmes, éducation
Diversité	Multipolaire : Gardiens, détenus, société, cours de justice	Prisons ouvertes sur la société	Détotalitarisme, perméabilité, diffusion du pouvoir, pluralisme, droits des détenus.

L'ÉVOLUTION DES SYSTÈMES PÉNITENTIAIRES

Le système Pennsylvanien

• C'est le premier système de pénitencier reposant sur le concept de l'organisation. Il exige la réclusion totale du prisonnier... L'isolement y est permanent et absolu... Il s'agit d'imposer au détenu une introspection morale qui le conduirait à la rédemption et lui permettrait de s'amender de sa faute...

• Provoquant des attitudes antisociales se caractérisait par une forte disposition à la folie

Le système Auburnien ou système de New-York

• Il organisait la vie des prisonniers entre les cellules individuelles de nuit et les ateliers en commun pour le travail de jour : L'isolement a pour but une sanction moralisatrice et les ateliers ont une valeur correctrice

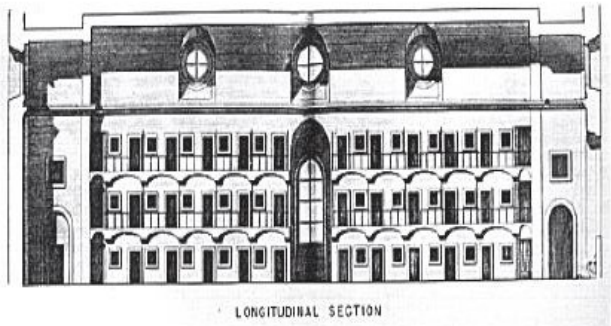

Le système Irlandais ou système de Crofton

• Un système où le prisonnier sera graduellement conduit à se réinsérer socialement :

• Dans un premier temps, le détenu est en isolement total… L'oisiveté et la solitude l'obligent à réclamer du travail conçu comme récompense.

• Il était ensuite admis, en isolement de nuit et de travail dans les ateliers communs de jour….

• La troisième étape est la libération conditionnelle.

Les systèmes contemporains ou alternatifs

•Des prisons ouvertes à faible surveillance, sans barreaux ou murs d'enceinte, et où les prisonniers travaillent à l'extérieur au salaire social normal.

PRISON DE HOOGSTRATENCOMME EXEMPLE

Centre Pénitentiaire École

Situé dans un château historique sans mur d'enceinte, sans miradors, sans barbelés. Régime communautaire fort Maintien de liens avec l'extérieur

PRISON DE HOOGSTRATENCOMME EXEMPLE

En Suède

• Typologie proche des maisons d'habitations, les détenus hommes et femmes sont emprisonnés dans les mêmes quartiers permettant ainsi des rencontres et des interactions sociales...

Ils adoptent des régimes tels que la prison durant le week-end ou celle des peines échelonnées.

En Norvège

• Il existe une île pénitentiaire pour les mineurs. «Ni murs ni barreaux: les cellules sont des maisons qu'on ne verrouille jamais dans la prison de Bastoey où certains des criminels les plus endurcis de Norvège préparent leur réinsertion en élevant des agneaux ou en cultivant des fraises écologiques.» La prison fonctionne sur un rapport de confiance; Une seule tentative d'évasion a été enregistrée ces six dernières années.

En Norvège

• Cette prison devra être pensée autour de la personne: celle qui y vit, celle qui y travaille, il est d'ailleurs essentiel d'interroger d'anciens détenus quant aux pistes d'amélioration des établissements.

• La prison doit être conçue comme un lieu de transition, un trait d'union entre un passé et un futur plutôt qu'entre un intérieur et un extérieur.

• Les échanges font remarquer l'importance d'aider les détenus à concevoir la peine comme dynamique, et non comme suspension: un homme ne peut accepter d'être sans avenir. Il faut un dynamique de parcours, garder en tête que la situation va évoluer, sinon il n'y a plus d'espoir.

LE DIRECTEUR UN NON VOYANT

مداخلة السيد عبد الرحيم الجامعي رئيس المرصد المغربي للسجون

أود أن أشكركم، وعلنا السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الادماج. ليس فقط لتنظيمكم هذا الملتقى شكلا ومضمونا وموضوعا وأبعادا، ولكنه فعلا لأنه موضوع فتح فيه ما سبق وفتحته هيئة الانصاف والمصالحة. أمس تصالح المغرب والمغاربة مع ماض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذه الندوة هي باب على ما أعتقد تفتحون بها باب مصالحة جديدة، مصالحة بين السجن والمجتمع، مصالحة بين السجن والسجين ومصالحة بين السجن وباقي المهندسين. المهندس في مجال السجن والعقاب ليس هو المهندس أو المهندسة. هناك أربعة جهات تهندس.

هناك أولا القضاء الجنائي : فاعل أساسي في هندسة العقوبة (شكلها، مضمونها، أبعادها، ما نتوخاه من العقوبة). المهندس الثاني : هو من يرعى السجين من شهر إلى مدى الحياة، إلى عقوبة الاعدام. يرعى الحدث، يرعى المرأة، يرعى المرأة الحامل، يرعى المرأة مع الطفل، يرعى المسن، يرعى المريض نفسيا وربما عقليا. معنى ذلك أنه مهندس آخر من نوع آخر، يضع مجالا للعلاقة بينه وبين المدان أو المحكوم عليه بثقافته، بوسطه الاجتماعي، بما يحمله من عنف دفين ضد من عاقبه أحيانا أو ضد من تسبب له في العقوبة. هناك مهندس ثالث : وهو المجتمع.

ماذا يحمله المجتمع عن السجن وعن السجين. هل هناك حقد على السجين أي المحكوم عليه ؟ هل هناك حقد على السجن لأنه لا يقوم بدوره : أي لا يعاقب. فالقضاء يعاقب بسلب الحرية ولكن السجن لماذا لا يعاقب بالإيلام بنقل السجن من فضاء لنقل العقوبة إلى فضاء لنقل الآلام، ليشعر بأن السجن يؤلم، يؤذي، يخلق مضاعفات نفسية وجسدية أحيانا. المهندس الرابع هو ذلك الفنان الذي يبدع الجمال أمامنا وأمام أنظارنا في وسط المدينة، في وسط القرية، في الفضاء العام (كما وصفه زميلي محمد الصبار). إذن نحن لسنا في مجال ضيق من الهندسة، نحن في مجال واسع، وبالتالي فمكانة السجن في فضاء هؤلاء التقنيين المتعددين أو المهندسين المتعددين هي التي جعلت لوطوفسكي يقول : **Nous ne pouvons pas juger le degré de la civilisation des nations qu'on visitant ses prison** هؤلاء هم الناس الذين لا ينطقون عن الهوى. إذن أشكرك السيد المندوب العام على أنه فعلا، هذه باب جديدة وباب واسعة، طبعا ستكونون وحدكم ولكن لستم بوحدكم. معكم كل الفاعلون في المجتمع ومن يتدخل أو من يجب عليه أن يتدخل من قطاعات حكومية، ومن قطاعات مجتمعية، ومن جمعيات، وعدد من الفاعلين. لن تكونوا وحدكم لأنكم معكم مرجعيات على المستوى الدولي والوطني، لأنه هناك آليات حقيقية يمكن أن تعتبر مرجعا في فضاء السجن وهندسة السجن ووضع واقع السجن شكلا وهندسة ومرافق ومكونات. أي أنه لدينا القواعد الدنيا لمعاملة السجناء، ولدينا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولدينا اتفاقية مناهضة التعذيب والبرتوكول الملحق بها، ولدينا مقررات ومقرري المفوضية السامية لحقوق الإنسان والامم المتحدة، وعندنا طبعا توجهات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولدينا مبادئ دستورية، وخصوصا المبادئ الواردة في المادة 92 من الدستور وهي فعلا دسترت لأمور لم تكن سابقا إلا مراجع ربما نحملها ثقافة أو ننبذها ثقافة أو بثقافة أخرى والان أصبحت واجبا يفرضه علينا الدستور أفرادا، ومؤسسات، وسلطات عمومية. إذن نحن أمام إشكاليات حقيقية جديدة كانت سابقا من

المواضيع ذات الصبغة السرية التي لا يمكن الحديث فيها. لأن السجن مكان مظلم، السجن مكان فيه «العصا»، السجن مكان فيه «الكاشو»، السجن مكان فيه التأديب السري، السجن مكان فيه التفتيش بكل أشكال التفتيش بدون قيود ولا حدود وهلم جرا من الامور التي كانت ولازالت في كثير من المجالات رغم ما بذل من مجهودات. إذن كيف نتصور غدا؟ هل نتصور سجن خمسة نجوم؟ أو سجن لا يعيش فيه إلا أولاد وشباب العائلات والأوساط الجميلة اللذين وجدوا داخل السجن بشكل عرضي، لا يعيشه الاشقياء والمذنبون، ولا يعيشه من هم محكومون بالإعدام أم أن السجن لكل مواطن؟ والمواطن هو كل من وجد داخل السجن، أي كل من عوقب من طرف القضاء. معنى ذلك أنه إذا كان القضاء يساوي في العقوبة ويقدر العقوبة ويفرد العقوبة فإن الفضاء السجني عليه أن يتعامل بهذا المنطق. منطق استقبال من هم محكومون بالعقوبة واستعمال نفس المقاييس. استعمال المساواة، وعدم استعمال التمييز، واحترام الحقوق والضمانات. القضاء في المحاكمة يحترم الضمانات، والمحاكمة العادلة بكل الضمانات المعروفة قانونيا، سواء على مستوى القانون الوطني أو الدولي. وكذلك السجن عليه أن يحترم الضمانات اللاحقة على المحاكمة، وهي ضمانات أساسية أثناء تنفيذ العقوبة.فماهي هذه الضمانات؟

إن الضمانات التي نتحدث عنها هي المنصوص عليها في القانون والمنصوص عليها في الإتفاقيات التي صادق عليها المغرب والمنصوص عليها أيضا في القواعد الدنيا المعمول بها على المستوى الدولي. طبعا، الفضاء السجني اليوم يخلق الإشكاليات للإدارة، وللسجين، وللوسط العائلي، وللمجتمع، ويشجع على أن تمارس أحيانا بعض الانتهاكات، وأن لا يعترف للسجين داخل الوسط السجني الآن وبشكل حالي بعدد من الحقوق التي لا يمكن أن يمتلكها. لأنه لا يمكن للمؤسسة السجنية توفيرها ولا للسجين التمتع بها. لقد قدم المجلس الوطني مائة توصية، والبرلمان قدم عددا من التوصيات. هذه التوصيات كيف يتم التعامل معها ؟ لنبدأ من الهندسة. هل يمكن أن نقارب الهندسة مع السلامة الصحية؟ والحق في الصحة؟ وهي حقوق أساسية واردة في الدستور وواردة في القواعد النموذجية. كيف نلائم بين المؤسسة وبين الحق في الصحة؟ أي مؤسسة جديدة وهندسة جديدة يمكن أن ترعى الحق في السلامة البدنية والحق في الصحة؟ هل يمكن جعل كل مؤسسة تشمل مستوصفا أو مستشفى، متخصصين ومتخصصات ؟ أطباء نفسيين؟ أطباء أمراض عقلية ؟ أطباء في الولادة؟ أطباء في الأسنان؟ هل يمكن أن تكون جميع السجون هي سجون ومستشفيات في نفس الوقت ؟ أم ما هو الحل؟ أم أن الصحة لا يمكن أن تدخل الفضاء السجني ؟ وأن الصحة مكانها المستشفى العمومي ؟ ما يطبق على الصحة في المستشفيات العمومية وما يتمتع به الشخص خارج السجن يجب أن يتمتع به السجين. معنى ذلك هل المواصفات الحديثة في السجون هي المواصفات التي تجعل الحق في السلامة البدنية كحق دستوري والحق في الصحة وهو حق مؤكد في المرجعيات الدولية المتعلقة بمعاملة السجناء ومن جملتهم الأشخاص الموجودين في أحياء الإعدام. حقا لا يمكن أن يفصل السجين عن صورة السجن كما نريده الآن وفي المستقبل. الحق الثاني هو حق السجين في المجال الذي نشتغل فيه جميعا ونتوخاه : تربية، تعليم، إدماج. لا يمكن أن يكون إدماجا بالتعاليم الداخلية بالإنضباط. ولا يمكن الإدماج في جو من شعور السجين أنه في «كوميسارية» أو في مخفر شرطة. الشرطي لا يدخل السجن، السلاح لا يدخل السجن حتى لا يشعر السجين بأنه تحت ضغط من قام سابقا بالبحث التمهيدي السري الذي يجرى في ظروف خاصة. مدته دقيقة وأهدافه دقيقة أيضا، ينتهي بالمحاكمة أو بالإفراج أو بحفظ الملف. السجن فضاء طويل في حياة السجين حتى ولو كانت مدة السجن شهر. ولذلك مثلا في إطار موضوع الأمن داخل السجون، كيف نتصور السجن مع الأمن ومع الإدماج؟ هل نتصور أن السجن دائما حيطان من الإسمنت، وأبواب من حديد، أم لا؟ هل يمكن أن نتصور هندسة جديدة للسجن يحفظ الأمن الداخلي للمؤسسة وأمن السجين مع تغيير الحيطان، وتغيير الأبواب، وتغيير النوافذ، مع تغيير وسائل المراقبة، ومع تغيير أنه في كل حركة يجب أن يطلب السجين إذنا : إذنا بالخروج،

إذنا بالكلام، طأطأة الرأس، وضع الأيادي ... ولكن لا يمكن نهائيا لهذه المؤسسات أن تكون النمط الجديد كما نريده أو كما يريده المجتمع في نظرة وجغرافية أخرى، بدون أن يكون المضمون داخل المؤسسة الجميلة الحديثة التي تروق لنا جميعا . متساويا ومتكافئا ولا يصطدم جمال السجن وهندسة السجن مع حياة السجين، ومع تدبير الحياة اليومية للسجين داخل المؤسسة ؟ إذن كيف نطور آليات الحكامة للتدبير الأمني بدون أن يصطدم هذا التدبير بشعور السجين بأنه في فضاء ينعش في ذاكرته وفي عمقه الشعور بالمواطنة وليس الشعور بالتأديب والإهانة أحيانا وردود فعل ضد المؤسسة السجنية وضد المجتمع وضد الآلية القضائية التي تسببت له في الإساءة أحيانا أخرى.

النقطة التالية هي : هل يمكن أن نتصور سجنا حديثا مع العقوبة داخل العقاب، التأديب داخل العقاب داخل السجن، عقوبة إضافية. لماذا العقوبة الإضافية؟ لأن هناك ربما مخالفات تحدث داخل السجن من طرف السجناء بين بعضهم أو مع أمن السجن ضد النظام الداخلي. لا يمكن أن نقول أن السجن فوضى أو حياة يفعل فيها السجين ما يريد، لا أبدا. النظام داخل السجن واحترام الضوابط والخروج عن الدور تأدي إلى التفكير في التأديب. التأديب هو جزء من حياتنا. خارج السجن هناك تأديب في أسرنا، في المدرسة، وطبعا في المجتمع عندما تكون هناك مخالفة للقانون. داخل السجن ماذا يمكن أن يقع؟ لماذا تقع المخالفات؟ لماذا يقع التأديب؟ ماهي نوع المخالفات ؟ ونوع العقوبات؟ لكن هل يمكن أن يضل منظور العقوبة داخل السجن بهذا الشكل الذي نريده ؟ أو بهذا المستوى الذي نرقى إليه من تحسين المرافق وتحسين البنيات وتحسين البنايات إلى تحسين جودة العقاب والتأديب داخل المؤسسة السجنية ؟ أكيد أنه يجب أن نفكر في طريقة وجودة التأديب ؟ عن طريق ماذا؟ عن طريق هل يبقى الكاشو موجودا ؟ عن طريق هل العزلة يجب أن تبقى موجودة داخل المؤسسة السجنية ؟ حرمان السجين من بعض الحقوق وليس الإمتيازات ؟ (المقصف، والمشتريات، واللقاء مع الأسرة). هل هناك مجال للإبقاء على التدابير التأديبية داخل السجن تكون مناسبة لمجال الإدماج، ومناسبة لإعادة الإدماج، ومناسبة للتربية، وتناسب هذا النوع من الشروط التي يجب أن نوفرها داخل المؤسسة السجنية ؟. إذن علينا أن نقول : سجن زائد صحة زائد تعليم زائد إدماج شيء جميل. ولكن سجن زائد أمن زائد عقاب زائد عزلة هذا شيء لا يتأتى لنا أن نمر عليه بدون تفكير في كيفية خلق هذه الأجواء بين المؤسسة السجنية ودورها وبين حقوق السجين. يجب أن أشير إلى أن القضاء في عدد من الدول كفرنسا، وألمانيا، وإنجلترا، وعدد من الدول وفي كثير من الدول الغربية والبعض منكم زار هذه السجون يشهد بأن هناك تقدم. لأن السجن لم يعد داخل المراقبة الإدارية الداخلية فحسب، بل أصبح تحت منظور القضاء الوطني، والقضاء الدولي، القضاء الأوروبي لحقوق الإنسان المعروف بتدخله في الأنظمة الداخلية للمؤسسات، وبالتالي يجب أن يكون النظام الداخلي جزء من النظام العام، جزء مما يمكن مراقبته. فالمحاكم الأوروبية لحقوق الإنسان راقبت علاقة السجين بالصحة وكيفية ضمان الصحة للسجناء. مثلا :

- في قرار حول مؤاخذة بولونيا التي لم توفر للسجين ظروف ملائمة لتناول الادوية المناسبة لمرضه)
- ثم قرار ضد تركيا :الذي أدانت فيه المحكمة الاوروبية تركيا بأنها بسبب تأديب داخلي حرمت سجين من الحق في الزيارة لمدة سنة. فقالت المحكمة الاوروبية لحقوق الإنسان بأن الحق في الزيارة من الحقوق الاساسية وليس هناك تناسبية بين المخالفة وبين العقاب.

• قرار أيضا ضد رومانيا حيث اعتبرت أن عدم إقامة السجين داخل المصحة داخل السجن يشكل مخالفة لمبدأ الكرامة المتأصلة في الإنسان.

لقد أصبحت المؤسسة السجنية مجالا مكشوفا بكل المعاني وبالتالي أصبحت المؤسسة السجنية وإدارة السجون وحكامة الإدارة داخل المؤسسة السجنية مراقبة من طرف القضاء الوطني، ومراقبة من طرف القضاء الإقليمي والدولي دون أن تكون جدرانها مكشوفة كذلك للعموم . في ألمانيا قاموا ببناء سجن بـ 236 غرفة منفردة وكل واحدة منها حديثة (أنترنيت، هاتف، حمام، مكيف الهواء، ...) بقيمة 862 أورو يوميا للسجين. وطموحنا يمكن أن يكون كذلك مستقبلا ولم لا. والآن نود أن نخلق الإنسجام ما بين متطلبات الحماية الحقيقية للحقوق الأساسية المقررة دستوريا، والمقررة ضمن القواعد النموذجية، والمقررة في المواثيق التي صادق عليها المغرب وأصبحت لها القدرة والقوة على التطبيق أمام القضاء. وانطلاقا من هذه الإشكالية المتعلقة بمراجعة الهندسة القانونية للسجون يمكن أن نعمل على خلق مصالحة بين السجين وحقوق الإنسان. السجن وحقوق الإنسان من الأمور التي يجب أن نركز عليها وهي أن نخلق الإنسجام الكامل مع المنظومة القانونية للسجون لتحديثها، لتكون منسجمة مع تطلعات هذا الشكل الهندسي وهندسة المرافق السجنية. وأنه لا مجال لأن تكون النظرة الحديثة المستقبلية في مجال جمالية السجن وأن لا تكون لنا نظرة جديدة متطلعة للمستقبل في مجال العقاب ومجال تنفيذ العقاب في إطار الحقوق التي أقرها الدستور، دون أن نوفر في نفس الوقت المجالات الأخرى. ولا يجب أن ننسى أن العنصر البشري محوري، ترشيد القضاء وترشيد السياسة الجنائية. لابد لنا من قضاء، لا بد لنا من القضاة، لابد لنا من فاعلين في المجال القضائي يستشعرون بمكانة العقوبة في المجتمع. كذلك بالنسبة لفضاء السجن لا يمكن أن يكون قانون السجن بعيدا عما نشعر به جميعا في تحديد مفهوم مؤسسة السجن وأهدافه.

Jacqueline BERGERON, Expert International
Système ENSUR-Présidente Erasmus Expertise

Architecture de Formation en Milieu Carcéral

La formation est une architecture qui participe d'une re-construction de la personne dans un espace contenant

CONSTRUCTION-RE-Construction

Education

Réinsertion sociale et professionnelle articulé à la reconnaince de soi

EXIGENCES

Mêmes références qu'en milieu libre
Socle commun de compétences et connaissances
Mêmes modalités d'évaluation
Construire des parcours de formation

La perte momentanée du droit à la liberté de mouvement n'entraîne pas la perte des autres droits, dont celui à l'éducation

FORMATION - INSERTION

Un espace d'accueil → une offre de formation adaptée par la construction de parcours professionnalisants de réinsertion

EXIGENCES

Etre dans une démarche de construction de projet vecteur structurant et prioritaire de l'accompagnement

ESPACE ET FORMATION EN MILIEU CARCERAL

Des espaces centrés sur l'axe agressif, l'enfermement plus que l'encadrement

Estomper les stéréotypes carcéraux remettre en circulation la pensée

Penser les espaces de formation sur le potentiel refondateur qui casse l'isolement et la stigmatisation « fauteurs de troubles »

Il ne s'agit pas seulement de désamorcer la charge de violence mais de développer des espaces de transformation cognitive replaçant les personnes dans un réseau d'intersubjectivité, dans une communauté d'échanges qui permette de se tourner vers un espace de possibilités.

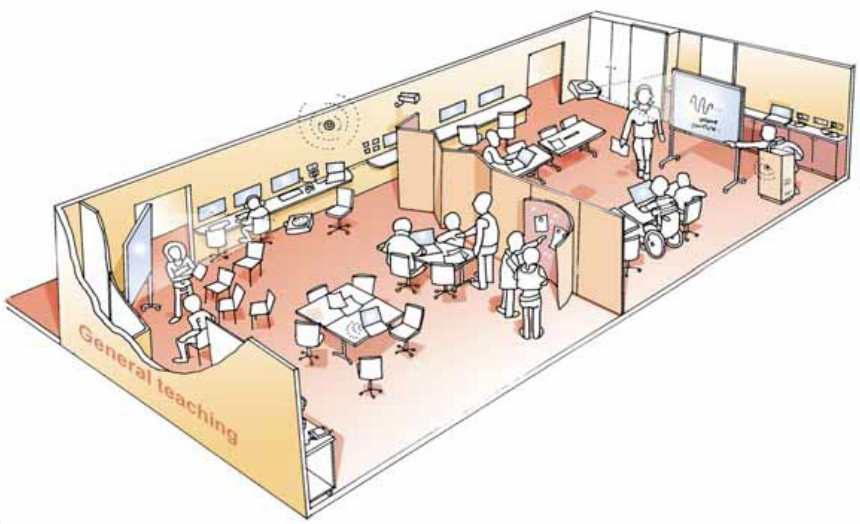

L'architecture ne s'occupe pas seulement d'agencer des murs mais d'élaborer un cadre de vie où la re-construction psychique est possible pour que l'apprentissage soit également possible

L'agencement de l'espace formatif, lieu de transition entre le dedans et le dehors dans lequel l'apprentissage est un levier et une médiation à l'insertion

Une vie organisée autour de l'apprendre et du devenir

Des relations d'échanges et de coopération

Les décisions architecturales et les contraintes spatiales influencent le vécu « formatif » et les modalités d'ouverture ou fermeture de la structure cognitive

Et la mise en mouvement dans un processus de ré-insertion

Circuler en référence aux SEUILS

Plus qu'une limite, le seuil apparaît comme une hybridation, entre soi et le mouvement, entre l'être et le déplacement

Le déplacement permet d'en prendre conscience et la mobilité de les mettre en relation

La conception architecturale peut faciliter la reconnaissance des seuils et donner sens à leur passage en les mettant en valeur

Immobiles, rigidifier les seuils font ressortir l'absence et le manque de liberté

Conçus dans une certaine élasticité ils facilitent la perception des limites et facilitent les déplacements par la distinction des limites

SURVEILLER ET PUNIR (Michel Foucault-1975) – Extraits

La discipline procède d'abord de la répartition des individus dans l'espace

La discipline exige parfois la clôture, mais le principe de clôture n'est ni constant, ni indispensable, ni suffisant

La règle des emplacements fonctionnels code un espace

La discipline individualise les corps par une localisation et les fait circuler dans un réseau de relations

Réda Guennoun, Architecte

Royaume du Maroc

Ministère de l'Urbanisme et de
l'Aménagement du Territoire

Journée d'étude organisée par

La Délégation Générale de l'Administration Pénitentiaire

et de la Réinsertion

« L'espace carcéral, entre exigences sécuritaires et engagements de réinsertion »

Sommaire

Espace carcéral : principales contraintes

Principales typologies des espaces carcéraux

Principaux griefs portés à l'aménagement actuel de l'espace carcéral

Quelle conception architecturale pour promouvoir et développer l'espace carcéral ?

Quelle architecture pour améliorer le fonctionnement et favoriser la réinsertion dans l'espace carcéral ?

Espace carcéral : principales contraintes

Contraintes de l'espace carcéral

La conception de l'espace carcéral est soumise à de multiples contraintes : Organisationnelles, techniques, sécuritaires et relationnelles

Complexité du programme architectural

Exigences précises mais parfois contradictoires

Liberté conceptuelle soumise à des contraintes sécuritaires

Impératifs diversifiés d'ordre sécuritaire, social, technique et spatio fonctionnels

D'où la difficulté de l'exercice de conception

Principales typologies des espaces carcéraux

Principales typologies

L'organisation panoptique

Illustration 32: Prison de Breda (Hollande). Arch. inconnu, 1864.

Illustration 33: Schéma d'une typologie de « plan panoptique »

Système centralisateur qui canalise, observe et différencie

Surveillance permanente dans ses effets même si discontinue dans son action

Schéma présentant quelques inconvénients (ensoleillement, orientation, aération)

Source : Thomas, OUARD. Hétérotopologie du monde carcéral . 2010

L'organisation radiale

Illustration 34: Prison d'état de Cherry Hill, Philadelphie (USA). Arch John Haviland, 1821-1829.

Source : The Library Company of Philadelphia <http//www.lcpimages.org>, 2008.

Illustration 35: Schéma d'une typologie de « plan rayonnant »

Combinaison entre centralité et linéarité

Le centre constitue la chapelle de surveillance et de distribution des flux

Modèle présentant des espaces difficiles à entretenir à cause des problèmes d'orientation et d'espaces résiduels

L'organisation en pole téléphonique

Illustration 38: Prison de Stillwater, Minnesota (USA). Arch. C. H. Johnson, 1914

Source : Goolgle Earth, 2008.

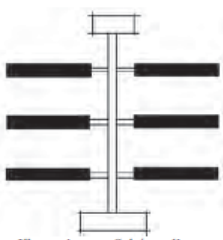

Illustration 39: Schéma d'une typologie de plan en « pôle téléphonique »

Système caractérisé par la rigueur méthodique de l'organisation

La simplicité géométrique du plan facilite les déplacements et réduit les risques d'insécurité

L'organisation en plan fermé

Illustration 42: Prison d'Attica à New York (USA). Arch. Inconnu, 1933.
Source : Google Earth, 2008.

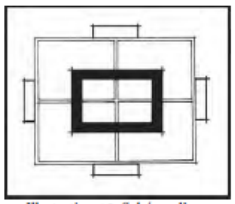

Illustration 43: Schéma d'une typologie de « plan à cour »

Système caractérisé par la classification et la ségrégation; quartiers distincts au sein de la même enceinte

Schéma connu comme présentant une gestion difficile

L'organisation en gratte ciel

Illustration 46: Maison de correction métropolitaine de Chicago (USA). Arch. Harry Weese Associates, 1975
Source : Wikipedia version anglaise, 2008.

Illustration 47: Schéma d'une typologie de « plan en gratte ciel »

Concept en monobloc répondant à un souci économique

Economie de construction, de fonctionnement, d'espace

Facilité d'insertion dans le tissu urbain

Nécessité d'une Forte sécurisation de type directe

L'organisation en campus

Illustration 44: Prison de Norfolk (USA). Arch. Mc Laughin and Burr, 1927-1929.
Source : Google Earth, 2008.

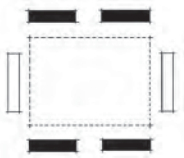

Illustration 45: Schéma d'une typologie de « plan en campus »

Principe d'organisation permettant de normaliser et de banaliser le déroulement de la vie carcérale

Architecture traduisant une discrétion maximale du rôle répressif et procurant aux détenus une certaine autonomie

L'organisation en plan libre

Illustration 44: Prison de Norfolk (USA). Arch. Mc Laughin and Burr, 1927-1929.
Source : Google Earth, 2008.

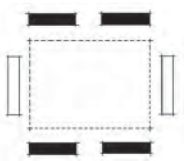

Illustration 45: Schéma d'une typologie de « plan en campus »

Concept éclaté permettant un rythme de vie socialisé

Eclatement de l'établissement en petites unités autonomes

Libéré des contraintes constructives les quartiers obéissent aux besoins fonctionnels et au rêve plastique du concepteur

Principaux griefs portés à l'aménagement actuel de l'espace carcéral

Principaux griefs

L'aménagement actuel de l'espace carcéral

Matérialise et renforce la notion de l'enfermement

Favorise l'exclusion et n'incite pas à l'intégration et la socialisation

Convertit la peine privative de liberté en un isolement étroit

Accentue la précarité psychologique et la déprime

Impacte l'hygiène et la salubrité

Quelle conception architecturale pour promouvoir et développer l'espace carcéral ?

Quelle conception architecturale ?

Rappel des principales exigences

Exigences sanitaires	***Ventilation, Ensoleillement, Eclairage naturel, etc.***	**• Taille • Orientation, Agencement des ouvertures, • Volume des pièces**
Exigences de la sécurité	***Sécurité incendie Evasion Mutinerie***	**Accès de secours, compartimentation des espaces, systèmes d'alarme, moyens d'extinction, portes coupe-feu, • Désenfumage**
Exigences de confort	***Confort thermique Confort acoustique***	**Forme, dimension et orientation des bâtiments, • Taille et orientation des ouvertures**

Quelques préalables

La conception de l'espace carcéral est soumise à de multiples contraintes : organisationnelles, techniques, sécuritaires et relationnelles

Sur le plan urbanistique

La prison doit être considérée au même titre que les autres édifices publics

Sur le plan architectural

La conception architecturale doit permettre d'améliorer le cadre de vie carcérale et favoriser la réinsertion interne et externe

Sur le plan fonctionnel

Le schéma des liaisons doit répondre aux exigences de proximité en évitant certaines nuisances et incompatibilités

Sur le plan humain et social

La conception doit œuvrer à dédramatiser l'exclusion, l'espace carcéral doit remplir sa tâche d'espace humanitaire favorisant la socialisation

Quelques principes directeurs

Le parti architectural gagnerait à être de type ouvert permettant flexibilité et évolutivité

L'organisation générale devrait permettre un contrôle sécuritaire sous l'apparence d'une grande liberté

L'établissement gagnerait à être de taille moyenne et devrait être pensé avec des ensembles et des sous-ensembles

Les fonctions devraient être concentrées afin de mieux gérer les espaces intérieurs et extérieurs et éviter les longs déplacements

La conception devrait tenir compte des espaces de transition qui devront lier entre les différentes entités

La répartition spatiale devrait être un point d'équilibre entre le droit à l'intimité et l'hygiène et les mesures de sécurité

La lumière , la matière et les couleurs sont des outils qui permettent de stimuler les sens et

faire oublier, autant que possible la détention

La conception architecturale devrait permettre des échappées visuelles à partir des unités de vie et garantir une bonne orientation et une bonne ventilation des différents espaces

Opter pour une architecture de réadaptation : c'est à travers les relations sociales associées à un cadre bâti adapté que le détenu trouvera les forces pour se réinsérer

Les espaces dédiés aux activités socio-professionnelles, culturelles éducatives et ludiques devraient être programmés

La conception architecturale devrait tenir compte des exigences des personnes à mobilité réduite

L'espace carcéral escompté

La démarche conceptuelle escomptée ne vise pas à produire une architecture idéale pour l'enfermement, ni des bâtiments prétendant être plus humains par leur esthétique mais plutôt, expérimenter de nouveaux modes de détention offrant un cadre :

Respectueux des détenus dans leur intégrité physique et psychologique

Responsabilisant et incitant à l'autonomie et à l'initiative individuelle

Permettant le développement d'un véritable tissu social et favorisant l'insertion sociale interne et externe

Contribuant à optimiser le coût global de gestion de l'établissement

Abderrahim Kassou, Architecte, membre
du Conseil National des Droits de l'Homme

Réflexions sur l'architecture carcérale et les droits de l'homme

IUR, Rabat, 10 Juin 2015

En préambule, je dois préciser que j'ai pris la liberté en préparant cette intervention de me plagier moi-même. En effet, j'ai repris quelques éléments d'une intervention lors d'un séminaire organisé en juin 2009 à Casablanca par l'association Relais Prison Société sur le thème de l'architecture carcérale.

Quand on m'a demandé d'intervenir dans cette journée consacrée à l'architecture des prisons, je me suis demandé comment aborder cette question, moi qui n'est jamais fait de prison ni jamais fait de la prison. Ainsi, la manière la plus naturelle en tant qu'architecte praticien et membre du CNDH pour aborder cette question est de me mettre en posture de réaliser un projet de prison, d'imaginer et concevoir une prison en ayant la question des droits de l'homme en filigrane durant tout le processus.

Dans toute démarche de projet, l'architecte a besoin de 4 entrants fondamentaux sans lesquels le projet ne peut pas se faire :

• Le site : le terrain sur lequel se réalisera le projet, son environnement, ses accès, ses contraintes... la qualité du site choisi est pour beaucoup dans la réussite du projet. Cette donnée ne doit pas être sous-estimée en prenant un foncier dont personne ne veut, accidenté et mal orienté pour y construire une prison.

• Le programme : la liste des espaces nécessaires pour le fonctionnement du projet et leurs surfaces. Plus un programme est précis plus il démontre qu'il est le fruit d'une réflexion et d'une maitrise du sujet.

• Le budget : la somme allouée à la réalisation du projet doit être suffisante. Pour faire un projet correct il faut un budget correct. D'autant plus que dans ce type de projet, si des arbitrages dont à faire faute de budget, les aspects sécuritaires vont toujours passer avant les autres aspects.

• L'usager : le mode d'utilisation du bâtiment final influe beaucoup sur celui-ci. Il est important de connaitre comment le bâtiment va être utilisé, par qui et pour qui afin que le projet soit approprié. C'est sans doute dans cette dimension qu'il y a le plus de progrès à faire.

Par ailleurs, l'élaboration d'un projet architectural nécessite une collaboration parfaite et complète entre l'architecte et son client. Aucun des deux ne peut faire le projet seul. Le premier met au service du second ses compétences pour répondre à des besoins précis et à un usage précis. Pour le cas d'un projet de prison, qui choisit le site, défini le programme, arrête le budget et décrit l'usage ? Bref, qui est le client ? Est ce le citoyen qui finance par ses impôts la réalisation du projet et désigne par son vote, indirectement certes, le chef du gouvernement dont relève les prisons ? Est-ce l'administration pénitentiaire qui gère, pour le compte du gouvernement, l'ensemble des prisons ? Est-ce l'utilisateur de la prison, le prisonnier, le gardien ?

En l'occurrence, pour tout architecte réalisant une prison, le client est l'administration pénitentiaire. C'est elle qui contracte les professionnels et agit en tant que maitrise d'ouvrage pour la construction des prisons. Seulement, vu que connaitre l'usage d'un espace est fondamental pour sa conception, qui parle au nom des usagers, des utilisateurs, du prisonnier, du gardien ?

Ce n'est pas le seul cas dans lequel la relation n'est pas directe entre l'architecte et l'usager final d'un espace. C'est également le cas pour des projets d'université, d'hôtel, d'hôpital... Une maitrise d'ouvrage exprime les besoins à la place des clients finaux. Cependant, une différence fondamentale existe, le client d'un hôtel ou l'usager d'une université ou d'un hôpital ont en principe la possibilité de changer si l'espace ne leur plait pas, ce qui n'est pas le cas pour l'usager de la prison.

L'architecte lors de l'élaboration du projet se base sur un cahier des charges, c'est-à-dire un document décrivant les besoins, les normes, les contraintes... Pour la réalisation d'une prison, le cahier des charges est établi par l'administration pénitentiaire. Ce document délivré à tout architecte ayant à concevoir une prison contient une description précise de chaque espace composant le futur bâtiment : cellule, ateliers, cour, postes de surveillance... Seulement, cette description est une description physique précise qui ne parle pas du rôle social des espaces et laisse ainsi peu de marge de liberté dans la conception. Par exemple, la cour y est décrite dans tous les sens (longueur, largeur, accès, hauteur du mur d'enceinte...) alors que chacun sait que la cour justement a un rôle social fondamental. La description qualitative des espaces n'est en général pas prise en compte.

La conséquence de toutes ces contraintes est multiple :

• La prison est en général un bâtiment unique, plus ou moins grand, où les circulations sont intérieures.

• Chaque unité de fonctionnement (cellule, atelier, cour...) est conçue comme une petite prison à l'intérieur de la grande prison.

• Ces petites prisons sont reliées entre elles par un réseau de circulation où on ne fait que passer et qui ne sont pas des espaces en soi.

• Les prisonniers et les gardiens ne fréquentent pas les mêmes espaces, ce qui renforce encore plus la différence de leurs statuts.

• Vu que chaque espace est extrêmement normé, l'architecte voit souvent son rôle limité à dessiner des couloirs.

Quand on regarde quelques expériences de construction de prisons à travers l'histoire, on se rend rapidement compte que les grands principes sont les mêmes depuis prés de 200 ans. Aucune évolution majeure n'est notable. En effet, le principe de base de construire l'ensemble de la prison autour de l'unité cellule date de longtemps. L'isolement du prisonnier aurait pour vertu de le laisser face à face avec sa conscience, lui permettre de réfléchir et d'atteindre plus vite la rédemption. Les fameuses prisons modernes ne sont au fait qu'un développement selon les mêmes principes. Les cellules sont plus lumineuses et le confort plus présent certes, mais il ne s'agit pas vraiment d'une remise en cause du modèle cellulaire.

En tant qu'architecte, pour pouvoir proposer un projet plus approprié à la société carcérale, il est fondamental de se poser la question les questions suivantes :

• Est ce que la société carcérale existe ?

• Si oui, quelle société carcérale souhaitons-nous ?

Ainsi, si la société carcérale existe, il faudrait en arrivant à la prison s'y intégrer, s'y insérer. Au moment où les programmes d'intégration et de réinsertion des anciens prisonniers dans la société se multiplient, qu'est ce qui est fait pour l'intégration et l'insertion des anciens hommes libres dans la prison ?

S'il est demandé à l'architecte de concevoir une prison fonctionnelle, belle, humaine... la société l'accepterait elle. Peut-on faire du beau pour des gens que nous sommes censés punir ? Car en définitive, la prison est un bâtiment construit pour punir. Dans ce cas, quel rôle l'architecte peut avoir quand l'architecture est utilisée pour punir. Lui qui est formé pour assurer le bien être. D'ailleurs, que demande-t-on réellement, en tant que société, à nos prisons. Lui demande-t-on justement de punir des individus qui dérangent la société, de venger la société, ou bien de les rééduquer, ou encore seulement de les stocker et de les éloigner ?

Si on pousse le raisonnement jusqu'à l'extrême, et qu'on admet qu'un des rôles de la prison est de punir, est ce que c'est acceptable de punir également les visiteurs et le personnel ? Quand on voit dans quelles conditions le personnel travail, et dans quelles conditions se passent les visites, on est en droit de se poser la question.

Nous sommes tous d'accord que dans une approche droit, il n'y a pas de hiérarchie ni de priorité. Ainsi, le point de départ de la conception des espaces doit être le respect des droits de l'homme dans leur globalité, des droits des personnes en situation d'handicap, des droits des enfants ou des personnes âgées, du genre... les enjeux sont bien plus complexes qu'une simple question d'amélioration du confort du prisonnier.

Quelle prison nous voulons ? que demande-t-on à la prison ? Une fois qu'on aura répondu à cela, on pourra appeler l'architecte.

Pour finir, j'évoquerais deux points, le premier concerne les prisons anciennes et vétustes, la solution automatique ne doit pas être leur démolition pour réaliser une plus-value avec le foncier comme cela a failli être le cas pour un prison célèbre de Casablanca. La réflexion sur la reconversion des anciens espaces carcéraux en lieux de mémoire, mais également en espace pouvant accueillir diverses activités bénéfiques pour la société doit être menée de manière sérieuse.

Secundo, ce domaine est très masculin, pour preuve le programme de cette journée où pour vingt intervenants il n'y a qu'une seule femme alors que la société évolue. Nous sommes face à une féminisation de la profession d'architecte, plus de 60% des étudiants en architecture sont des étudiantes. Il sera donc fait appel dans un avenir proche à des consœurs pour la conception et la réalisation des prisons. Si au sein de l'administration pénitentiaire, mais également au sein des échelons supérieurs des organes de sécurité il y a plus de femmes, l'approche sera indéniablement différente. L'espoir pour la prison de demain viendra sans doute en partie de cela.

مراد العلمي، قاضي ملحق بمديرية الشؤون الجنائية والعفو عن وزارة العدل

«الضرورات الأمنية والتزامات إعادة الإدماج»

يتعين عند وضع هندسة المؤسسات السجنية مراعاة مختلف الأدوار الأساسية التي حددها المشرع الوطني والدولي لهذا الصنف من المؤسسات، باعتبارها مكانا مغلقا تنفذ داخله العقوبات القانونية السالبة للحرية من طرف أشخاص يضمن لهم القانون مجموعة من الحقوق، سواء وردت هذه الحقوق في قانون داخلي كالقانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية والمرسوم التطبيقي له وقانون المسطرة الجنائية، أو وردت في اتفاقية دولية صادقت عليها بلادنا ونشرت بالجريدة الرسمية.

وهكذا فالسجن باعتباره مؤسسة لقضاء العقوبة لا بد من مراعاة هندسته لمتطلبات الأمن والمراقبة الدقيقة، وباعتبار أن السجناء هم فئة هشة تعيش في ظروف خاصة، فلا بد من مراعاة الهندسة السجنية لمجموعة من المعايير الأساسية لقضاء العقوبة في ظروف تحفظ صحتهم وكرامتهم من جهة، وتمكن من تأهيلهم وإصلاحهم لإعادة إدماجهم في المجتمع.

وفيما يلي مجموعة من الشروط والمعايير الأساسية التي يتعين اعتمادها في هندسة السجون:

أولا- على المستوى الأمني:

- الموقع: يستحسن أن يكون في مكان بعيد نسبيا عن المناطق السكنية؛

- البناء الخارجي: يجب مراعاة بعض المعايير الأساسية كأن يبعد السور الرئيسي للسجن عن أقرب بناء خارجي بمسافة محددة (مثلا 03 أمتار)، وأن يتضمن طريقا دائريا حوله، كما يفترض أن يبتعد عن أقرب بناء داخلي بمسافة دنيا كعشر أمتار مثلا، وتقام على زوايا السور أبراج للحماية والمراقبة يكون الدخول إليها من الطريق الدائرية، ويجب أن يكـــون من السهـــل الوصول إلى الأبراج عبر أدراج من الداخل، وتجهز الأبراج بكيفية ملائمة تتيح للمراقب رؤية جميع الشبابيك والممرات الخارجية والواجهات والأسطح والنزهة.

- المواد المستعملة في البناء: لتفادي ما قد يحدث داخل السجن من أعمال شغب أو شجارات أو اعتداء على السجناء أو الموظفين، فيجب أن تستخدم داخل السجن مواد غير قابلة للخلع أو الكسر، تحافظ على الخصوصية وتحمي من التعرض للاعتداء؛

أما هيكل البناء فيجب أن يكون من الخرسانة المسلحة المقاومة للزلازل والحريق.

- على مستوى التنظيم: يتعين لضمان الأمن أن يتم الدخول والخروج من السجن عبر باب رئيسي واحد، على أن ينشأ مبنى انتظار للزوار والموظفين خارج حرم السور، ويستحسن أن لا يتعدى الحد الأقصى للسجناء عددا محددا يكون قابلا للضبط والمراقبة (

مثلا تشير بعض الدراسات إلى 700 سجين كحد أقصى).

- المراقبة: لا بد من وضع غرف خاصة للمراقبة في مختلف الممرات والمرافق الأساسية التي يستعملها السجناء والتي يحتمل أن تقع فيها اعتداءات بما في ذلك الإعتداء على النفس كالزنازن التأديبية مع تجهيز السجن بجهاز مراقبة إلكتروني يراقب مختلف المرافق.

ثانيا- على مستوى ظروف الإقامة:

يتعين أن يتم تجهيز المؤسسات السجنية بمرافق تضمن صيانة كرامة السجناء واحترام حقوقهم الأساسية، مع وجوب الفصل بين الفئات التي حددها القانون، كالذكور والإناث، والراشدين والقاصرين، والمعتقلين احتياطيا والمدانين نهائيا، ويجب أن تراعي هندسة السجون ما يلي:

- مساحات الزنازن: يجب أن يحظى كل سجين بمساحة كافية لضمان كرامته وإنسانيته، مثلا أربعة أمتار مربعة في حالة الزنزانة المعدة لأكثر من ثلاثة سجناء، وخمسة أمتار مربعة بالنسبة للزنازن المعدة لأقل من ثلاث سجناء؛
- تأمين الإنارة والتهوية في الزنزانة؛
- تخصص زنازن خاصة لذوي الإحتياجات الخاصة؛
- إنشاء ساحة للنزهة وملعب رياضي؛
- مرافق النظافة: يتضمن بيت الخلاء داخل الزنزانة، وغرف الإستحمام والغسيل خارج الزنازين؛
- غرف العزل (التأديبي والعادي): لا تقل مساحة هذه الغرف عن مساحة دنيا(مثلا سبعة أمتار مربعة)، وأن لا يقل عرضها وارتفاعها عن مترين ونصف، ويجب أن تكون رؤية السجين من مركز للمراقبة ممكنا، وتستخدم في هذه الزنازن وحدات إنارة غير قابلة للتفكيك وتجري إنارتها من غرفة التحكم؛
- توفير مرافق أساسية لحسن الإقامة: كتخصيص غرف خاصة للوافدين الجدد، ومركز للخدمات الإجتماعية يتم فيه استقبال الجمعيات الراغبة في تقديم خدمات، ومكتبة، وغرفة للصلاة؛

ثالثا- على مستوى الزيارة:

يجب أن تتضمن هندسة السجن قسم إداري لتنظيم الزيارات مع توفير أمكنة خاصة ل:

- استقبال الزوار وتفتيشهم؛
- إجراء الزيارات العادية؛
- إجراء الزيارات الحميمية (الخلوة الشرعية)؛
- زيارات الأجهزة القضائية – بما فيها المحامون – والإدارية.

رابعا- على مستوى المرافق الرئيسية:

يجب أن تتضمن هندسة السجن بالإضافة لما سلف ذكره على مجموعة من المرافق الرئيسية:

- المستوصف؛
- قاعات خاصة بالتكوين المهني والتعليم وإعادة التأهيل؛
- ورشات للعمل؛
- المطبخ والمستودعات؛
- الإدارة والمحفوظات: تكون مقسمة إلى أقسام كافية بشكل يضمن أداء موظفي الإدارة السجنية لعملهم على أكمل وجه، مع مكان للراحة بالنسبة للحراس، ووحدات السكن العائلية إذا كان السجن بعيدا عن العمران.

Scott Hollingswort Director, Architect
University of Washington

HAITI
Pt. Liberté
St. Marc
Cabaret
Port-au-Prince
Petit Goâve

Port-au-Prince
Vivy Mitchell Police Station
National Police Academy
Leclerc Police Station
Croix des Bouquets

SOUS-COMMISSARIAT DE VIVY-MITCHELL

SOUS-COMMISSARIAT DE MARTISSANT

Ft. Liberté
HAITI
St. Marc
Cabaret
Port-au-Prince
Petit-Goâve

PROGRESSION

Note

A presentation of ideas. The images shown are examples, taken from the internet. They are not photographs of projects that have been completed by Hollingsworth Pack.

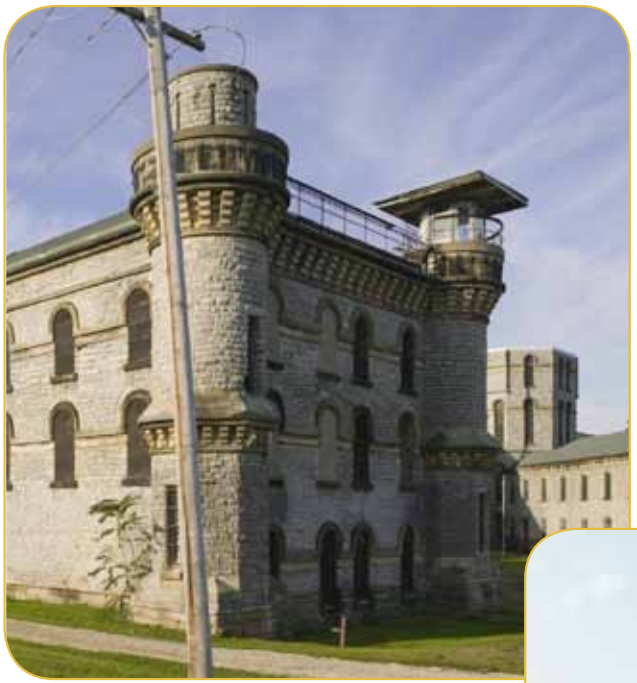

PROGRESSION of security

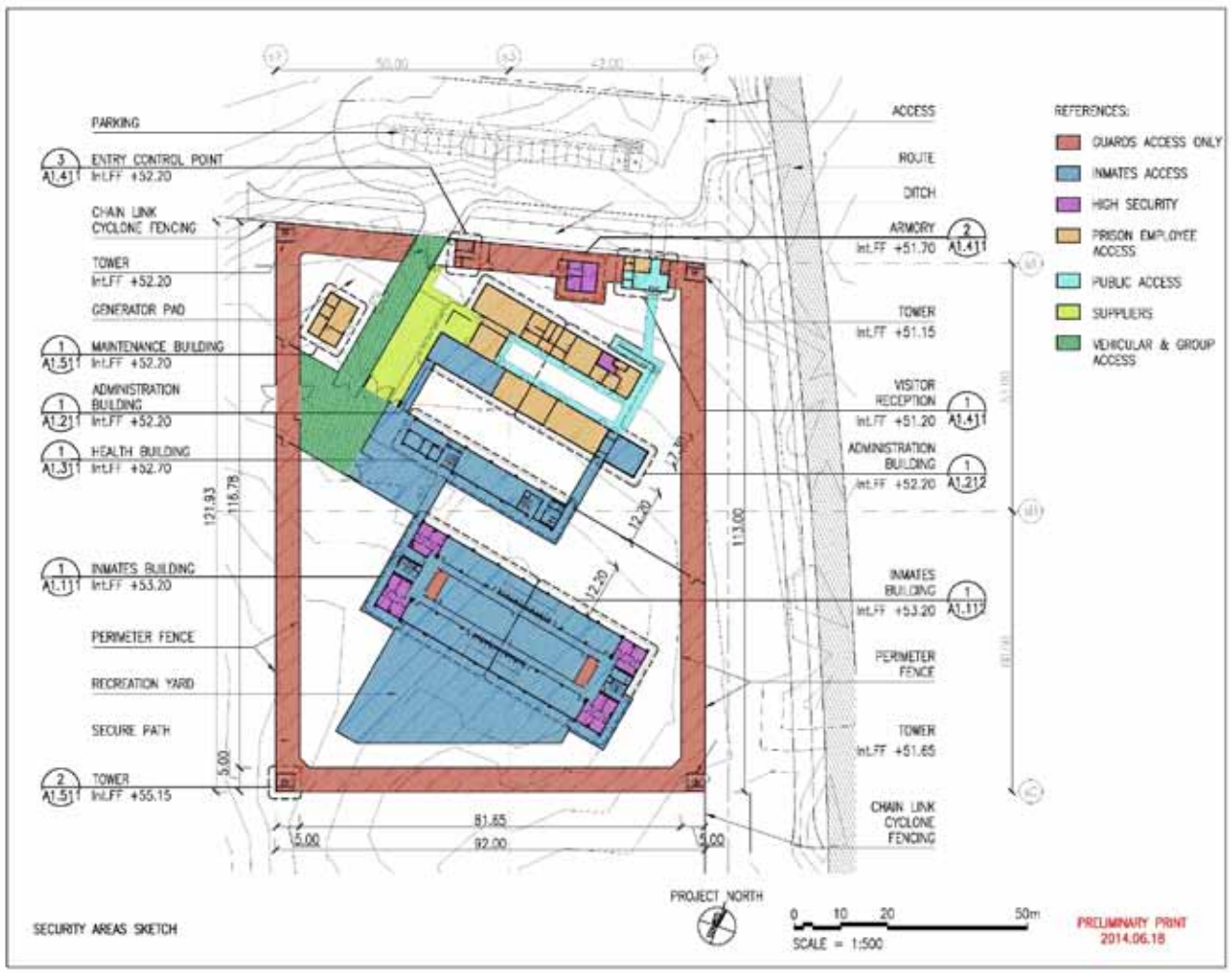

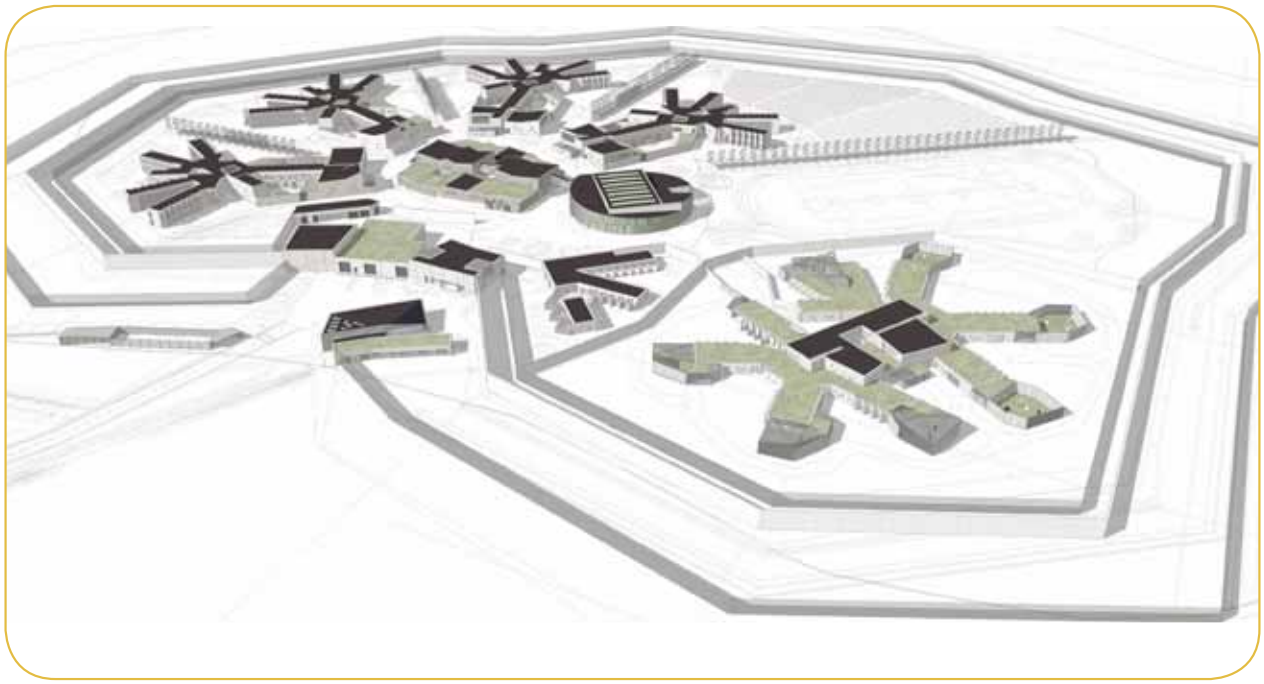

PROGRESSION of personal development

PROGRESSION of reform

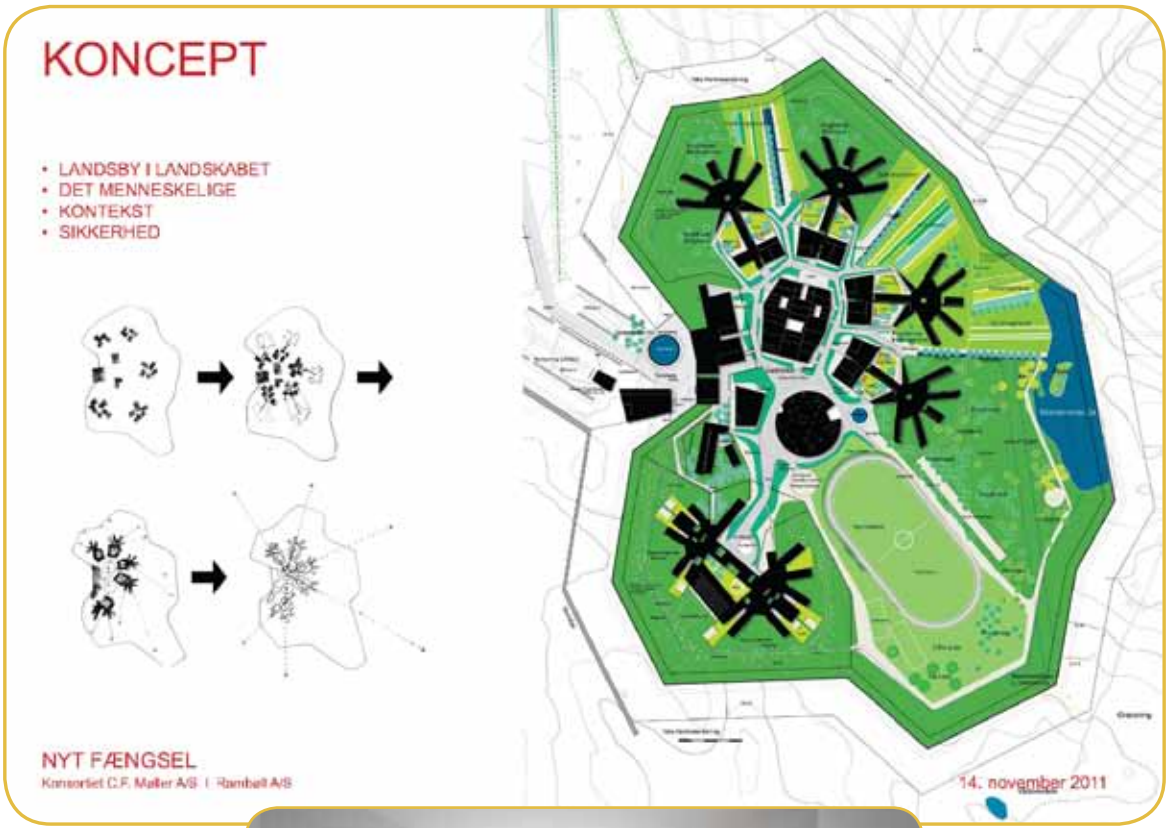
KONCEPT
• LANDSBY I LANDSKABET
• DET MENNESKELIGE
• KONTEKST
• SIKKERHED
NYT FÆNGSEL
14. november 2011

Cellen

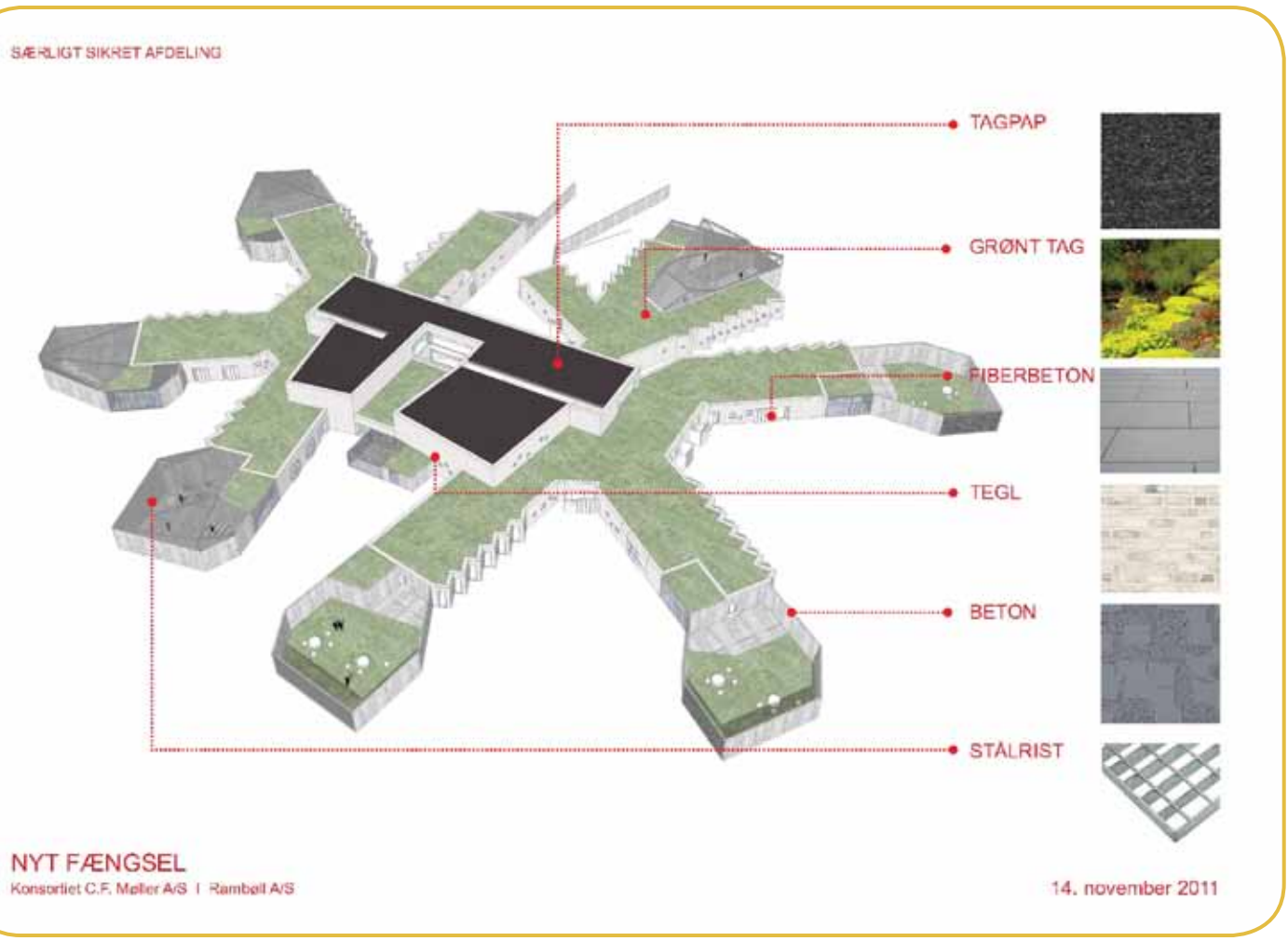
SÆRLIGT SIKRET AFDELING
TAGPAP
GRØNT TAG
FIBERBETON
TEGL
BETON
STÅLRIST
NYT FÆNGSEL
Konsortiet C.F. Møller A/S I Rambøll A/S
14. november 2011

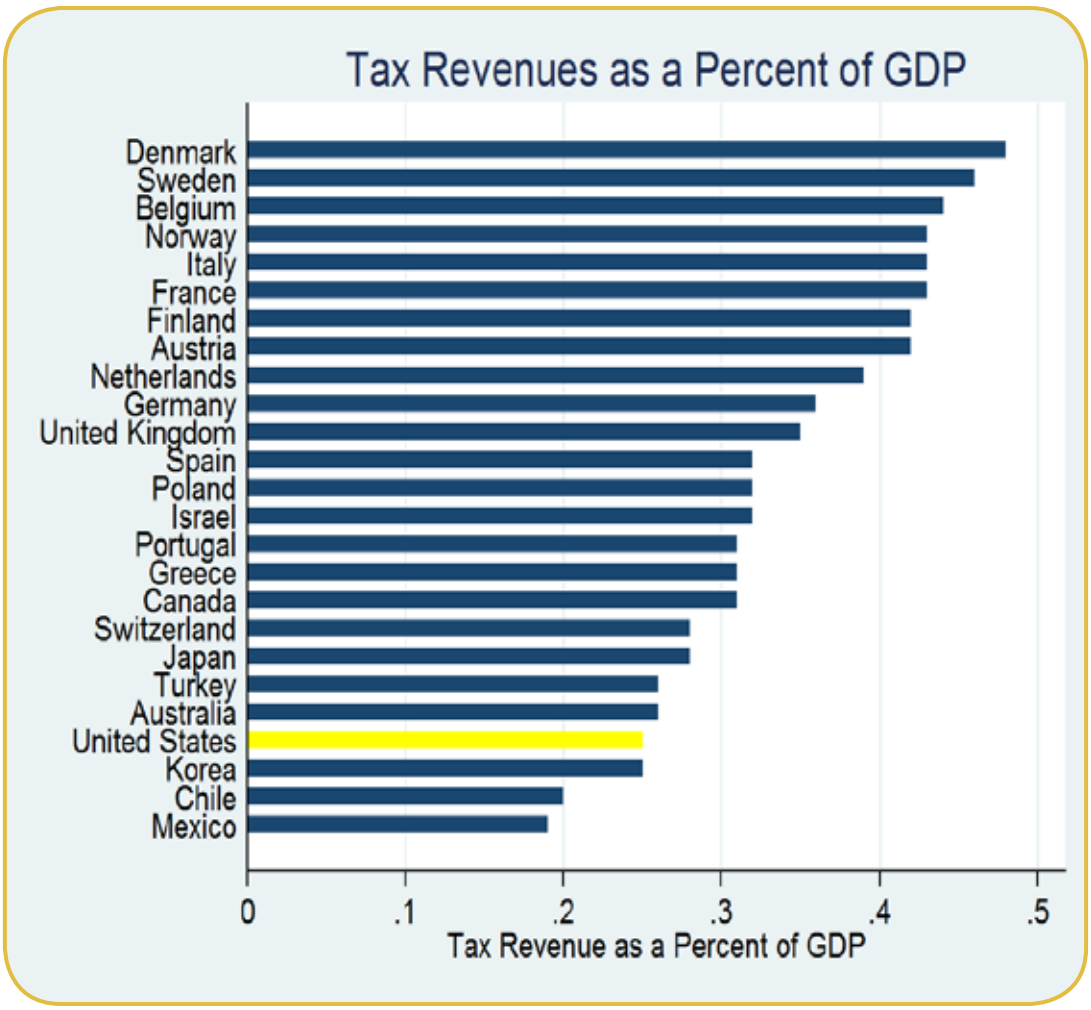
Tax Revenues as a Percent of GDP
Denmark
Sweden
Belgium
Norway
Italy
France
Finland
Austria
Netherlands
Germany
United Kingdom
Spain
Poland
Israel
Portugal
Greece
Canada
Switzerland
Japan
Turkey
Australia
United States
Korea
Chile
Mexico
0
.1
.2
.3
.4
.5
Tax Revenue as a Percent of GDP

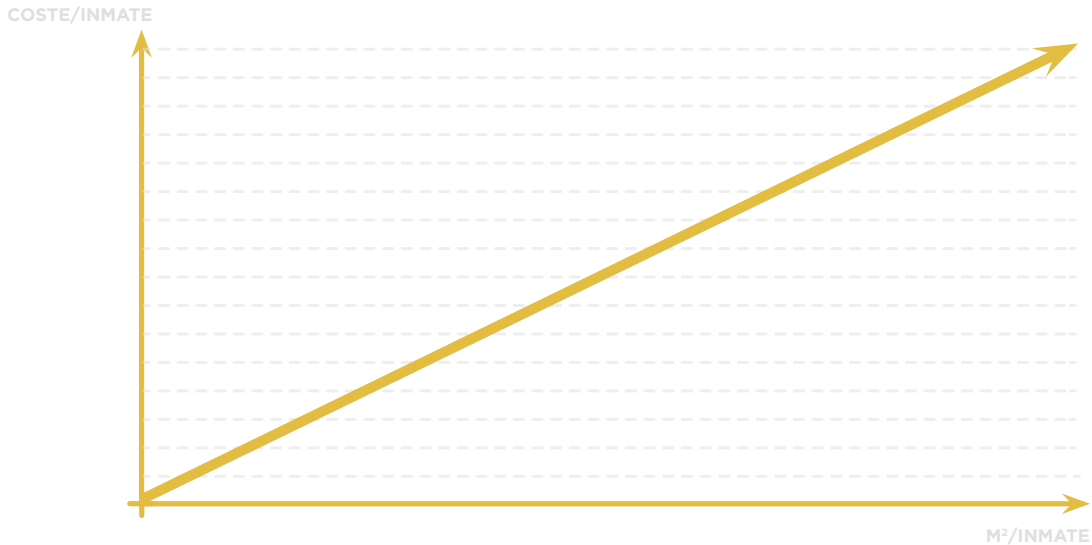
COSTE/INMATE
M²/INMATE

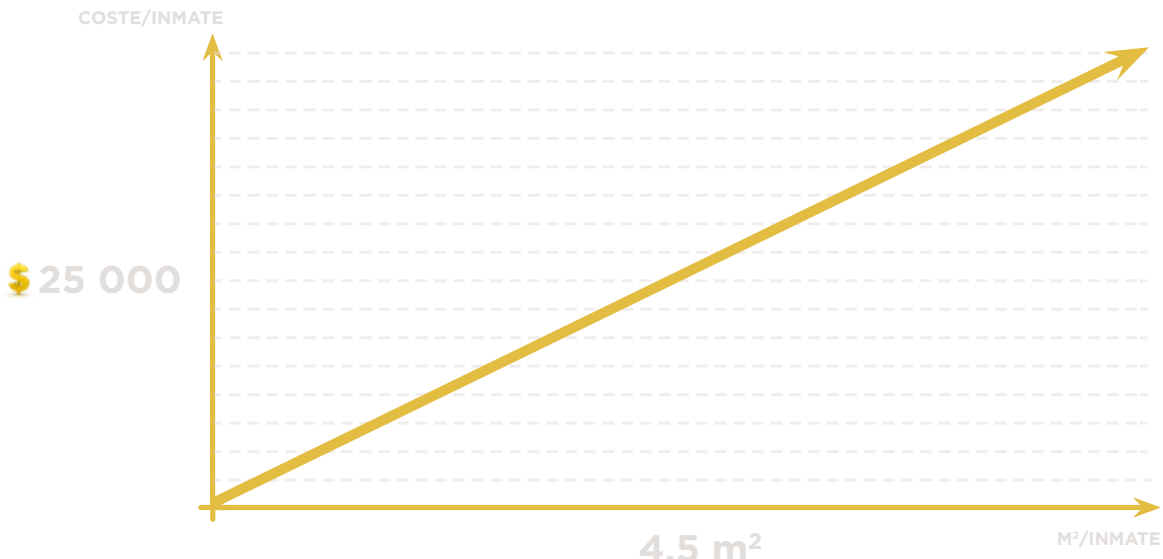
COSTE/INMATE
$ 25 000
4,5 m²
M²/INMATE

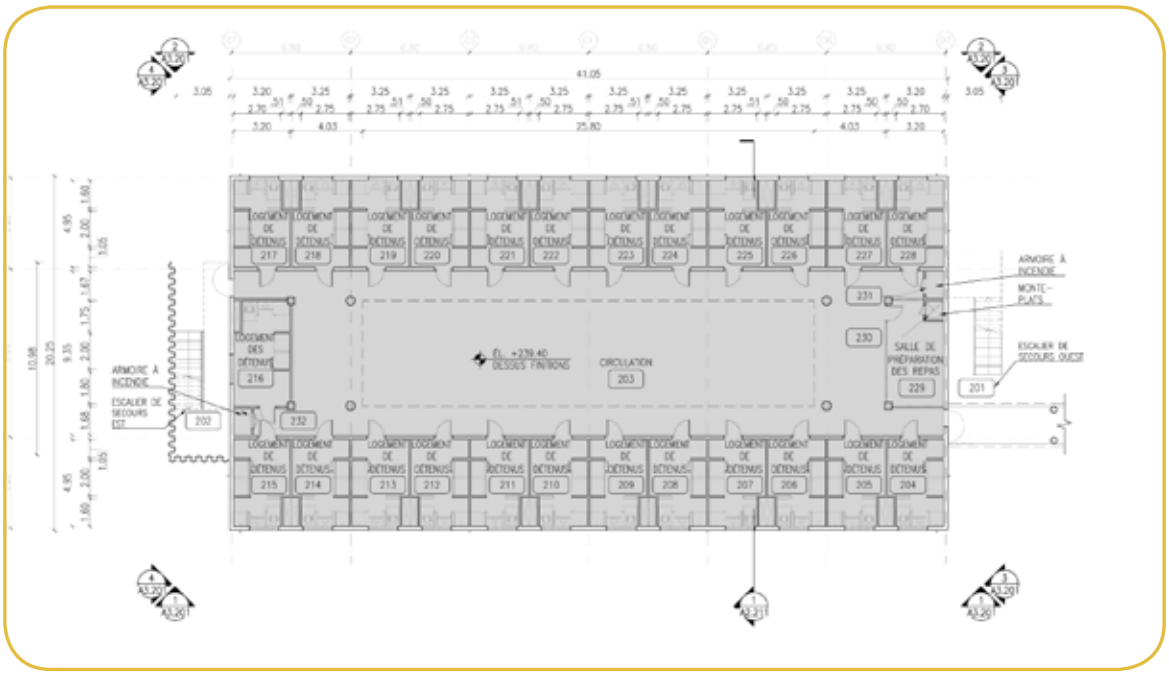
CIRCULATION
203
SALLE DE PRÉPARATION DES REPAS
229
ARMOIRE À INCENDIE
MONTE-PLATS
ESCALIER DE SECOURS OUEST
ARMOIRE À INCENDIE
ESCALIER DE SECOURS EST

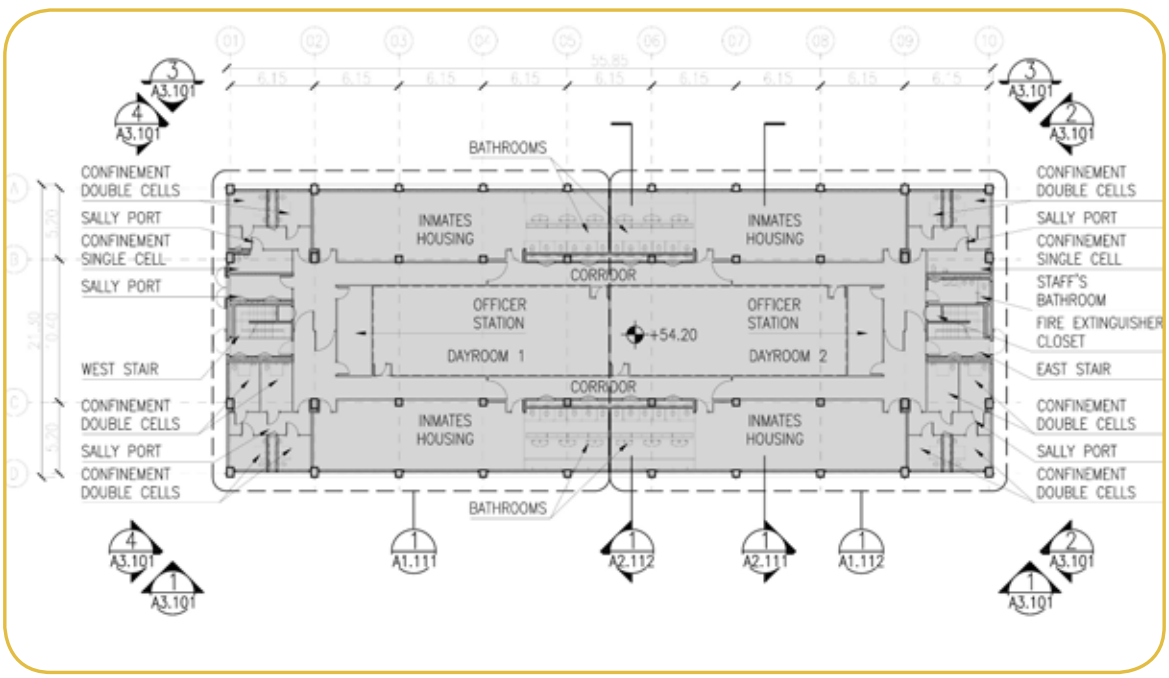
BATHROOMS
CONFINEMENT DOUBLE CELLS
SALLY PORT
CONFINEMENT SINGLE CELL
SALLY PORT
WEST STAIR
CONFINEMENT DOUBLE CELLS
SALLY PORT
CONFINEMENT DOUBLE CELLS
INMATES HOUSING
INMATES HOUSING
CORRIDOR
OFFICER STATION
OFFICER STATION
+54.20
DAYROOM 1
DAYROOM 2
CORRIDOR
INMATES HOUSING
INMATES HOUSING
BATHROOMS
CONFINEMENT DOUBLE CELLS
SALLY PORT
CONFINEMENT SINGLE CELL
STAFF'S BATHROOM
FIRE EXTINGUISHER CLOSET
EAST STAIR
CONFINEMENT DOUBLE CELLS
SALLY PORT
CONFINEMENT DOUBLE CELLS

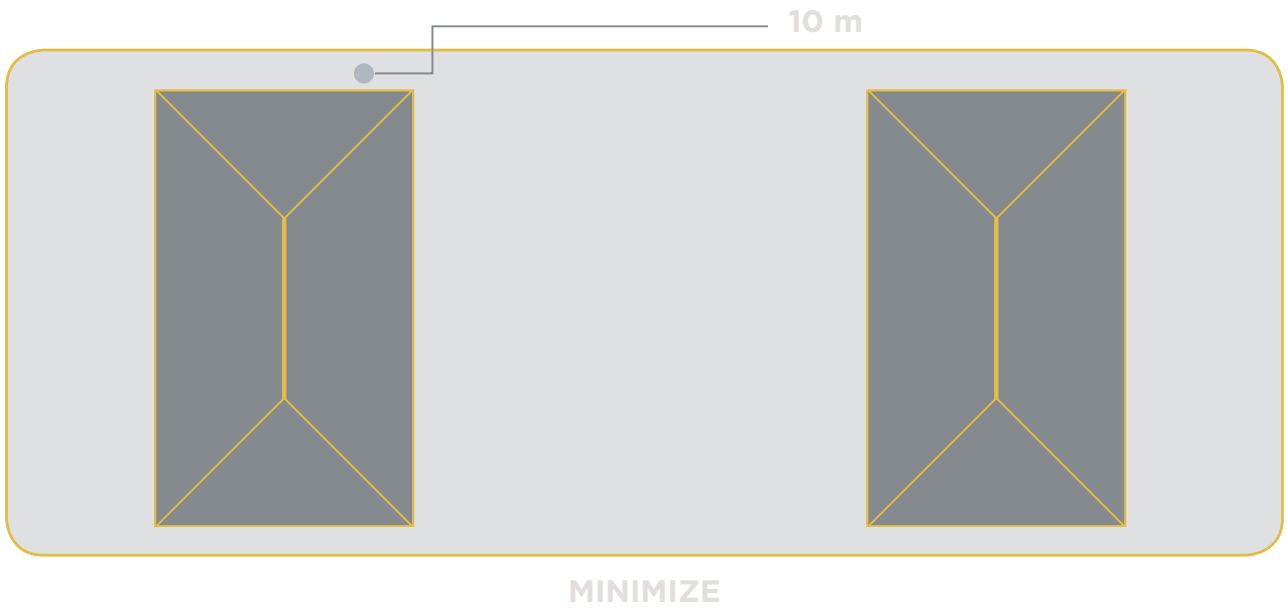
10 m
MINIMIZE

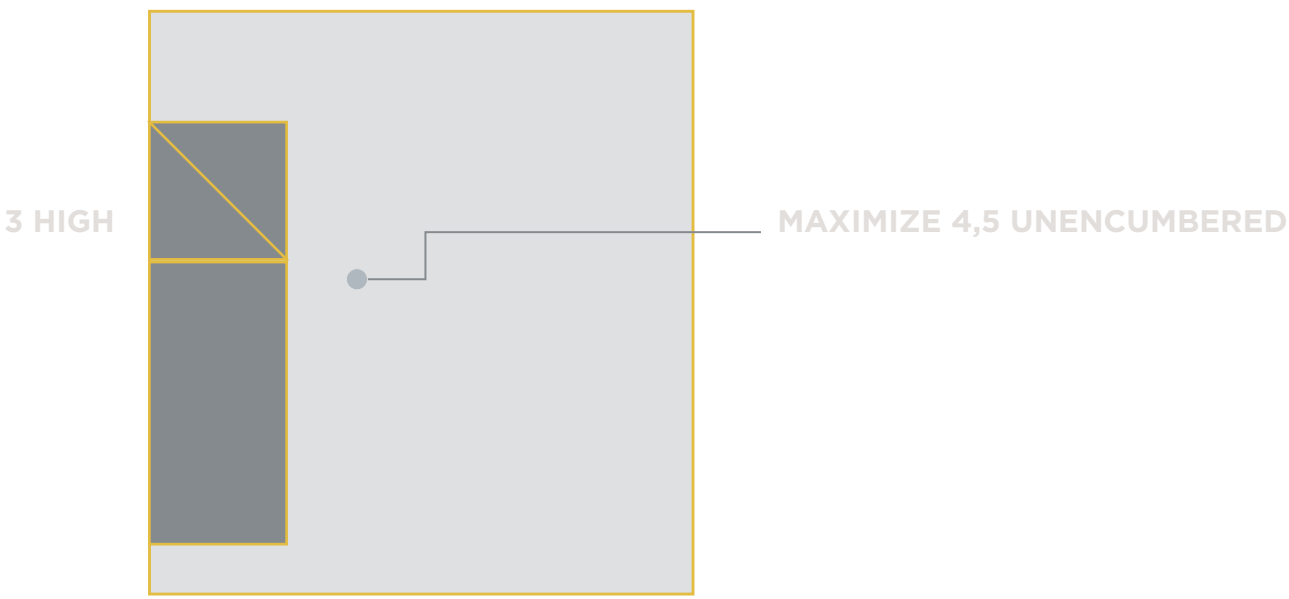
3 HIGH
MAXIMIZE 4,5 UNENCUMBERED

RECOMMENDATIONS FOR A PRISON REFORM PROGRAM

Develop each new or renovated prison in cooperation with the leaders that wish a reform.

Remember that reform is ongoing.

Work with layers of security beginning with the general area

Do not depend on high technology but rather basic principles of knowledge.

Minimize the area of the enclosed, occupied prison.

Simplify the prison inmate population as much as possible

Work with a mix of room types, for flexibility in the management of the prison

Construction that can meet security requirements can also carry the load of multiple stories.

Include medical, educational and court facilities in all prisons.

Use light, nature, color, and access to wáter, to humanize spaces without granting knowledge.

Amine Demnati, Architecte

Je commence tout d'abord par exprimer ma joie d'avoir été invité à faire une présentation sur l'architecture carcérale, d'autant plus qu'après avoir écouté toutes les présentations qui ont précédé, nous pouvons espérer que le Maroc puisse arriver à construire des prisons répondant aux exigences sécuritaires et aux normes internationales des Droits de l'Homme.

La DGAPR m'a désigné en tant qu'architecte pour la mission d'étude et de suivi d'une prison.

Mon expérience en tant qu'ex détenu m'a aidé à développer une approche de conception qui tient en compte des besoins réels des détenus et qui respecte leur dignité.

Il faut garder en tête que n'importe qui peut se retrouver en prison. Vous pouvez être en train de rouler dans votre voiture, vous écrasez un homme et vous vous trouvez en prison.

Ce qui veut dire qu'il n'y a pas de détenu type comme il n' y a pas d'homme type prisonnier type alors qu'il n y a pas de prisonnier type et il n y a pas un homme type.

Tout le monde parle des prisons mais personne ne sait ce que c'est. Une prison est une micro société avec toutes ses problématiques.

La DGAPR responsable de la gestion des établissements pénitentiaires est la mieux placée à définir les conditions de détention à prendre en compte dans la conceptualisation des prisons.

Les questions que je me suis posées avant de commencer mon travail tournaient autour :

- Quel est le lien entre détenu et personnel pénitentiaire
- A qui va servir l'espace que je vais construire
- Quel genre d'espaces me faut –il
- Qui profitera de ces espaces

• Il lui faut un département administratif, un espace pour l'enseignement, un espace pour le loisir, un espace pour les fonctionnaires, bibliothèque, mosquée, théâtre …

Toutes les prisons aujourd'hui disposent de ces différents espaces mais cependant ne sont pas exploités comme il se doit.

Dans la conceptualisation des prisons, il ne faut pas s'arrêter sur un modèle précis mais il faut continuellement pousser la réflexion afin de développer de nouveaux concepts prenant particulièrement en compte la mission de réinsertion.

Selon ma propre expérience, je trouve que la prison est une réelle école de la vie à condition que la durée de peine ne soit pas longue.

D'autre part, dans l'architecture carcérale il faudrait prendre en considération le rôle du directeur à savoir collecter les informations et contrôler la relation entre l'agent pénitentiaire et le détenu. De même, il faudrait assurer une activité au détenu.

Il ne faut pas oublier d'introduire les nouvelles technologie en matière d'économie d'énergie (énergie solaire, traitement des eaux usées).

Hassan Lamrabet Protection Civile : « Sécurité et Réinsertion »

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
DIRECTION GENERALE DE LA PROTECTION CIVILE

RÈGLES DE SÉCURITÉ CONTRE LES RISQUES D'INCENDIE ET DE PANIQUE DANS LES ÉTABLISSEMENTS PÉNITENTIAIRES

Sommaire

Introduction

Evénements marquants

Principes de sécurité dans les E.P

Mesures de sécurité visant à atténuer le Risque incendie dans les E.P

Mesures de prévention et de protection selon les locaux

Rôle du Chef d'établissement

Introduction

Les établissements pénitentiaires doivent répondre à un impératif de sûreté ne permettant pas l'évacuation rapide des personnes.Du point de vue de la sécurité des personnes en cas d'incendie, cet impératif de sûreté se traduit par des facteurs aggravants tels l'inaccessibilité des façades aux moyens de secours et de lutte contre l'incendie et l'entrave à la libre circulation des personnes en raison de dispositifs anti-évasion.Les établissements comportent des locaux présentant des risques d'incendie, tels que les locaux réservés au sommeil, les ateliers et les cuisines., les biens personnels des détenus et le matériel de couchage sont de nature à générer une quantité importante de fumées toxiques.

Evénements marquants

• La nuit du jeudi 31 octobre au vendredi 1er novembre 2002, un incendie s'est déclaré dans la prison civile de sidi moussa, à el jadida, causant 52 morts et 40 blessés. Celui d'oukacha a ravagé, en 2000, 28 détenus et de souk larbaâ a fait également des morts.

Principes de sécurité retenus pour les établissements pénitentiaires

• Le confinement du feu dans son volume initial ;

• Le renforcement de l'isolement des locaux ou bâtiments à risques ;

• La mise à l'abri du feu et des fumées des locaux non sinistrés ;

• La limitation des causes d'incendie ;

• Les moyens de surveillance et de contrôle mis en œuvre dans les établissements permettent généralement la détection précoce d'incendie et d'en limiter les effets.;

• L'évacuation de toutes les personnes d'un volume sinistré vers un volume capable de les accueillir et de les mettre à l'abri des effets de l'incendie, sous la conduite du personnel pénitentiaire ;

• La mise à disposition sur place de moyens de secours suffisants afin de compenser les difficultés d'accessibilité et de faciliter ainsi les interventions ;

• La sensibilisation et la formation du personnel à la sécurité incendie.

Objectifs

• Dans tous les cas, l'objectif primordial est d'assurer la sécurité des personnes, quelle que soit leur qualité et quel que soit le lieu du sinistre.

Pour ce qui concerne les établissements pénitentiaires, la sécurité repose tout d'abord sur l'évacuation des seules personnes situées dans le volume sinistré, l'évacuation des personnes situées dans les locaux ou zones adjacentes ne pouvant intervenir qu'après le regroupement des personnels nécessaires au transfert vers une autre zone de l'établissement dans de bonnes conditions de sûreté.

Mesures de sécurité visant à atténuer le risque incendie dans les e.P

Accessibilité des engins de secours

Pour l'accès éventuel des engins de secours à l'intérieur d'un établissement, il faut s'assurer :

• Que les voies intérieures et portails ont des caractéristiques suffisantes pour le passage des engins, notamment lorsqu'il s'agit de véhicules lourds ;

• Que les déverrouillages des portes ou portails peuvent s'effectuer sans difficultés et qu'ils ne compromettent pas la sûreté pénitentiaire.

Système d'alarme et d'alerte

L'alarme incendie doit pouvoir être retransmise rapidement par le personnel au poste de contrôle de l'établissement.

Les services d'incendie et de secours doivent pouvoir être alertés immédiatement à partir d'un moyen d'appel situé dans un poste de contrôle tenu en permanence, de jour comme de nuit.

Détection automatique d'incendie

Les locaux sont surveillés par un système de détection automatique d'incendie approprié aux risques;

Le tableau de signalisation de ce système doit être implanté dans le poste de contrôle de l'établissement.

Compartimentage

Le compartimentage réalisé à la construction a pour but de limiter la propagation de l'incendie et des fumées.

Distances à parcourir

La distance à parcourir entre la porte de chaque cellule ou local autre que des locaux techniques et la porte de l'escalier ou l'accès à l'air libre ne doit pas dépasser 40 mètres s'il y a le choix entre plusieurs issues, 30 mètres dans les autres cas.

Désenfumage

Le désenfumage est réalisé dans les conditions suivantes :

• Toutes les circulations horizontales doivent être désenfumées ;

• Les escaliers doivent être mis à l'abri des fumées ;

• Les locaux aveugles de plus de 100 m² ou situés en sous-sol, ainsi que les locaux de plus de 300 m² au rez-de-chaussée ou en étage sont désenfumés ;

• Le désenfumage est actionné par zone de désenfumage, et on doit pouvoir désenfumer simultanément toutes les zones d'un même niveau ;

• L'emplacement des commandes de désenfumage peut être situé dans un endroit uniquement accessible par le personnel.

La formation des personnels

Les personnels doivent être :

• Sensibilisés aux risques d'un incendie et aux mesures de prévention ;

• Informés de la conduite à tenir en cas d'incendie ;

• Formés à l'utilisation des moyens de secours et d'intervention (maniement des extincteurs, mise en œuvre des ria, commandes des systèmes de désenfumage...) ;

• Formés à l'utilisation des appareils respiratoires isolants ari.

Visites en commission

Ont pour but de:

• Vérifier, notamment, si tous les moyens de protection et de défense contre l'incendie ainsi que les appareils d'éclairage de sécurité fonctionnent normalement ;

• S'assurer que les vérifications prévues ont été effectuées ;

• Suggérer les améliorations ou modifications qu'il y a lieu d'apporter aux dispositions et à l'aménagement desdits établissements;

• Étudier dans chaque cas d'espèce les mesures d'adaptation qu'il y a lieu d'apporter éventuellement aux établissements pénitentiaires existants.

Moyens de secours

Mesures contre l'incendie:

• Des mesures de prévention dont l'objectif est de limiter le risque incendie par rapport à des sources ou éléments dangereux

(nettoyage, rangement, interdictions de fumer, stockage de produits inflammables, qualité des circuits électriques,...) ;

• Des mesures de protection dont l'objectif est de protéger les points sensibles afin d'éviter la propagation de l'incendie. Ces mesures font appel à la mise en œuvre de différents moyens de protection tels que les systèmes de détection, d'extinction ou de désenfumage. Ces mesures sont également complétées par la mise en place de moyens de secours suffisants concernant l'évacuation des personnes et de défense contre l'incendie (extincteurs, robinets incendie armés, colonnes sèches...). Les escaliers d'intervention peuvent comporter des portes et grilles fermées et verrouillées en permanence. Dans ce cas, elles sont ouvertes par le personnel de l'établissement au moment de l'intervention des services d'incendie et de secours.

Moyens de secours (suite)

Moyens de défense contre l'incendie

• les moyens fixes : bouches ou poteaux d'incendie, robinets incendie armés (RIA), colonnes sèches ;

• les moyens mobiles : extincteurs portatifs appropriés aux risques.

Lors des interventions, les personnels doivent pouvoir disposer d'une protection individuelle sur le plan vestimentaire (casque, veste d'intervention et gants de protection) et sur le plan respiratoire (appareil respiratoire isolant ARI).

Dans les espaces accessibles aux détenus, les extincteurs portatifs, les RIA et les orifices des colonnes sèches peuvent être placés dans des "armoires incendie" métalliques de couleur rouge fermant à clé. Le personnel de surveillance doit être muni des clés des armoires situées sur son secteur de surveillance.

Mesures de prévention et de protection selon les locaux

La cellule

Le mobilier, de même que les biens et effets vestimentaires appartenant au détenu représentent un potentiel calorifique relativement faible, mais suffisant pour entretenir des flammes et surtout générer

des fumées toxiques dues à la combustion de la literie dont les matelas en particulier.

Le détenu disposant de moyens d'allumage, son action pour mettre le feu à sa cellule demeure difficilement contrôlable et échappe aux mesures de prévention de base;

Pour remédier à cet état de fait, la détection au niveau des cellules s'impose avec l'installation de détecteurs;

L'utilisation du gaz en cellule est interdite.

Le secteur administratif

Les sources d'incendie des bureaux ont souvent pour origine les appareils électriques en mauvais état et les mégots de cigarettes.

Afin d'éviter l'incendie, les règles suivantes seront observées :

Respecter la réglementation en matière d'interdiction de fumer ; dans les locaux appropriés et réservés aux fumeurs, utiliser les cendriers ;

Vider les poubelles à la fin de chaque journée de travail ;

Ne pas surcharger les circuits électriques par l'ajout de multiprises ;

Utiliser des appareils électriques conformes et en bon état.L'attention sera portée sur la vacuité des circulations et issues de secours ainsi qu'aux facilités d'accès des moyens de secours (extincteurs, ria).

Les archives

Les archives constituent des potentiels calorifiques importants.

Dans ce domaine, il convient d'éliminer les risques susceptibles d'émaner de l'environnement ou des interventions humaines (installations électriques en mauvais état, sources de chaleur possibles, travaux par points chauds, fumeurs...).

En outre, il convient d'équiper les locaux de rayonnages métalliques et de ne pas déposer d'archives à même le sol, ni encombrer les allées.

Les extincteurs doivent être en nombre suffisant et appropriés aux risques.

Les parloirs, unités de visite familiale et autres locaux d'accueil des visiteurs

Le risque pour les visiteurs porte sur une évacuation rapide qui serait imposée du

fait, soit d'un incendie, soit d'une situation exceptionnelle (panique, mouvement collectif, etc.).

Les visiteurs ne se déplaçant jamais seuls, le personnel pénitentiaire devra connaître les consignes et circuits d'évacuation.

Le mobilier des parloirs représente un potentiel calorifique relativement faible.

Les sources d'incendie des parloirs peuvent avoir pour origine les appareils électriques en mauvais état et les mégots de cigarettes. Afin d'éviter l'incendie, les règles suivantes seront observées :

• Respecter la réglementation en matière d'interdiction de fumer ;

• Vider les poubelles à la fin de chaque journée ;

• Ne pas surcharger les circuits électriques par l'ajout de multiprises ;

• Utiliser des appareils électriques conformes et en bon état.

Les cuisines et locaux associés

Le danger dans les cuisines est dû à la présence d'ingrédients facilement inflammables (huiles, graisses...) et à l'utilisation des appareils de cuisson créant des sources de chaleur importantes.

Un dispositif d'arrêt d'urgence de l'alimentation de tous les appareils doit se trouver à proximité des cuisines.

Les extincteurs à CO2 sont préconisés pour ce type de locaux.

Des consignes précises seront données sur la conduite à tenir face à un feu;

Les installations et appareils de cuisson doivent être vérifiés régulièrement.

Les ateliers de travail, de formation et d'entretien

Les ateliers présentent des dangers et des risques incendie non négligeables provenant soit des installations-équipements, méthodes de fabrication, interventions humaines ou matériaux utilisés.

Aussi, pour chaque cas, il conviendra d'analyser les risques, d'appliquer les mesures de prévention adaptées et de prévoir les moyens de protection en conséquence.

La réglementation en matière d'interdiction

de fumer devra être respectée.

A la fin de la journée de travail, les déchets sont stockés dans le local déchets central, généralement situé au niveau de la cour de service de l'établissement.

Les lieux de stockage

Les lieux de stockage constituent toujours un potentiel calorifique important lorsqu'il s'agit de produits ou de matériaux inflammables (vêtements, draps, couvertures, solvants, peintures, bouteilles de gaz...).

Les locaux seront aménagés et protégés en fonction de la nature des produits ou matériaux entreposés.

Les locaux renfermant des produits dangereux et volatils seront suffisamment aérés, ventilés et à l'abri de toute source de chaleur ou de circuits électriques.

Les locaux poubelles et zones de stockage de matériaux recyclables (papiers, cartons...) constituent également des zones à risques. Ces locaux ou aires de stockage seront aménagées de façon à réduire les risques d'incendie et de propagation du feu.

Les locaux techniques

Chaufferies

Le risque incendie des chaufferies est important.

Les exigences réglementaires de sécurité incendie des chaufferies seront respectées : ventilations et des moyens de prévention-protection ainsi que des opérations d'entretien et de vérification.

Chaque chaufferie doit disposer, à l'extérieur du local proprement dit, d'un dispositif d'arrêt de l'admission des combustibles gazeux ou liquides et d'un dispositif d'arrêt des circuits électriques.

Les extincteurs seront en nombre suffisant et appropriés par rapport au type de chauffage, un bac à sable et une pelle devant exister pour les chaufferies alimentées par des combustibles solides ou liquides

Groupes électrogènes

Les risques que représentent les groupes électrogènes sont dus à l'utilisation de carburants inflammables, à la production de chaleur et à la présence d'énergie électrique.

Leur installation doit s'effectuer dans le respect des règles constructives, dont la ventilation du local sur l'extérieur et l'évacuation des gaz d'échappement directement sur l'extérieur.

Le stockage de carburant à l'intérieur du local du groupe électrogène ne doit pas être supérieur à 500 litres pour le fuel ou à 50 litres pour l'essence.

Rôle du Chef d'établissement

• Il doit s'assurer que toutes les dispositions de sécurité contre les risques d'incendie sont prises.

• Il est tenu de mettre à jour un plan d'intervention établi conjointement avec les services d'incendie et de secours de la protection civile locaux, sur lequel figurent notamment :

Les accès et les cheminements possibles pour les

Véhicules et les personnels ;

Les points de coupure générale de gaz et d'électricité ;

Les points de raccordement en eau pour les engins d'incendie ;

• Les commandes des systèmes de sécurité Incendie ;

• Les installations à risques.

De la formation des personnels ;

De l'observation des mesures de prévention ;

De l'existence des consignes au sein de l'établissement et de leur connaissance par les personnels ;

De la mise à jour du registre de sécurité incendie.

Maintenance des équipements et installations.

La maintenance ainsi que les vérifications et les contrôles réglementaires sont indispensables pour garantir le fonctionnement des équipements et installations.

Les opérations porteront essentiellement sur (liste non exhaustive) :

Les systèmes de sécurité incendie (centrale de gestion, détection, désenfumage, extinction...) ;

Le bon état et le fonctionnement des

éclairages de secours;

Les sources d'énergie et réseaux électriques de secours (batteries, accumulateurs, onduleurs) ;

La mise en marche mensuelle des groupes électrogènes afin de vérifier leur bon fonctionnement ;

La vérification des extincteurs, ria, colonnes sèches, compresseurs et réseaux d'eau.

Travaux par points chauds

Les travaux par points chauds (soudure au chalumeau par exemple) présentent toujours le risque d'un départ d'incendie, difficile à maîtriser lorsque les mesures de sécurité n'ont pas été anticipées.

Le risque doit donc être soigneusement analysé et évalué aux fins de prévention et de protection suffisantes, et passe obligatoirement par un permis feu définissant les conditions des travaux par points chauds.

Registre de sécurité

• Liste et localisation des points de coupure de gaz et d'électricité ;

• Liste et localisation des équipements de défense de sécurité incendie

• Ainsi que les modalités d'accès ou de manœuvre pour chacun de ces équipements ;

• Plans d'évacuation pour chaque secteur ;

• Consignes générales et particulières d'incendie de l'établissement ;

• Liste des contrôles réglementaires et des visites effectués (nature, date, organisme, observations...) ;

• Liste des travaux d'entretien des équipements et installations de sécurité;

• Documents relatifs aux travaux d'aménagement ou de transformation

• État des formations des personnels et des exercices ;

• Comptes rendus des incendies survenus dans l'établissement.

Merci de votre attention

Samir MNEBHI LOUDYI
Architecte président de l'ordre des architectes

JOURNEE D'ETUDE SUR L'ESPACE CARCERAL

« EXIGENCES SECURITAIRES ET ENGAGEMENTS DE REINSERTION »

SUJET D'INTERVENTION « **ASPECTS SECURITAIRES ET ENGAGEMENTS DE REINSERTIONS** »

Introduction

C'est une chance extraordinaire d'avoir un croisement de regards si différents. Il faut accepter d'interroger fondamentalement nos habitudes, de nous faire bousculer. Il reste de la place pour inventer. Ce « temps fructueux » de réflexion permettra de poser les bases des établissements pénitentiaires de demain auMaroc.

La prison devra d'abord être pensée autour de la personne : celle qui y vit, celle qui y travaille. il est d'ailleurs essentiel d'interroger d'anciens détenus quant aux pistes d'amélioration des établissements. La prison doit être conçue comme un lieu de transition, un trait d'union entre un passé et un futur plutôt qu'entre un intérieur et un extérieur.

« Un homme ne peut accepter d'être sans avenir. Il faut une dynamique de parcours, garder en tête que la situation va évoluer, sinon il n'y a plus d'espoir. ». La conception architecturale et fonctionnelle doit être tournée vers la préparation à la sortie, ce qui implique de repenser les lieux de promenade, d'insertion, de culture... Favoriser la socialisation pour préparer la réinsertion.

La prison est au centre d'une actualité toujours renouvelée sur le sens de La peine, les conditions de détention, et les problèmes liés à la vie carcérale.

Etat actuel du système pénitentiaire au Maroc

«Les établissements pénitentiaires du Maroc souffrent d'un certain nombre de dysfonctionnements, en particulier le surpeuplement», peut-on lire dans le rapport. Entre janvier 2008 et décembre 2011, le nombre de la population carcérale est passé de 54.660 à 64.833 pensionnaires, soit une hausse de 10,61%, avant de grimper à 68.417 pensionnaires à la mi-2012, dont 43,69% sont des pensionnaires placés en détention préventive. En 2015 le nombre est passé à 76 246 détenus.

Typologies des centres pénitentiaires

La Loi n° 23-98 relative à l'organisation et au fonctionnement des établissements pénitentiaires définit les catégories de ces établissements :

1. Les prisons centrales : sont destinées aux condamnés à des peines de longue durée ou à la peine capitale.

2. Les prisons agricoles : crées au niveau de chaque région, sont des établissements semi-ouverts d'exécution des peines. Ils sont destinés à la formation professionnelle en milieu agricole.

3. Les prisons locales : sont destinées à accueillir les condamnés à diverses peines et assurer une formation professionnelle en vue de la réinsertion.

1. Les centres de réforme et d'éducation : sont des unités spécialisées dans la prise en charge des mineurs et jeunes condamnées en vue de leur réinsertion sociale.

Le Personnel de surveillance compte au total 10 605 agents, tous grades confondus.

Typologies architecturales

1. Type citadelle
2. Type panoptique
3. Type radial
4. Type carré ou quadrillé
5. Type linéaire
6. Type radio concentrique
7. Type parallèle
8. Type groupement d'unité

Architecture carcérale

«Les architectes, ceux qui conçoivent les prisons de demain, coincés entre les contraintes de la sécurité et le désir de faire entrer dans les prisons un peu de chaleur humaine. Comment transformer les neuf mètres carrés rectangulaires réglementaires d'une cellule en une pièce ressemblant à une chambre, dont les toilettes ne seraient plus visibles des autres détenus tout en le restant des gardiens? Voilà la quadrature du cercle à résoudre.

Au-delàdes verrous, on découvre un monde opaque et mystérieux, coupé de l'extérieur par ses enceintes, protégé par son architecture, ses hauts murs et ses grilles massives, on découvre l'être humain mis dans l'ombre.

La prison «continue d'être une institution problématique, fortement controversée depuis sa naissance». Elle se doit d'être un lieu de réhabilitation et de redressement des criminels, mais reste grossièrement un lieu de désocialisation, de perversions morales et de supplices. Foucault en 1975 la considère comme le grand échec de la justice pénale.

L'architecture carcérale, composante majeure de la réflexion sur l'enfermement pénal, la réflexion sur la peine d'enfermement va de pair avec celle menée sur ce que doit être l'architecture carcérale et comment elle peut rendre possible des choix idéologiques en ce domaine. De ce fait la conception des lieux d'enfermement va connaître une évolution parallèle à celle de la pénalité. D'un point de vue architectural, cela se traduira par de nouveaux modes d'organisation, autour du rôle essentiel de la cellule et de la surveillance centralisée.

Parcourir rapidement l'histoire de l'architecture pénitentiaire permet ainsi de mettre en lumière la manière dont les deux réflexions se sont nourries.

Esquisser l'histoire de la prison et de son architecture amène à s'interroger sur l'instauration et l'évolution de la peine, sur la façon dont une société conçoit la punition de ceux qui ont enfreint ses lois et sur la traduction que les architectes ont faite des besoins de la justice et des prisonniers. Sous l'Ancien Régime, la prison est un lieu de garde ou de châtiment corporel, et les lieux d'enfermement sont disparates. Au niveau architectural, la prison était alors symbole de la dureté de la peine avec une allure de forteresse et de rares ouvertures. De nombreuses réflexions et expérimentations sur la peine d'enfermement, conduisent à la grande rupture.

Le rôle de la prison évolue : il ne s'agit plus de punir par le supplice, mais de changer l'âme du prisonnier. Des conceptions novatrices apparaissent avec la création de quelques établissements qui deviendront rapidement des modèles, tant par leur organisation que par leur architecture. Alimentée entre autres par les philosophies des Lumières, une réflexion sur le droit, la justice et le sens de la peine, et de nouveaux concepts inspirent les réflexions sur la prison des architectes d'aujourd'hui.

Au niveau architectural, cela se traduira par de nouveaux modes d'organisation, autour du rôle essentiel de la cellule et de la surveillance à partir d'un point central.

L'histoire montre qu'architecture et réforme carcérale sont liées. Les architectes ont participé, dès son origine, à la réflexion sur la prison en concrétisant les idées des réformateurs et en proposant des solutions pratiques au problème de l'enfermement. A défaut de concevoir la prison idéale, chaque époque a ainsi défini une architecture carcérale adaptée à ses besoins, à ses moyens et à ses conceptions de la peine.

Le système veut qu'on prenne le détenu dans sa cellule et qu'on l'envoie dans une zone de traitement, ce que j'appellerai une zone de "réinsertion", ce qui répond aux missions de garde et de réinsertion de l'administration et au voeu de la société. Ce n'est pas stupide de demander cela, mais c'est inadapté à la réalité. L'administration n'a pas pour tâche que de réinsérer plus tard, mais doit faire en sorte à ce que les gens s'adaptent d'abord à la vie carcérale telle qu'elle existe.

Objectifs et conclusion

Objectifs de l'architecture carcérale sans se résigner à limiter l'enjeu architectural à la conception de couloirs et au confort de la cellule :

• d'**ouvrir la prison sur le monde extérieur** par des partenariats avec d'autres institutions (éducation, santé) et des intervenants
extérieurs (dont de nombreux bénévoles)

• d'**améliorer la vie sociale du détenu** : autonomie en cellule individuelle (toutes les commodités y compris la douche), facilité d'accès à tous les services sociaux du programme : conseiller d'insertion, conseiller en droit, spécialistes de la santé, de la formation professionnelle, etc.;

• de **s'appuyer sur une architecture dite « moderne »** : la prison individuelle reliée à ses dépendances sociales par des couloirs propres, spacieux et clairs.

• Eviter les plans types, plutôt tenter de concevoir l'établissement pénitentiaire de demain adapté pour chaque région du Maroc.

• **Enfin tentons de remplacer le terme prison par maison d'arrêt.**

Recomendations

1. Le programme: qui est souvent sommaire et non figé, la conception fonctionnelle dépend d'un programme spécifique pour chaque type d'établissement en respectant la carte judiciaire du royaume.

2. Coordonner avec le ministère de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire de façon à intégrer et de réserver les zones adéquates dans les plans d'aménagement

3. Dérogations au niveau des autorisations sur la base de textes juridiques.

4. Eviter que les logements de fonctions soient édifiés sur le même site que l'établissement pénitentiaires.

5. Organiser très prochainement une journée d'étude afin d'établir un guide technique des normes.

6. Un numéro spéciale sera dédié à « L'ARCHITECTURAURE CARCERALE AU MAROC » et édité par la revue technique d'architecture.

7. L'ordre des architectes est prédisposé à prendre le relais après cette initiative pour organiser des ateliers et sortir un mémorandum autour des recommandations spatiales carcéral en visitant certains établissements.

8. Etablir un règlement unifié à savoir la fusion de tous les règlements : sécurité, hygiène et salubrité, conforts et droit de l'homme, règlement général de construction, règlement d'urbanisme, règlement de sécurité incendie, efficacité énergétique...

Rickke HANSEN, ARCHITECTE

HALDEN PRISON

Norway
Scandinavia
Denmark
Morocco

> The greatest glory in living lies not in never falling, but in rising every time we fall

Nelson Mandela

A prisoner has the same rights as other citizens
The loss of liberty is a punishment in itself
The prisoner will return to society one day
The question is:

What kind of people you return to society ?

Through rehabilitation the prison authorities aim to prepare the inmates for a life outside the walls

Rehabilitation is obtained through·

- Education
- Social training
- Work routines

The prison as a village

THE WALL

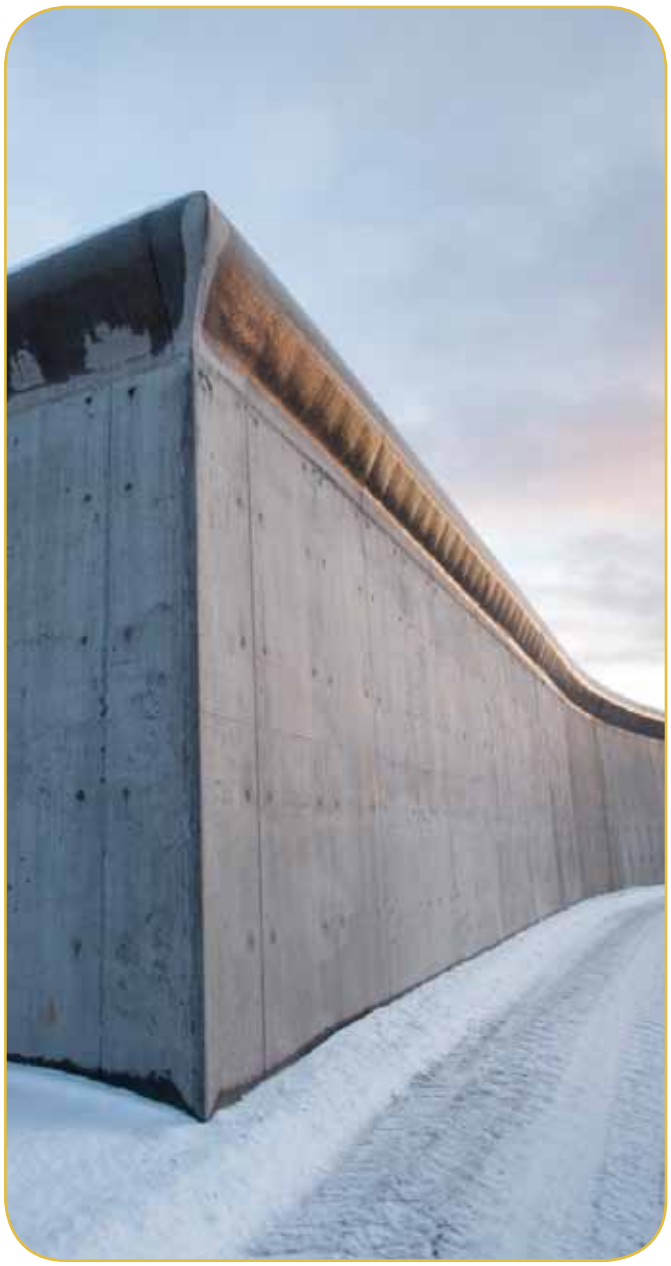

Architecture, as a mean in rehabilitation

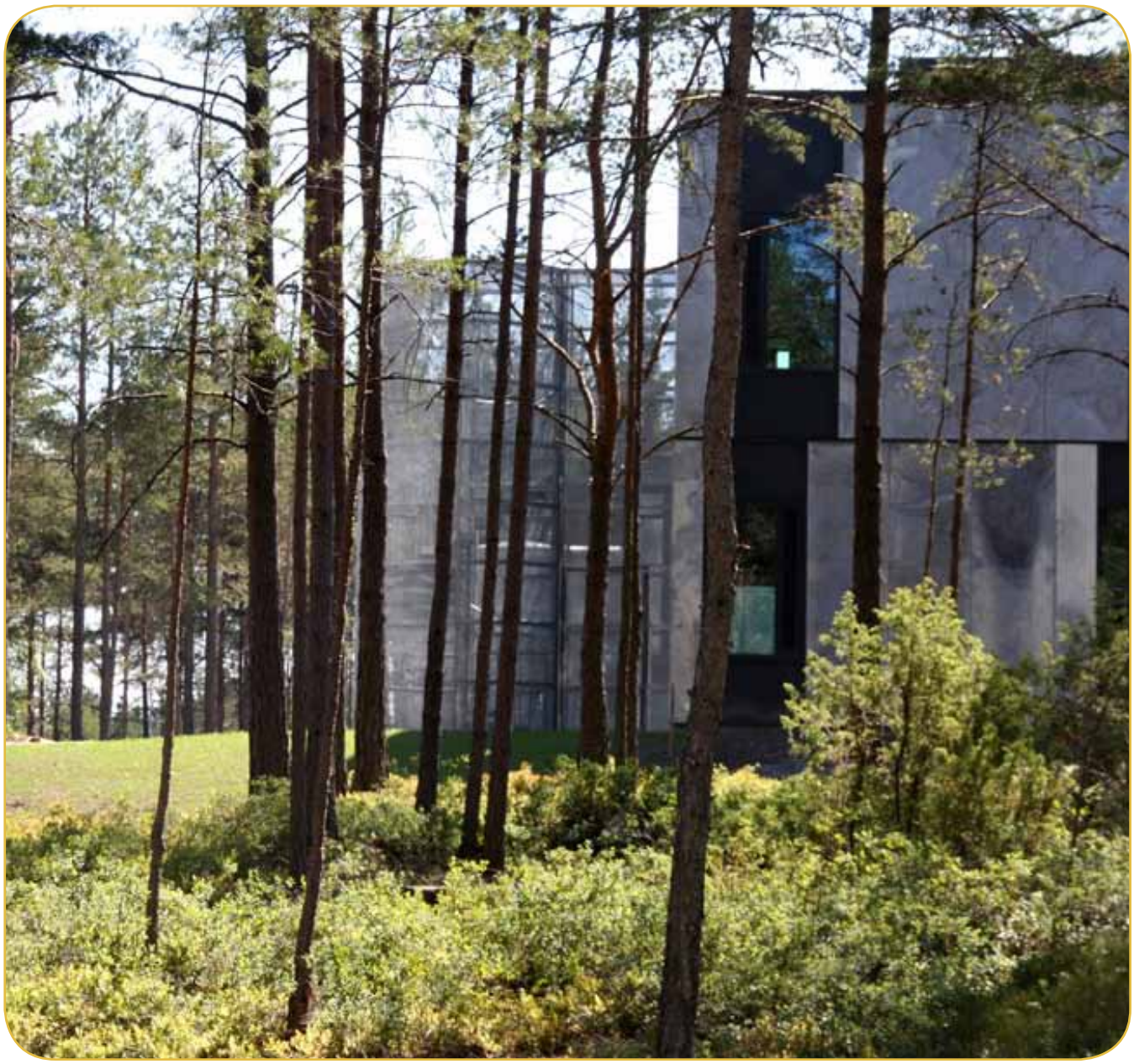

THE SITE

ARRIVAL

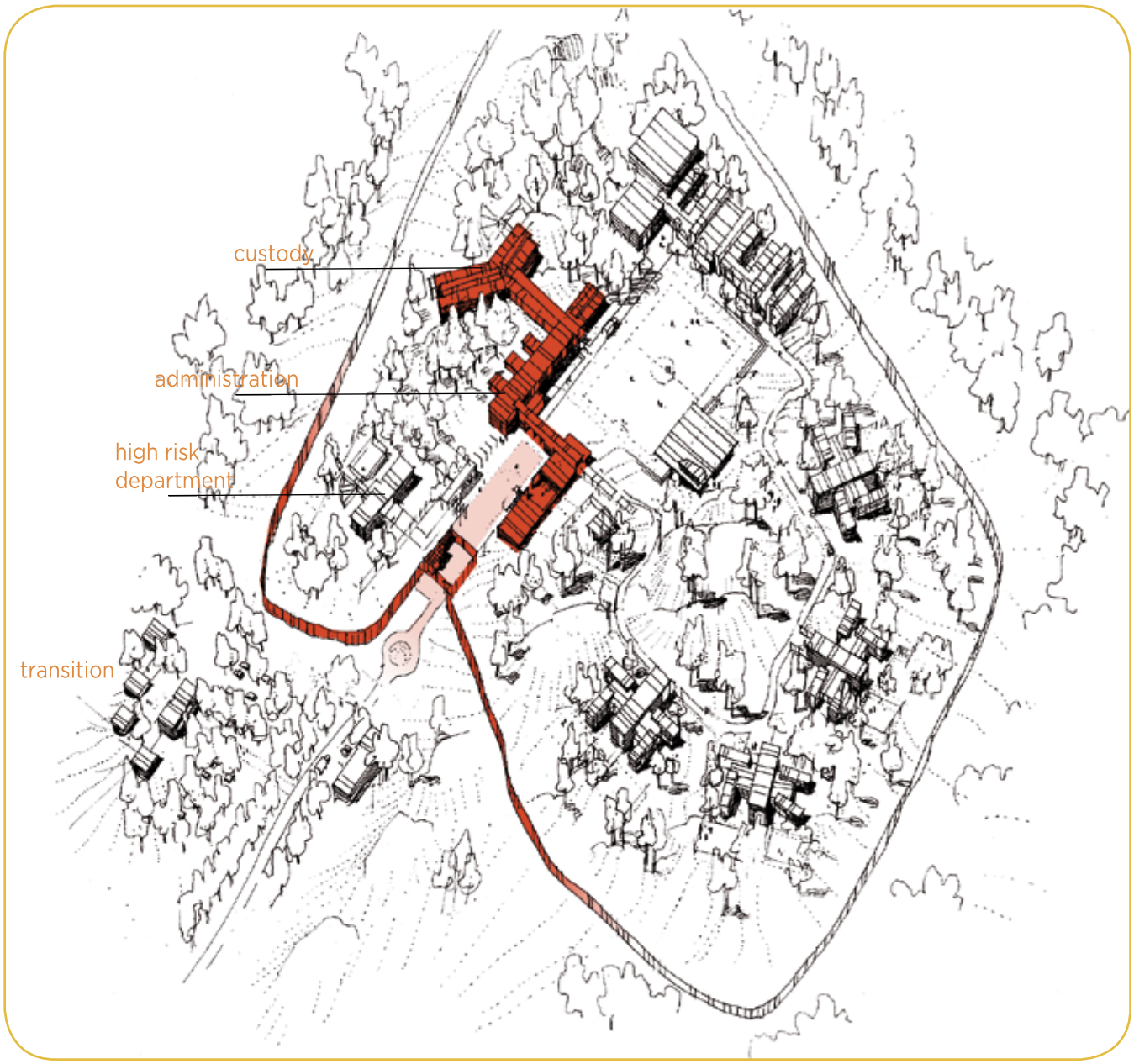

Administrations and arrivals, building F, south elevation

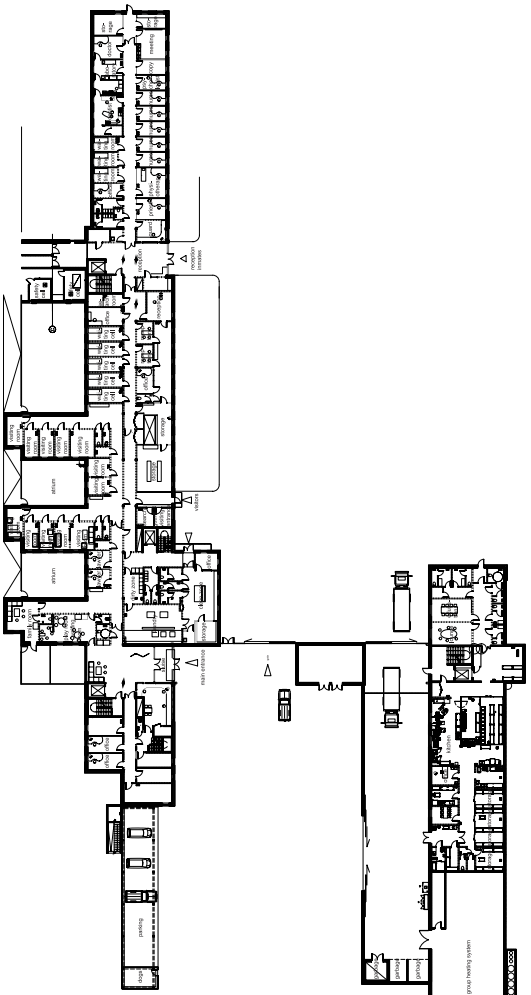

Administrations and arrivals level 0, building F, floorplan

COMMON FACILITIES

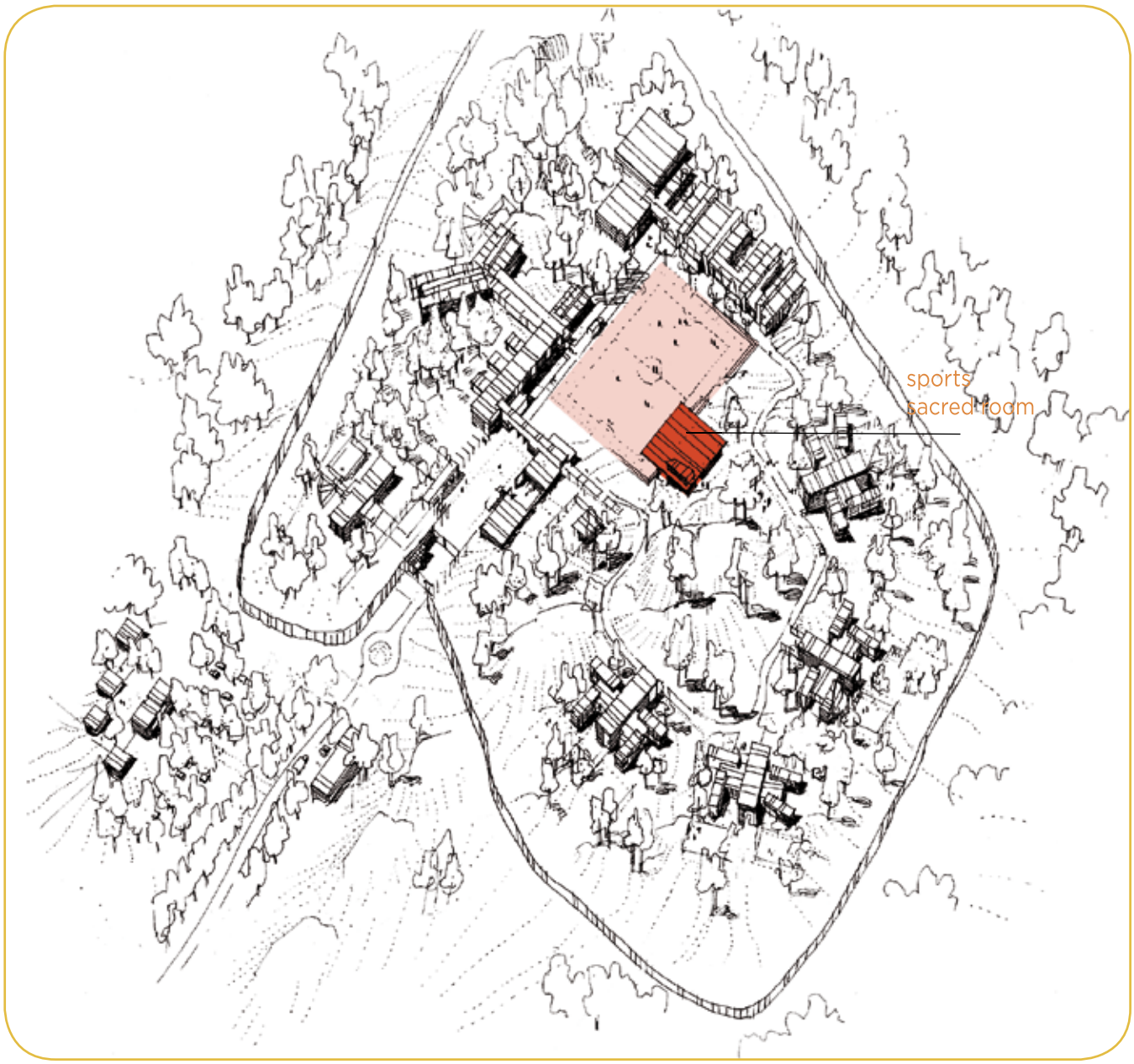

SPORTS

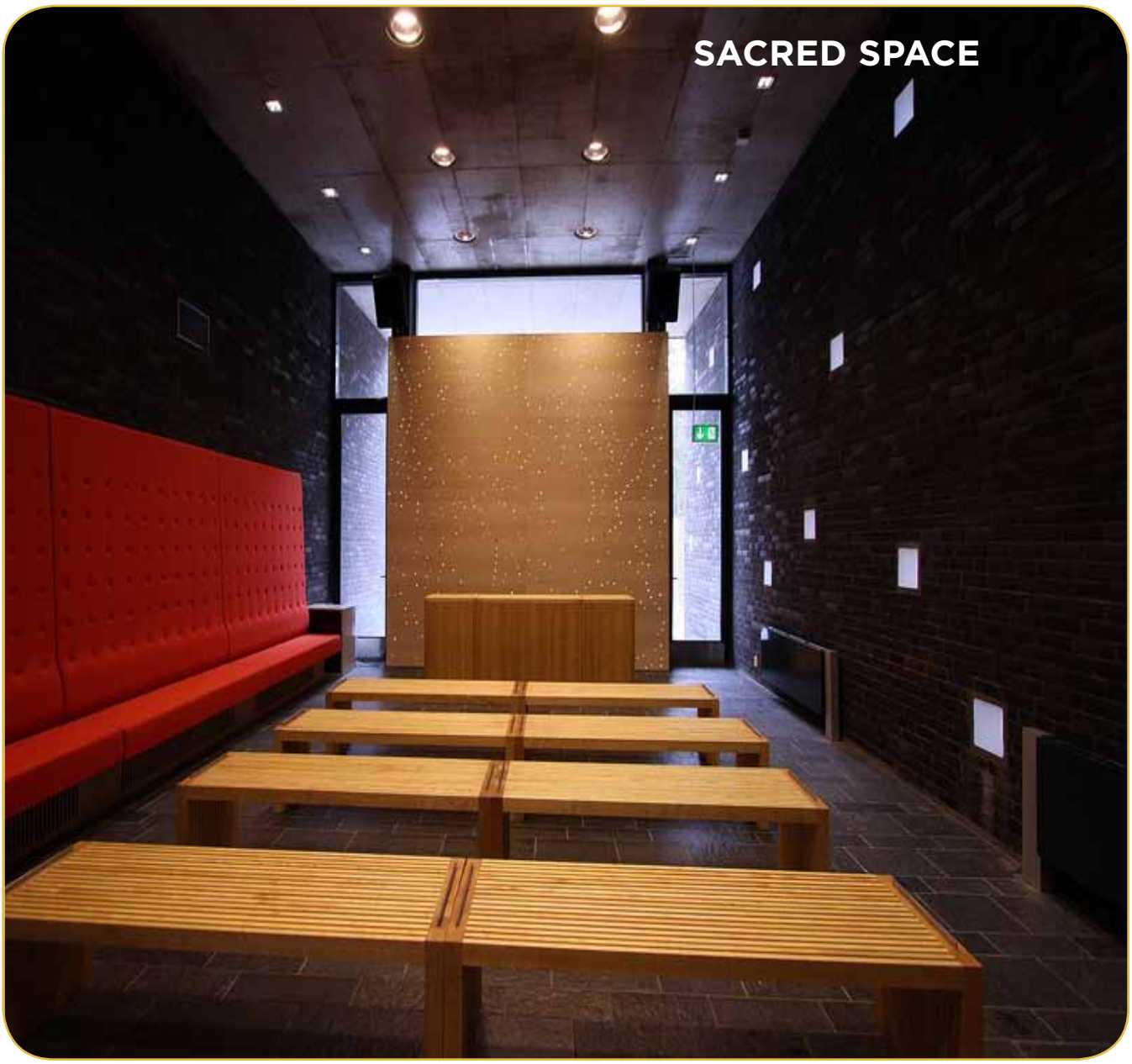
SACRED SPACE

WORK UNITS

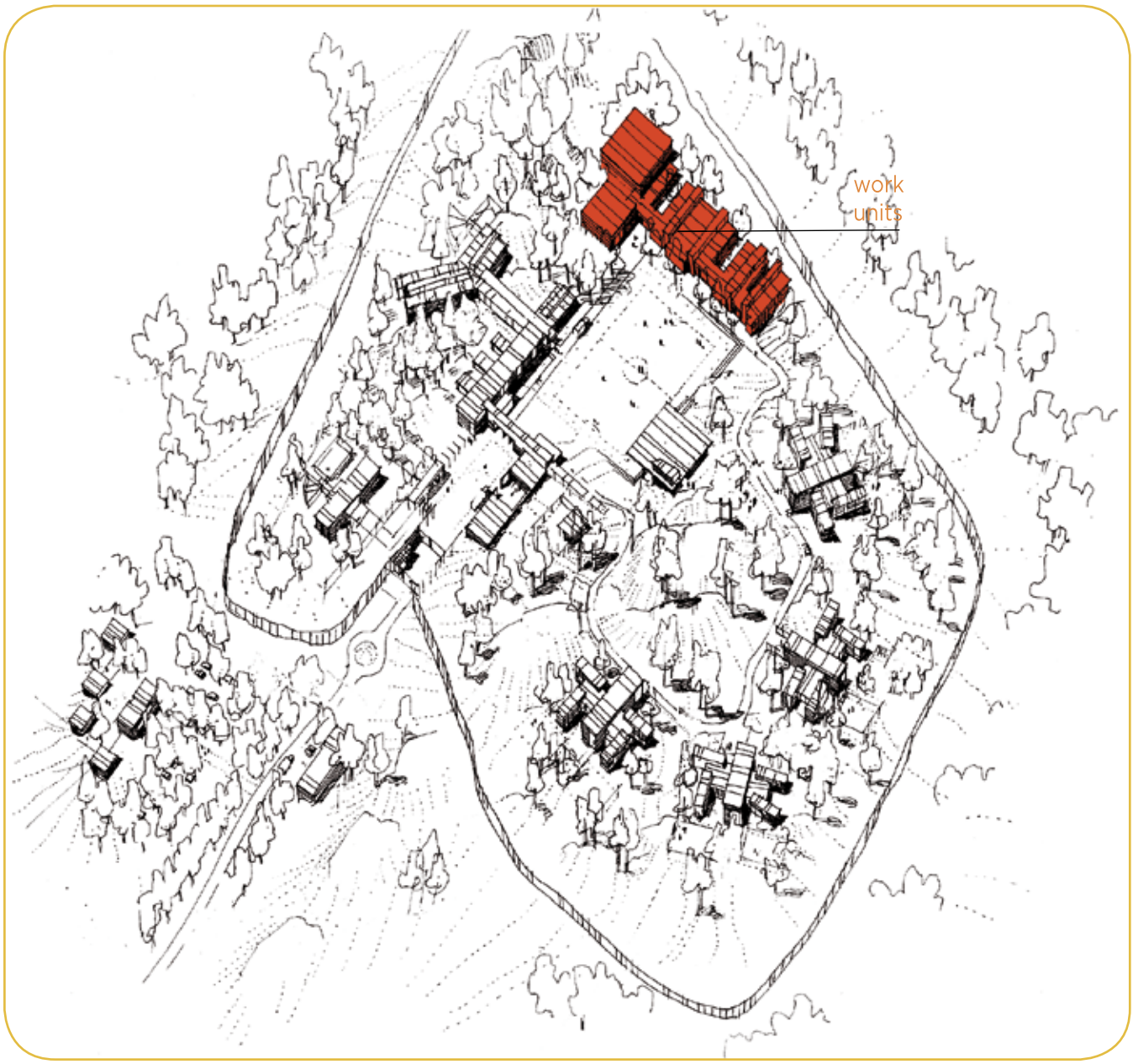

Work unit, level 0, building Y, north elevation

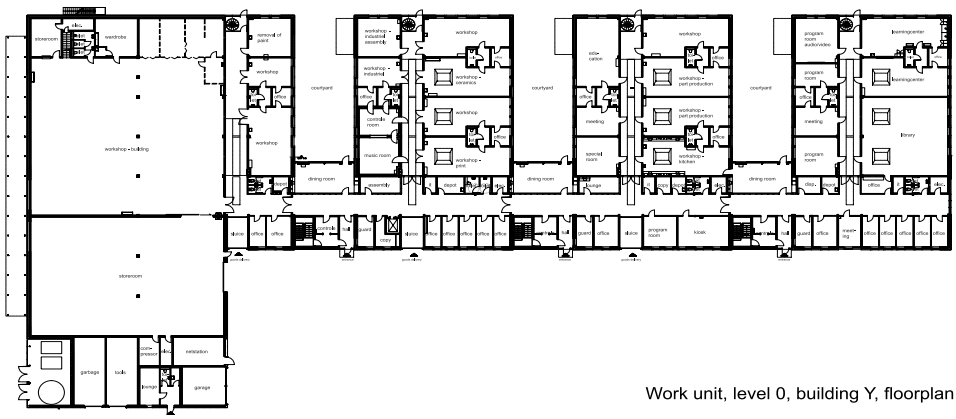

Work unit, level 0, building Y, floorplan

CELL UNITS

Residential unit, level 0, building B

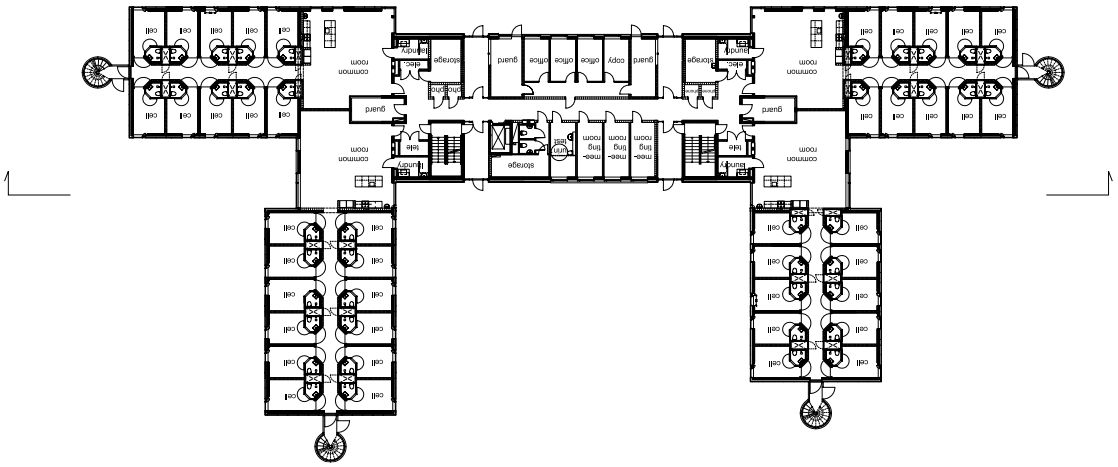

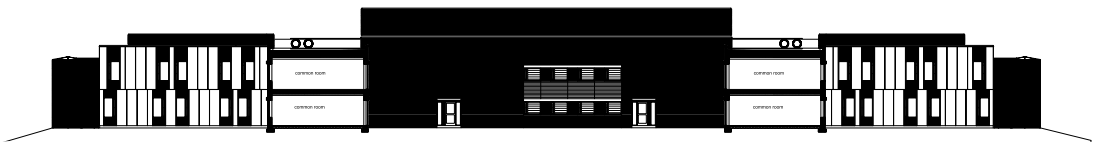

Residential unit, building B, east elevation

MATERIALS

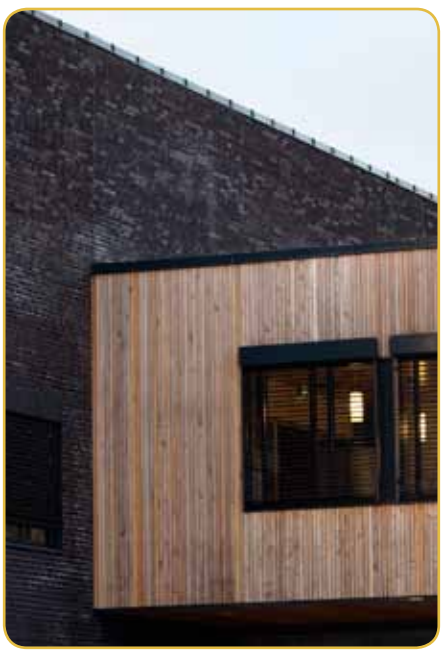

Journée d'étude sur l'espace Carcéral

« Exigences sécuritaires et engagements de Réinsertion »

RECOMMANDATIONS

A l'échelle macroscopique :

Recommandation n°1 : Etablir une carte pénitentiaire marocaine

Rétablir une carte pénitentiaire actualisée qui définit l'organisation de la population carcérale au Maroc suivant la typologie des établissements pénitentiaires (maison centrale, prison agricole, prison locale, centre de réforme et de rééducation) tout en affectant les données nécessaires.

Recommandation n°2 : Intégrer les établissements pénitentiaires dans les plans d'aménagement

Coordonner avec le ministère de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire de façon à considérer la prison comme un édifice public tels que : l'hôpital, la préfecture ou le lycée…elle doit constituer un des repères urbanistiques et doit matérialiser l'expression d'une certaine souveraineté de l'Etat.

Recommandation n°3 : Implanter une prison dans des sites adéquats

L'implantation d'une prison consiste essentiellement au choix d'un site :

- Accessible : à proximité des services locaux (Transport des visiteurs, des fonctionnaires…)
- Viabilisé : le site doit être desservi par une voie d'accès et se trouvant à proximité de raccordement des différents réseaux
- Présente l'aspect sécuritaire pour un établissement pénitentiaire vis à vis les constructions ou les voies avoisinantes ;
- Dont les caractéristiques techniques géographiques et géologiques sont favorables à l'hébergement d'un établissement pénitentiaire

Recommandation n°3 : Elaborer une charte d'architecture carcérale

Produire un référentiel unifié qui oriente l'architecte « sans limiter sa créativité » et qui respecte l'ensemble des règlements relatifs à la : sécurité pénitentiaire, hygiène et salubrité, conforts, droits de l'homme (règles minima), sécurité incendie, efficacité énergétique…

A l'échelle microscopique :

Recommandation n°4 : Considérer les règles minimales internationales dans la conception d'un établissement pénitentiaire

Prendre en compte dans la conception d'une prison que chaque espace en fonction de sa nature doit répondre aux normes universelles (dimensions, exigences techniques….)

Recommandation n°5 : Tenir compte de la spécificité des établissements pénitentiaires

Concevoir une architecture qui prévoit des espaces et des locaux adaptés avec les catégories des etablissement (maisons centrales, prisons locales et centres de réforme et d'éducation) et la finalité souhaitée de chaque établissement.

Recommandation n°*6 :* Adopter le nouveau système de classification

- A l'intérieur du même établissement : adapter catégorisation de l'espace avec la classification des détenus tout en respectant les multicritères considérés (âge, genre, type de crime, niveau de sécurité...).
- Penser à avoir des établissements pour chaque niveau de sécurité tout en favorisant l'optimisation en termes de matériaux et matériels.

Recommandation n°7 : Intégrer les besoins spécifiques des personnes vulnérables

- Prévoir des unités de soins médicales qui facilitent l'accès du détenu aux soins ainsi que son hospitalisation au sein de la prison ;
- Considérer le cas des mamans accompagnées et concevoir un espace qui répond aux besoins de l'enfant en matière d'éducation, de développement et de sécurité psychique. pour contribuer à son développement et relâcher la proximité physique et psychologique mère-enfant ;
- Concevoir des cellules totalement adaptées aux personnes en situation de handicap. (un lit réglable, une douche intérieure, des toilettes rehaussées avec barre d'appui ....). A noter que le cheminement doit être accessible et permet aux détenus de se rendre en toute autonomie aussi dans tous les services de la prison.

Recommandation n°8 : Couvrir les besoins du personnel (sanitaires, salle de repos, terrain de jeux) pour leur assurer un environnement professionnel motivant.

Recommandation n°9 : Concevoir des prisons multifonctionnelles

- L'organisation des espaces doit servir au projet social (espaces de visites, unités de visites familiales....) ;

w Préconiser des espaces récréatifs et sportifs (salles de sport, salles polyvalentes....) ;

w Des lieux de culte doivent être aménagés : salle de prière, salle pour cérémonies religieuses... ;

w Tout projet doit contenir des locaux pédagogiques et éducatifs : salles de cours, ateliers de formation, bibliothèque, salles informatiques, ateliers pleins air .

Recommandation n°10 : Adapter l'architecture pénitentiaire avec les programmes de la réinsertion

L'organisation des espaces intérieurs est appelée à servir le projet de la réinsertion pour les usagers de la prison y compris le personnel. Elle doit mettre en évidence des qualités fonctionnelles et esthétiques, favorables à l'équilibre psychique des usagers et à l'harmonie du groupe.

Recommandation n°11 : Assurer la fonction de la sécurité tout en améliorant les conditions de vie carcérale

Le caractère sécuritaire des établissements exige de prévoir certains espaces particuliers : miradors, postes de gardes, SAS, salles de surveillance, local d'arme

Recommandation n°12 : Libérer l'espace visuel du détenu

Intégrer des éléments dans l'architecture qui favoriseraient la convivialité et le bien être : formes irrégulières des fenêtres, espaces verts, couleurs ...

Recommandation n°13 : concilier les logiques sécuritaires, architecturales, économiques, technologiques et de la réinsertion

Recommandation n°14 : Comprendre pour concevoir

Participer avec les gestionnaires et les fonctionnaires des établissements pénitentiaires pour avoir la conception multifonctionnelle la plus adaptée.

الجامعـــــــة الدوليـــــــة للربـــــــاط
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵣⴳⵯⵏⵜ ⵏ ⵕⵕⴱⴰⵟ
Université Internationale de Rabat

Cette conférence est le fruit d'une collaboration entre la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion et l'Université Internationale de Rabat